أشرفُ الوَسائِل إلى فهْم عَوامِل الجرجاني لابن فَهْد المَكِّي "ت ٩٩٥هـ" دراسةٌ وتحقيق

✍ بقلم الدكتور

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

أستاذ النحو والصَّرف المساعد بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى
ومدرِّس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثاني (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

أشرفُ الوَسائِل إلى فهْم عَوامِل الجُرْجَاني
لابن فَهْد المَكِّي " ت ٩٩٥هـ " دراسةٌ وتحقيق

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

قسم النحو والصَّرف بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى

قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني : aeabualwafa@uqu.edu.sa

الملخص

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على خاتم رسله ومصطفاه، وبعد: فعنوانُ بحثي: (أشرفُ الوَسائِل إلى فهْم عَوامِل للجُرْجَاني" لابن فَهْد المَكِّي "ت ٩٩٥هـ"– دراسةٌ وتحقيق).

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ يكونَ في مبحثين، تسبقُهما مقدِّمة وتمهيد، وتقفُوهُما خاتمةٌ وفهارسُ. أما المقدّمة فاشتملتْ على أسبابِ اختيار الموضوع، وخُطَّتِه، وأما التمهيد فتضمَّن ترجمة ابن فهد المكِّي.

وأما المبحث الأول فخصَّصته لدراسة المخطوط.

وأما المبحث الثاني فخصَّصته لتحقيق المخطوط، وبدأته بمقدمةٍ للتحقيق، ثم أعقبتُها بتحقيق نصِّ الشَّرح، وذيَّلتُ التحقيق بخاتمة ضمَّنتُها أبرز نتائج دراسته، ثم فهرسٍ للمصادر والمراجع، وثَبَتٍ للموضوعات، وأسأل الله التوفيق.

الكلمات المفتاحية : ابن فهد ، دراسة المخطوط ، تحقيق المخطوط.

الترقيم الدولىالالكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولى
ISSN 2356-9050

The most honorable means to understanding the factors of Al-Jurjani to Ibn Fahd Al-Makki (died in ٩٩٥ AH) study and investigation.

Ahmed Ibrahim Ahmed Abu Al-Wafa
Assistant of Grammar and Morphology at the College of Arabic Language and Literature at Umm Al-Qura University
linguistics at the Faculty of Arabic Language in Mansoura, Al-Azhar University
Email: aeabualwafa@uqu.edu.sa

Abstract

Praise be to Allah and may blessings and peace be upon the seal of his Messengers and Chosen One.

the title of the research: The most honorable means to understanding the factors of Al-Jurjani to Ibn Fahd Al-Makki (died in ٩٩٥ AH) study and.

The nature of the research required it to be in two sections, preceded by an introduction and a preface, and followed by a conclusion and indexes.

The introduction included the reasons for choosing the topic, and its plan.

As for the preface, it included the translation of Ibn Fahd,

As for the first topic, I devoted it to study the manuscript.

As for the second topic, I devoted it to investigating the manuscript, and started it with an introduction to the investigation.

I followed it with an investigation of the explainer's text and finished this investigation with a conclusion that contained the most important results and of his study and various indexes verses of Index of sources and references - Proven topics), and I ask Allah for success

Keywords: Ibn Fahd , study the manuscript, investigating the manuscript .

المقدِّمة

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على خير خلقِه، وخاتم أنبيائه ورسله، وبعد:

فقد هيَّأ اللهُ لي الاطِّلاعَ على مخطوطٍ نحويٍ موجودٍ بمكتبة الحرم المكي، لعالمٍ مشهورٍ بالفقه والحديث، هو آخر فقهاء ومُسندي بني فهد بمكَّة المكرَّمة، وهو العلامة عبد الرحمن بن فهد المكِّي (ت٩٩٥هـ)، والمخطوط هو شرحٌ لمتن العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).

وقد اسْتخرتُ اللهَ في تحقيقه، واخترتُ أنْ يكون عنوانُ البحث: (أشرفُ الوَسائِل إلى فهْم عَوامِل الجُرْجَاني" لابن فَهْد المَكِّي "ت ٩٩٥هـ " – دراسةٌ وتحقيق)، وذلك للأمور التالية:

١– أنَّ هذا الكتاب أحدُ شروح متن العوامل للجرجاني التي كانت مُندثرةً، فأردت بتحقيقه إبرازَه وإظهاره؛ ليكون حلقةً في سلسلة شروح العوامل للجرجاني.

٢– أنَّ غيرَ واحدٍ من أصحاب كتب التَّراجِم نصُّوا على أنَّ ابن فهد عالمٌ كبير من علماء الفقه والحديث فقط، وأغفلوا علمه بالنحو، ولم ينسبه أحدٌ إليه، فآثرتُ أنْ أكونَ أحدَ الذين يُحْيُون بعض ما انْدثر من مصنَّفاته ومؤلَّفاته؛ ويُبرزُون جانبًا من جوانب علمه التي لم يُعرف بها–وهو النحو–.

٣– أنَّ ابن فهد يُعدُّ واحدًا من أنبهِ علماءِ مكة، وإبرازُ جهودِه يُعدُّ حلقةً في سلسلةِ إبراز جهود المكِّيين في إثراءِ النحو خصوصًا، وبقيَّة العلومِ عمومًا.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ يكونَ في مبحثين، تسبقُهما مقدِّمة وتمهيد، وتقفُوهُما خاتمةٌ وفهارسُ كاشفة.

أما المقدمة فاشتملتْ على أسبابِ اختيار الموضوع، وخُطَّتِه.

وأما التمهيد فتضمَّن ترجمة ابن فهد المكِّي، من حيث: (اسمه ونسبه– شيوخه– تلاميذه– مكانته العلميَّة وشهادات العلماء فيه– وفاته).

وأما المبحث الأول فعنوانه: دراسة المخطوط:

وقد اشتمل على أربعة مطالب:

أولها: منهج ابن فهد في المخطوط.

ثانيها: اتِّجاهُه النحوي.

ثالثها: مظاهر شخصيَّته النحوية.

رابعها: ما يُؤخذُ عليه.

وأما المبحث الثاني فخصَّصته لتحقيق المخطوط:

وبدأتـه بمقدمـةٍ للتحقيـق، اشـتملتْ علـى: (نسـبةِ المخطـوط لابـن فهـد المكي- وصفِ نسخة المخطوط- منهجي في التَّحقيق- وصف مقدمة التحقيق- نماذج مُصوَّرة لنُسخة المخطوط)، ثم أعقبتُ ذلك بتحقيق نصِّ الشَّرح، وذيَّلتُ التحقيـق بفهـرسٍ للمصـادر والمراجـع، وثَبَـتٍ للموضـوعات)، وأخيـرًا، أسـألُ الله التوفيق والسَّداد، وله سبحانه الحمدُ أولاً وآخرًا.

تمهيد

(ترجمةُ ابن فهد المكِّي)

اسمه ونسبه: هو العلاّمة المُسند أبو زيد وجيهُ الدين عبد الرَّحمن بن عبد القادر بن الحافظ عبد العزيز بن الحافظ نجم الدين عمر بن الحافظ تقيِّ الدِّين بن محمد بن فهد الهاشميِّ العلويِّ المكِّي الشَّافعيّ(١).

شيوخه: تلقَّى عن عمِّه المؤرِّخ الحافظ، جار الله محمد بن عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشميِّ المكِّي الشافعي (ت٩٥٤هـ)(٢)، وعن شيخ الإسلام شهاب الدِّين أحمد بن حجر الهَيْتَمِي المكِّي (ت٩٧٣هـ)(٣)، وغيرهما(٤).

تلاميذه: تلقَّى عنه تلامذةٌ كثر، منهم: أَبُو بكر بن عَليّ الْأَنْصَارِيّ الشَّافِعِي الْمَكِّيّ (ت١٠٠٦هـ)(٥)، ومَحْمُود بن يُونُس(ت١٠٠٨هـ)(٦)، ومُحَمَّد بن نجم الدّين الصالحى الدِّمشقى، (ت١٠١٢هـ)(٧)، والعلامة أحمد بن أبي العافية المِكْناسى المعروف بابن القاضى (ت١٠٢٥هـ)(٨)، والشَّيْخ أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد الْعَجْل (ت١٠٧٤هـ)(٩)، والفقيه الحنفي علم الله بن أبى القاسم الهندى الرملى(١٠).

---

(١) دُرَّةُ الحِجَال لابن القاضى: ٣/٩٩، وخلاصة الأثر للمحبي: ١/ ٨٨، والإعلام بمن غبر للفاسي: ص١٢٤، وقطف الثمر للمالكي: ١٠٨، وفهرس الفهارس للكتاني: ١/٩١، ١١٥، ٢/٧٣٤.

(٢) الضوء اللامع للسَّخاوي: ٣/٥٢، وشذرات الذهب لابن العماد: ١٠/ ٤٣٢، ٤٣٣.

(٣) الكواكب السائرة للغزي: ٣/ ١٠١، ١٠٢، وشذرات الذهب: ١٠/ ٥٤١– ٥٤٣.

(٤) دُرَّةُ الحِجَال لابن القاضى: ٣/ ٩٩، وفهرس الفهارس: ٢/ ٧٣٤.

(٥) خلاصة الأثر: ١/ ٨٨، ٨٩، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ص ٦١، ٦٢.

(٦) رَئِيس الأطباء، وخطيب الخطباء بِدِمَشْق. خلاصة الأثر: ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(٧) الأديب الْكَاتِب الشَّاعِر. السابق: ٤/ ٢٣٩– ٢٤٨.

(٨) الإعلام بمن غبر للفاسي: ١٢٤، وصفوة من انتشر للإفراني: ١٥٠، والتقاط الدُّرر للقادري: ٦٩، وفهرس الفهارس: ١/١١٤، وسلوة الأنفاس له: ٣/١٦٣، وقد صرَّح بتتلمُذه لشيخه ابن فهد، وحصوله على إجازةٍ منه. دُرَّةُ الحِجَال لابن القاضى: ٣/ ٩٩، ويراجع: فهرس الفهارس: ٢/ ٨٧٧.

(٩) خلاصة الأثر: ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(١٠) قال عنه ابن القاضي: "سمع عن أبى زيد عبد الرحمن بن فهد بمكة المشرفة بمحْضرى، ولقيته بها سنة ٩٨٦هـ. دُرَّةُ الحِجَال لابن القاضي: ٣/ ١٧٨.

مكانته العلمية وشهادات العلماء فيه:

أما مكانته العلمية فيمكن استنباطُهَا من كلام تلميذِه ابن القاضي؛ حيث قال: "أخذتُ عنه بالحرم الشَّريف-تجاه الكعبة- صحيح البخارى، وتفسير البيضاوى، ومشكاة المصابيح للتبريزى، وألفيَّة العراقى، وغير ذلك، ووضع لى خطَّهُ بالإجازة سنة ٩٨٧هـ"(١).

ويُومئُ هذا النصُّ إلى أنّه تصدَّر بالحرم الشريف للإفادة وتدريس مصنَّفاتٍ متنوّعة في علومٍ مختلفة، تمثَّلت في: الحديث، والتفسير، والفقه، وغيرها، بما يكشفُ عن موسوعيَّةِ فكره، وتعدُّد معارفه، وقد شهد له جُلُّ العلماء بعلوِّ مكانته، وسموِّ منزلته؛ فقيل عنه: "الشيخ المحدِّث"(٢)، و:"شَيخُ الْإِسْلَام"(٣)، و:"مُسند مكة، الوجيه"(٤)، وقيل: " كان من أجلَّة المحدِّثين في زمانه..، ولعله آخر فقهاء ومُسندي بني فهد بمكَّة المكرَّمة؛ فإنه انقطع ذكرهم من بعد المُترجَم له في الفهّارس والأثبات التي وقفتُ عليها"(٥).

وفاته: توفى بمكة سنة ٩٩٥هـ(٦).

*****

(١) السابق: ٣/ ٩٩.

(٢) فهرس الفهارس: ١/ ٩١.

(٣) خلاصة الأثر: ١/ ٨٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ص ٦٢.

(٤) فهرس الفهارس: ١/١١٤-١١٥.

(٥) فهرس الفهارس : ٢/٧٣٤.

(٦) دُرَّةُ الحِجَال لابن القاضى: ٣/ ٩٩، وفهْرس الفهارس: ٢/ ٧٣٤.

المبحث الأول : (دراسة المخطوط)

وتشمل دراستُه أربعة مطالب:

أحدها: منهجُ ابن فهد في المخطوط. ثانيها: اتِّجاهُه النَّحوي.

ثالثها: مظاهر شخصيَّته النحوية. رابعها: ما يُؤخذُ عليه.

المطلب الأول: منهج ابن فهد في المخطوط

عُني ابن فهد المكي بشرح متن "عوامل الجرجاني"، وكان شرحه عبارةً عن ذكره عبارةً من عبارات المتن المذكور، ثم القيام بشرحها شرحًا تفصيليًّا يوضِّحها، ثم يمثل لها، ويُعلقُ عليها بما تجود به ثقافته النحوية، وقد تمثَّلت مظاهر منهجه -في شرحه- في الأمور التالية:

(١) الاطِّلاع على نسخ متعدِّدة لعوامل الجرجاني، والمقابلة بينها.

(٢) عدم الالتزام بنصِّ الجرجاني في العوامل، بل ذكر كلامه بمضمُونه.

(٣) الإشارة إلى أنَّ شرحه شرحٌ موجز ومقتضب.

(٤) العناية بذكر الحُدود والتعريفات النحوية: ومن تلك الحدود والتعريفات: "العاملُ"، و"الاسْتِثْناءُ"، و"الشَّرطِ والجزاء"، و"الإلغاء والتعليق" و"الفعل"، و"اسم الفاعل"، و"اسم المفعول"، و"المصدر"، و"الصفة المُشبَّهة"، و"الابتداء"[(١)].

(٥) التفسير اللغوي لبعض المفردات، ومن أمثلته: تفسيره لأسماء الأفعال: "شَتَّانَ"، و"سَرْعَانَ"، و"رُوَيْدَ"، وقد يتطرَّق إلى تفسيرها تفسيرًا يتجلى فيه الجانب العَقَديّ، ومن أمثلة ذلك تفسيره لكلمات: "اللهُ" "والحمدُ"، "والصَّلوةُ"[(٢)].

(٦) العناية والاهتمام بضبط الصِّيغ، إما بالنصِّ على الحروف وحالتها من الإعمال والإهمال، أو بالنصِّ على أعيان الحركات، أو على نقط الإعجام.

(٧) الاهتمام بالتمثيل لكل ما يذكره، وعادته ذكر الأنواع أو الأقسام، ثم

---

(١) التحقيق: ٢٦، ٤٣، ٥٨، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٥.

(٢) التحقيق: ٦٤، ٢٥.

التمثيل لها بالترتيب، ومن أمثلته: التمثيل لمعاني (حَتَّى) الثلاثة: انْتِهاءِ الغايةِ، والتعلِيل، والاسْتِثْنَاء، وقد يمثل للمسألة الواحدة بأمثلة متعدِّدة، ومثاله: تمثيله لـ"واو المعية" بخمسة أمثلة(١).

(٨) العناية بالاسْتشْهاد، سواءٌ أكانت شواهدُ قرآنيَّة أم شعريَّة، فلم يترك ابن فهد المكي عاملاً ولا نوعًا ولا معنىً إلا مثَّل له، واستشهد له بشواهدَ تؤيِّده، وقد أكثر من الاستشهادِ بآياتِ القرآن الكريم، ولا أبالغُ إذا قلتُ إنَّ أغلب شواهدِه كانت شواهدَ قرآنية؛ فقد بلغت مائة وثلاثًا وثمانين آية، أما شواهد الشِّعر التي استدلَّ بها على قواعد نحويَّةٍ فبلغت ثمانيةً وأربعين شاهدًا.

(٩) الاهتمام بإعراب الأمثلة، وبيان تعدُّد التوجيهات الإعرابية.

(١٠) تذييل الشَّرح بذكر فوائد وطرف يذكر فيها بعض الخلافات والأحكام.

(١١) بيان اللَّهجات " ومثاله: بيانه للهجات "حَاشَا"، وإعمال "مَا ولا" عمل "ليْسَ" في لهجة الحجاز(٢).

المطلب الثاني: اتِّجاهه النَّحوي

وأما اتجاهه النَّحوي فيتمثل في أمرين:

أحدهما: موقفه من الأصول النحوية: السَّماع، والقياس، والعلَّة.

ثانيهما: موقفه من قضايا الخلاف النحوي.

(أولاً): موقفه من الأصول النحوية: السَّماع- القياس- العلَّة:

أما موقفه من السَّماع فيتمثل في شواهده النَّحويَّة من القرآن والحديث والشِّعر، ومنهجُه في الاستشهاد بها:

أولا: منهجه في الاستشهاد بالقرآن:

أما منهجه في الاستشهاد بالقرآن فتمثل في أنه تارةً كان يكتفي بالاستشهاد به فقط، وتارةً أخرى كان يُعدِّد الشَّواهد القرآنية للمسألة الواحدة، وتارةً ثالثةً كان

(١) التحقيق: ٤١، ٥٢.

(٢) التحقيق: ٤٣، ٥١.

يكتفي بالاستشهاد بالقراءات القرآنية، مع توثيقها ببيان نسبتها لقارئِيها، وأحيانًا كان يستشهد بالقرآن ثم يُتبعه بالاستشهاد بالحديث الشريف، وأحيانًا أخرى كان يستشهد بالقرآن ثم يُتبعه بالشِّعر، وأحيانًا كان يمثل للقاعدة بأمثلةٍ متنوِّعة ثم يُتبعها بالاستشهاد بالقرآن.

ثانيا: منهجه في الاستشهاد بالحديث والأثر:

وأما منهجه في الاستشهاد بالحديث فتمثل في أنه كان تارةً يستشهد بالحديث فقط، سواءً مع توثيقه ببيان مصدره، أو مع عدم توثيقه، وتارةً أخرى كان يستشهد به مسبوقًا بالاستشهاد بالقرآن الكريم، وأحيانًا كان يذكره على سبيل الاستئناس، وليس الاستشهاد.

ثالثا: منهجه في الاستشهاد بالشعر:

وأما منهجه في الاستشهاد بالشعر فتمثل في أنه كان تارةً يكتفي بالاستشهاد به فقط، دون غيره من الشواهد- وهذا كثيرٌ في التحقيق-، وتارةً كان يستشهد للمسألة الواحدة بشاهدين شعريَّين، وأحيانًا كان يستشهد بمثالٍ ويُتبعه ببيتٍ شعري، وأحيانًا أخرى كان يكتفي في الاستشهاد بذكر نصف بيت شعري يكون هو موطن الشَّاهد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الشَّارح كثيرا ما كان يذكر الأشعار غفلاً، دون نسبةٍ إلى قائليها، وأحيانًا قليلة كان يذكرها منسوبةً إلى أصحابها.

أما موقفه من القياس فيمكن الإشارة إليه بأمثلة منها:

قياسه "لمَّا" على "لَمْ"، وقياسه "كَذَا" على "كمْ" و"كأيِّن"، وذكره أنَّ إعمال المصدر منونًا أقيس من إعماله مضافًا أو محلىً بـ"أل"(١).

وأما موقفه من الإجماع فيُمكن الإشارة إليه بأمثلة، منها: الإجماع على جمود "ليْس"، والإجماع على عدم جواز تقديمُ خبرِ "دام" ولا معمولُه عليها(٢).

---

(١) التحقيق: ٥٦، ٦٤، ٨٠.

(٢) التحقيق: ٦٨، ٧٠.

وأما موقفه من العلة فيمكن الإشارة إليه بأمثلة، منها: تعليله عمل الحروف المشبَّهة بالفعل بعلة الشَّبه المعنوي، وتعليلُه كسر ميم "تُعْلَمِ" جوابًا للشَّرْط – وحقه الجزم– بأنه للرَّوِيّ[١].

موقفه من التأويل، ومن أمثلة ذلك: قوله: إنّ "مُذ" و "مُنذ": "لا يجُرَّانِ من الأسْمَاء الظَّاهرةِ إلا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ..، فإنْ جاءَ شيءٌ خلافَ ذلكَ أُوِّلَ"، وقوله عن تمييز "كَمْ" الاستفهامية: وقد يحذف بدلالة، نحو: "كمْ صُمتَ؟" أي: كمْ يومًا صُمتَ؟[٢]..

(ثانيًا) موقفه من قضايا الخلاف:

يتمثل موقفه منها في ثلاثة أمور: أحدها: موقفه من الجمهور. ثانيها: موقفه من البصريين ومن الكوفيين. ثالثها: موقفه من آحاد العلماء.

أولا: موافقته للجمهور والأكثرين:

وقد وافقهم في اثنتي عشرة مسألة، وهي: أنَّ "إذن" حرف جزاء وجواب، وهي ناصبة للمضارع بنفسها، و"إذْمَا" حرفٌ، ووجوب نصبُ مميِّز "كم" الاستفهامية إن لمْ يتقدَّمها حرف جر، و"ليْس" نافية للحال لا للاستقبال، وامتناع تقديم خبر "دام" أو معموله عليها، وأفعال الشَّك واليقين تنصب الاسمين معًا على أنهما مفعولين لها، وجواز حذف أحد مفعولى "ظنَّ" وأخواتها إذا دلَّ عليه دليل، و"أل" اسمٌ موصول، وجواز إعمال المصدر المنوَّن؛ والإضافة تكون بمعنى "اللام" أو "منْ"، والمضارع مرفوعٌ بتجرُّده من النواصب والجوازم[٣].

وخالفهم في مسألةٍ واحدة، وهي: إجازته الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بين الصفة المشبهة ومعمولها المرفوع أو المنصوب[٤].

---

(١) التحقيق: ٤٤، ٦٠.
(٢) التحقيق: ٤١، ٦٢.
(٣) التحقيق: ٥٥ (مسألتان) ، ٥٨، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٧، ٨٠، ٨٤، ٨٦.
(٤) التحقيق:٨٣ .

ثانيًا: موقفه من البصريين والكوفيين:

أما موقفه من البصريين فقد وافقهم في إحدى عشرة مسألة، هي:

"الاسْمُ" مشْتقٌ من السُّموِّ، و"منذُ" بسيطة لا مركبة، والحروف الناسخة تنْصِبُ المبتدأ اسْمًا وترفعُ الخبر، والمفعول معه منصوبٌ بما تقدَّمهُ من فعلٍ، وأداة الشرط هي التي تجزم فعلى الشَّرط وجزائه، ولزوم إفراد مميز "كم" الاستفهامية، وجواز توسُّطُ خبر الأفعال الناسخة بينها وبين اسْمِها، وعدم جواز تقديمُ خبرِ "ليْس" ولا معمولُه عليها، و"نِعْم" و"بِئْس" فعلان لا اسمان، وعدم جواز إلغاء عمل أفعال الشَّك واليقين مع تقدُّمها، وإعمال اسم الفاعل حالًا واستقبالًا؛ بشرط اعتماده(١).

وأما الكوفيون فقد وافقهم في خمس مسائل، هي:

"مِنْ" معناها ابتداء الغاية الزمانية، وواو "رُب" هي التي تجر ما بعدها، و"كذا" تأتي مفردةً ومركبةً ومعطوفة، و"ألْ" في "حسن الوجه" عوضٌ عن الضمير المضاف إليه، ورافع المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم(٢).

ثالثًا: موقفه من آحاد العلماء، وذلك في مسائل كثيرة، فقد:

١) وافق سيبويه (ت١٨٠هـ) في خمسة آراء، هي: أنَّ "إذن" حرف جواب وجزاء، و"إِذْمَا" حرفٌ، و"حَبَّذَا" فعل وفاعل، والمضاف إليه مجرور بالمضاف نفسه، والإضافة تكون بمعنى "اللام" أو بمعنى "مِنْ"، وخالفه في قوله: إنَّ رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم(٣).

٢) وافق يونس(١٨٣هـ) في قوله بمجيء "مِنْ" الجارة بمعنى "الباء"(٤).

---

(١) التحقيق: ٢٤، ٤١، ٤٣،٥٢، ٥٨، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ٧٨..

(٢) التحقيق:٣١، ٣٨، ٦٤، ٨٢، ٨٦.

(٣) التحقيق: ٥٥، ٥٨، ٧٢، ٨٤ (مسألتان) ، ٨٦.

(٤) التحقيق:٣٢.

٣) خالف الكسائي (١٨٩هـ) في رأيين، هما: امتناع إعمال اسم الفاعل عمل فعله الماضي؛ لعدم مُشابهته إيَّاه لفظًا، وأنَّ عامل الرفع في المضارع هو حروفُ المضارعةِ نفسها[١].

٤) وافق الفراء(٢٠٧هـ) في أربعة آراء، هي: إفادة اللام معنى "من"، ومجيء "على" بمعنى "مِنْ"، وجُمود "دام"، وأنَّ المضارع مرفوعٌ بتَجرُّده من النواصب والجوازم، وخالفه في رأيٍ واحد، وهو عدم اشتراط تقدُّم اسم "ما" على خبرها لإعمالها عمل "ليْسَ" عند الحجازيين[٢].

٥) خالف ثعلبًا (٢٩١هـ) في رأي واحد، وهو قوله: إنَّ عامل الرفع في المضارع هو المُضارعة نفسُها[٣].

٦) خالف الزجاج (٣١١هـ) في قوليه: إنَّ "هيْهَات" اسمٌ بمعنى البُعد، و"شتَّان" مصدرٌ على "فَعْلان"[٤].

٧) وافق المازني(٢٤٩هـ) في رسمه "إذنْ" الناصبة للمضارع بالألف[٥].

٨) وافق المبرد(٢٨٥هـ) في ثلاثة آراء: أنَّ واو "رُبَّ" هي عامل الجر فيما بعدها، وأنَّ "حَاشَا" تُستعمل فعلًا وحرفًا، وأنَّ "لم" تقلب زمن الفعل المضارع إلى المضي، وخالفه في قوله "هَيْهَات" ظرفٌ مبهم غير متمكِّن[٦].

٩) وافق الزجاجي(٣٤٠هـ) في قوله بمجيء "في" بمعنى "نحوِ"[٧].

١٠) خالف ابن جني(٣٩٢هـ) في إجازة كون اسم" لا" الحجازية معرفة[٨].

---

(١) التحقيق:٧٨، ٨٦.
(٢) التحقيق: ٣٦، ٤٠، ٦٩، ٨٦، ٥١.
(٣) التحقيق:٨٧.
(٤) التحقيق: ٦٤ (القولان) .
(٥) التحقيق:٥٤.
(٦) التحقيق: ٣٨، ٤٣، ٥٦، ٦٤.
(٧) التحقيق: ٣٥.
(٨) التحقيق:٥١.

١١) وافق الزمخشري(٥٣٩هـ) في رأيْه: أنَّ "لن" تفيد تأكيدِ النَّفْيِ في المستقبلِ المضارع، وأنَّ "بات" الناسخة معناها الاستمرارِ في الشَّيءِ بالليل(١).

١٢) وافق ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في رأيْه: مجيء اللام بمعنى "عَنْ"، وأنَّ واو "رُبَّ" هي التي تعمل الجر في الاسم المجرور بعدها(٢).

١٣) وافق ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) في قوله بجواز حذف تمييز "كَمْ" الاستفهامية مطلقًا إذا دلَّ عليه دليل(٣).

١٤) وافق ابن مالك (ت٦٧٢) في ثلاثة آراء، هي: تعبيره عن "في" التعليلية بالسَّببية، وكون الحروف التي تجزم الفعل المضارع خمسة، وأنَّ "كَذَا" مثل "كَمْ" و"كَأَيِّنْ" في الدَّلالة على التَّكثير، وخالفه في رأيٍ واحد فقط، وهو نسبته القول بإفادة "لنْ" لتأكيد النفي للزَّمخشري(٤).

١٥) وافق ابن هشام (ت٧٦٢هـ) في رأيْه: ورود "حَتَّى" لانْتِهاءِ الغاية، وللتعلِيل، والاسْتِثْنَاء، واغتفار الفصل بين "إذنْ" ومعموليها بـ"لا" النافية(٥).

---

(١) التحقيق: ٥٤، ٦٧.
(٢) التحقيق:٣٦، ٣٨.
(٣) التحقيق:٦٢.
(٤) التحقيق: ٣٥، ٥٥، ٦٤، ٥٤.
(٥) التحقيق: ٤٢، ٥٥.

المطلب الثالث: مظاهر شخصيته النَّحوية

أحدها: أساليبُه في الاختيار والتَّرجيح.

ثانيها: انفراداته.

ثالثها: موقفه من "الجرجاني".

أولا: أساليبه في الاختيار والترجيح:

أما أساليبه في الاختيار والترجيح فأشهرُها قوله: "على الصَّحيح"، وقوله: "والأحسن كذا"، "والأكثر"، و"الأقْوى"، "والأصحّ"، و"هو ضعيف"..إلخ.

(ثانيا): انفراداته: وأما انفراداته فمن أمثلتها:

١)قوله بإفادة "من" معنى التَّعْدِيةِ.

٢)قوله بإفادة "في" معنى "عن"، ومعنى اللام، ومعنى "إلى".

٣)انفراده برواية الرجز:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يَسْتَوِي فيهِ الَّذِي يَعْلَمُهْ

والمشهور في رواية شطره الثاني: "لا يُشْتَرى كتَّانُهُ وجَهْرمُهْ".

٤)نسبة بيتين إلى ابن عنين؛ مع عدم العثور على مَنْ نسبهما إليه- مع كثرة البحث والتَّنقيب، وقد عثرت عليهما في ديوان ابن الوردي.

٥)الاستشهاد ببيتين شعريَّين على جزم "مَتَى" و"مَهْمَا" لفعلي الشَّرط والجزاء، مع أنَّ الشَّاهد النَّحوى المشهور فيهما خلاف ذلك.

٦)جمع المعاني اللغوية لـ"كان" من بين شرَّاح العوامل للجرجاني.

٧)رواية البيت: "لا خيرَ في العَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً"، والمشهور: "لا طيب".

٨)التمثيل بأربعة أمثلةٍ متنوِّعة لوقوع اسم الفاعل خبرًا معتمدًا على مخبرٍ عنه، أولها خبرٌ لـ"إنَّ"، وثانيها خبرٌ لمبتدأ، وثالثها خبرٌ لـ"كانَ"، ورابعها مفعولٌ ثانٍ لـ"ظنَّ"، وأصله خبر(١).

---

(١) تنظر جميع أمثلة انفراداته في التحقيق: ٣١، ٣٤، ٣٨، ٥٠، ٦٠، ٦٦، ٦٩، ٧٩.

(ثالثًا) : موقفه من مصنف العوامل: "الجرجاني":

أما موقفه من الجُرجاني فيتمثَّل في أمور، هي: مُخالفته له، واستدراكُه عليه، والتماس العذر له:

- أما مخالفتُه إياه فقد خالفه في ثلاث مسائل، هي: أنَّ واو المعيَّة هي عاملُ النصب في المفعول معه، وأنَّ "إذْما" اسمٌ، وأنَّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم(١).

وأما استدراكه عليه فمن أمثلته: استدراكُه على قوله: "إنَّ أفعالُ المدحِ والذَّم ترفعُ اسم الجنس المُعرَّفِ بالألفِ واللام"، بقوله: "أو ترفعُ ما أُضيفَ إلى المُعرَّفِ بها،.. أو مُضمرًا مُفسَّرًا بنكرةٍ بعدهُ منصوبةٍ على التَّمييز(٢).

وأما اعتذاره له فمن أمثلته: قوله: "ولمْ يذْكُرِ المؤلِّفُ هذهِ الثلاثةَ الأخيرةَ- وهي "الفَاءُ" وما بعدَها؛ لِقِلَّتِهَا في الاستعمال"(٣).

(المطلب الرابع): ما يُؤخذُ على الشَّارح

بعد تحقيق الشَّرح، والتَّدقيق في نصوصه تبينت بعض الأمور التي يمكن أخذها على الشَّارح -رحمه الله-، ومنها:

(١) السَّهو وعدم الدِّقة في كتابة بعض الآيات القرآنية:

وقد حصرت ذلك في أربع آيات: فكُتبت الآية الأولى بلفظ: "واجتنبُوا"، والصواب: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ بالفاء، وأما الثانية فكتبت بلفظ: "وإنْ كان"، والصواب: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوۡمٍ عَدُوّٖ لَّكُمۡ﴾، بالفاء، وأما الثالثة فكتبت بلفظ: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾، بزيادة واو عطف، والصواب حذفها، وسببه الخلط بين هذه الآية وتاليتها، وأما الأخيرة فكُتبت بلفظ: (هباءً منثُورا)، وهو سهوٌ من

---

(١) التحقيق: ٥٢، ٥٨، ٨٦.

(٢) التحقيق: ٧٢.

(٣) التحقيق: ٣٩.

المؤلف، والصواب: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنْبَثًّا﴾، وسبب الخطأ الخلط بين آيتي: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾، و﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنْبَثًّا﴾(١).

(٢) مآخذ في الكتابة، ومن أمثلتها:

كتابة آية بلفظ:﴿ اثْني عَشَرَ شَهْراً﴾، بالياء، وصوابها:﴿اثْنا﴾ بالألف، وكتابة "اثني عشر امرأةً"، بالتذكير، وهو سهو، والصواب "اثنتي عشرة امرأة"، والسَّهو عن نقط الأحرف المعجمة في كلمة "طريفة"؛ فقد سها الشَّارح، فأهمل نقط جميع الأحرف المعجمة(٢).

(٣) أمور متنوعة:

١) الخطأ في نسبة بيت شعري؛ حيث نسبهُ إلى النعمان بن المنذر، والصواب أنه للنابغة الذُّبياني.

٢) الخلط بين "حَاشَا": الاستثنائية و"حاشَا" التنزيهية، والتمثيل للغات الثلاثة الأولى لـ"حَاشَا"، وعدم التمثيلِ للغة الأخيرة.

٣) التعبير بجوازِ إعمال "أنْ" المفتوحة المُخفَّفة عند تحقُّق شروط ذلك، وكان الأوْلى به التعبيرُ بوجوبِ الإعمال؛ دفعًا لتوهُّم جواز الإعمال والإهمال حالَ تحقُّق الشُّروط المذكورة.

٤) التمثيل بمثالين لإعمال "مَا" عمل "لَيْسَ"، والسهو عن التمثيل لـ"لَا"، وذكر اشتراط النَّحويين اقتران "لا" بـ"إنْ" الشَّرطية لإعمالها عمل "لَيْسَ"، وكان ينبغي عدم اشتراطه فيها؛ لأنَّ "إنْ" لا تزادُ بعدها أصلاً.

٥) التمثيل لـ"كَيْ" المصدريَّة التي دخلت عليها اللام لفظًا فقط، والسهو عن التمثيل للتي دخلت عليها اللام تقديرًا.

٦) سهوُهُ في التمثيل لـ"لمَّا" الجازمة بمثالٍ لـ"لمَّا" التعليقية؛ بدليل أنها وليها

---

(١) التحقيق: ٣١، ٣٢، ٣٦، ٦٦.

(٢) التحقيق: ٦٢ (مسألتان) ، ٥٠.

فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى.

٧) إجماله الحكم بإفادة "كَمْ" -بنوعيها- للتكثير، وليس كذلك؛ لأنَّ "كمْ" الاستفهامية لا تدلُّ على قلَّةٍ ولا كثرة؛ بل هي مُبهمة؛ إذْ معناها: أيُّ عدد؟

٨) إيهام عبارته اقتصارَ ما له صدرُ الكلام على "لام" الابتداء، مع أنَّ الأحرف السِّتة كلَّها- "مَا"، و"لا"، و"إنْ".. لها الصَّدارة في الكلام.

٩) عدم تمييزه بين حكم حذف مفعولين وحذف مفعول واحد؛ وعدم استخدامه مصطلحات: الحذف اختصارًا، والحذف اقتصارًا.

١٠) إغفاله نوعًا من أنواع عامل التمييز، وهو: "شبْه نون الجمع"، و التمثيلُ لنون الجمع بمثالٍ نونُه هي نونُ شبه الجمع [١].

---

(١) تراجع جميع تلك الأمور في التحقيق بالترتيب : ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٥١ ، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ٨٥.

المبحث الثاني: (التحقيق)

مقدِّمة التَّحقيق

أولاً: نسبة المخطوط لابن فهد المكي

يُؤيّدُ نسبة المخطوط لابن فهد المكي أمورٌ، منها:

١- نسبتُه إليه على غلاف المخطوط الموجود بمكتبة الحرم المكي.

٢- نسبتُه إليه في فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكّي الشريف، وتغليب أنه كتبه بخط يده.

٣- يُقوي ذلك أيضًا أنه جاء في نهايته أنَّ مؤلفه قد انتهى منه في الثاني عشر من شهر شوال سنة ٩٤٥هـ، وكان مؤلفنا موجودًا وعلى قيد الحياة؛ فقد توفي بعد ذلك بعشر سنوات.

ثانيا: وصف نُسخة المخطوط

هي نسخةٌ وحيدةٌ عثرت عليها بمكتبة الحرم المكي الشريف، وكُتِب على غلافها: (أشْرَف الوَسائِل إلى فهْم العوامِل)، تأليف الشَّيخ الإمام العلامة وجيه الدِّين عبد الرَّحمن بن عبد القادر بن فهْد الهاشميّ العلَويّ...، وعليها رقم عام: (٤٧٣٨)، وكُتب عليه بخطٍّ حديث: صُوِّر برقم: (٤١٤٧).

وقد جاءت في أحد عشر لوحة: أولاها لوحة الغلاف، وأعقبها عشر لوحات تضمَّنت تسع عشرة صفحة، كل صفحةٍ عبارة عن ستة وعشرين سطرًا، وعلى حاشيتها استدراكاتٌ للمؤلف، وكتب على غلافها أربع فوائد نحويَّة متنوِّعة، وبيتان من الشِّعر للنعت بالمعرفة، ولغات "قط".

وقد اعتمدتُ عليها لثلاثة أمور:

أحدها: أنها نسخةٌ كاملة، لا نقص فيها، ولا سقط. ثانيها: أنها كتبت بخط نسخي واضح. ثالثها: تميُّز متنِ الرِّسالة عن شرْحِها، فجاء نص المتن مكتوباً باللون الأحمر، والشَّرح باللون الأسود.

ويُلاحظُ على كاتبِها أمور: أحدُهما: تسهيل الهمزة دائمًا. ثانيها: إهمال كتابة همزة القطع. ثالثها: عدم نقط تاء التأنيث. رابعها: الفصل بين "أن" المصدرية ولا النافية، وهو خلاف الأولى. خامسها: الالتزامُ بكتابةِ أول كلمةٍ تبدأ بها الصفحة التَّالية في ذيل سَابقتها، وهو ما يُعرف بـ(التَّعقيبة). سادسها: استدراك الأخطاء بتصويبِها على حاشية المخطوط.

ثالثًا: منهجي في التَّحقيق

تمثَّل منهجي في التَّحقيق في الأمور التالية:

- جمعُ عبارات متن رسالة (الإعْراب عن عوامل الإعْراب) من بين ثنايا شرح المؤلِّف- والتي كان يسوقُها بعد حرف (ص)-، وضمُّها إلى بعضِها، حتى اكتمل نصُّ المتن، وقد جعلتُه في صدر التَّحقيق.

- تمييزُ نصِّ المتن عن نصِّ الشَّرح، فكتبت نصَّ المتن بخطٍ عريض، ووضعت تحته خطًّا، أما عبارة الشَّرح فكتبتُها بخطٍ عادي.

- ترقيمُ المخطوط بوضع خطٍ مائلٍ بين قوسين هكذا(/)، في بداية كل صفحةٍ من صفحاتِ المخطوط، تحوي رقم الورقة، ورمز الصَّفحة، فإن كانت اليُمنى رمزتُ لها بـ(أ)، وإن كانت اليسرى رمزتُ لها بـ(ب).

- تصويبُ الأخطاءِ الإملائيَّة والنَّحويَّة اعتمادًا على كتبِ الإملاء والتَّصويبِ اللغوى، والالتزامُ فى كتابة المخطوط بقواعد الرَّسْم الإملائيّ المشهورة، مع العناية بعلامات التَّرقيم، والالتزامُ بضبط الآيات القرآنيَّة، والشَّواهد الشِّعرية، وما قد يُشْكلُ من عبارة المخطوط.

-نسبةُ الآيات القرآنيَّة إلى سُوَرِها، وذكر رقْم الآية، وموطنِ الاسْتشهادِ.

-تخريجُ الأبيات الشِّعريَّة ببيان بحرِها العرُوضيّ، ونسبتِها إلى قائليها، وذكر موضع وُرُودها في دواوينهم، وكتبِ الشَّواهد الشِّعريَّة، وكتبِ النَّحو.

- ذكرُ القراءات القرآنية التي وردتْ في بعض الآياتِ التي ذكرها المؤلف، مع توثيقِها من كتب القراءات.

- توثيقُ المعاني اللغوية من معاجم اللغة، والحدودِ النَّحويَّة من كتب الحدودِ والتَّعريفات، وشرحُ معانى الكلمات التي لم يشْرَحها المؤلِّف، والتعليقُ على عباراته، قصدًا لتفصيلِ ما أجمله، وبسطِ ما اختصره.

- توثيقُ أقوالِ المؤلِّف واختياراته، وذكرُ من سبقهُ إليها من النَّحويين؛ وبيانُ أقوال المُخالفين؛ اعتمادًا على كتبِ الخلاف وكتبِ متأخِّري النَّحويين، ومناقشتُه في بعض أقواله، وذكرُ بعض المآخذِ عليه.

- بيانُ مواطن الإحالاتِ التى أحالَ عليها المؤلِّف.

- تذييلُ البحث بثبتٍ للمصادر والمراجع، وفهْرسٍ للموضوعات.

رابعا: وصف مقدمة المخطوط

اشتملت مقدمة الشَّرح على أمور، هي:

١) بدءُ الشَّارح بحمد الله، والسَّلام على رسوله، وذكر مقدمةٍ تجلَّت فيها ثقافته النحوية؛ حيث كثر فيها اقتباسه من مصطلحات النحو وتراكيبه.

٢) بيان سبب تأليفه؛ وأنه تعليقٌ على عوامل الجُرْجاني.

٣) ذكر اسم الشَّرح؛ وهو: "أشْرفَ الوسائِل إلى فهْمِ العوامِل"[١].

٤) سؤاله من اطلَّع عليه أنْ ينبِّه إلى ما فيه من خللٍ أو وهم، معتذرًا بعدم عُثورِهِ على أيِّ شرحٍ آخر لعوامل الجرجاني، ومُعلنًا قلة بضاعته في النحو؛ تواضُعًا منه -رحمه الله-.

---

(١) غالب الظنِّ أنه اقتبس اسم الشَّرح من اسم أحدِ مُؤلَّفات شيخِه ابن حجر الهيثمي، وهو: "أشرف الوسائل إلى فهم الشَّمائل".

خامسًا: صور نسخة مخطوط مكتبة الحرم المكي

صورة اللوحة الأولى من مخطوط مكتبة الحرم المكي

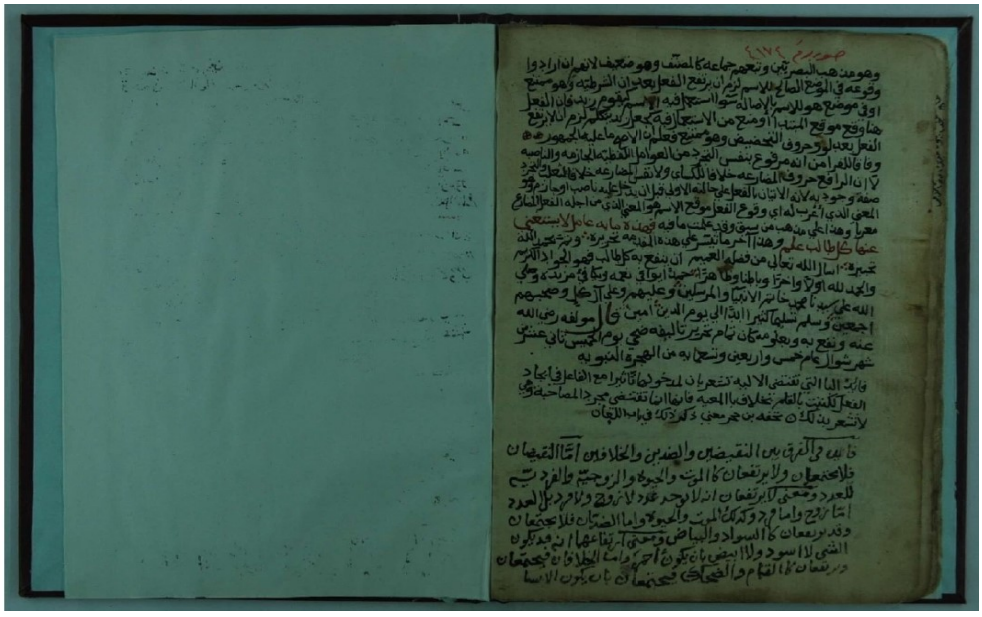

صورة اللوحة الأخيرة من مخطوط مكتبة الحرم المكي

الترقيم الدولى
ISSN 2356-9050

الترقيم الدولىالالكتروني
ISSN 2636 - 316X

(أشْرَف الوَسائِل
إلى فهْم العوامِل)

تأليف الشَّيخ الإمام العلامة وجيه الدِّين
عبد الرَّحمن بن عبد القادر بن فهْد الهاشميِّ العلَويِّ،
قدَّس اللّه رُوحه في عِلِّيِّين، وجزاه عن المسلمين خيرًا،
ونفع بهِ وبعلومِه في الدَّارين، آمين،
وصلَّى اللّه على سيِّدنا محمدٍ
وآلهِ وصحبهِ وسلَّم تسليما.

رقم عام: (٤٧٣٨)

وكُتب عليه بخطٍّ حديث:

(صُوِّر برقم: ٤١٤٧)

النَّصُّ المُحَقَّق

[٢/ أ] بسْمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحيم، وبه ثقتي وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل.

الحمدُ للهِ رافعِ مقامِ مَن انْتصبَ لخِدمتِه، وخافضِ قدْرِ مَن لم يجزمْ بوَحْدانيَّتِه، أحمدُهُ عدد ما أنعم في البُكَر[١] والأَصَائِل[٢]، حمدًا لا يتغيَّرُ بدخُولِ العوامل، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله، الواسعُ برُّهُ وعطاؤُه، الماضي أمرُهُ وقضاؤُه، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمدًا عبدهُ ورسولُه، المنعُوتُ بأفضلِ الصِّفات، والمبعوثُ بأكمل الدِّيانات، صلَّى اللهُ وسلَّم عليه[٣] وعلى آلهِ الذين تحلَّوا بأشْرفِ أفعالِ القلوب، وأصحابهِ الذين تنزَّهُوا عن الأفعالِ النَّاقصةِ بعصمةٍ من اللهِ علَّام الغُيوب، صلاةً وسلامًا أَدَّخِرُهُما لدفْعِ أهوالِ المَحْشر وكشْفِ تلك الكُرُوب، وأرْجُو[٤] بهما نيلَ المأمُول، وبُلوغَ المطلوب- دائِمين بدوامِ الأرضِ والسَّماء، واختصاصِ الجرِّ بمُعْرِبِ الأَسْماء.

أما بعدُ، فهذا تعليقٌ على حلِّ ألفاظ العوامل التي ألَّفها الشيخُ الإمامُ النحويُّ الهُمام، عبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجُرْجاني[٥]- تغمَّدهُ الله بالرَّحمة والرِّضوان، وأسكنهُ أعالي فرادِيسِ[٦] الجِنان، آمين-، سمَّيتُهُ "أشْرفَ الوسائِل إلى فهْمِ العوامِل"، سائلًا ممَّنْ[٧] نظرَ إليه أنْ يُنبِّهَ على وهْمٍ أو خللٍ اشْتَملَ عليه؛ إذْ لمْ أقفْ لها على شرحٍ أقتبسُ من نورِه[٨]، وأقتطفُ ثمراتِ بذُوره[٩]،

---

(١) البُكَر جمع بُكْرَة، وهي: مَا بَيْنَ صَلاةِ الغَداة وطلُوعِ الشَّمْسِ. اللسان "بكر": ١١٦/١٥.

(٢) "أَصَائِل" جمع "أَصِيلَة"، بمعني "الأَصِيل"، وهو ما بين الْعَصْرِ والْمَغْرِبِ. السابق: ١١/ ١٦.

(٣) في الأصل: "عليه وسلَّم وعلى آله"، وما أثبته أولى؛ دفعًا لاضطراب العبارة.

(٤) في الأصل: "أرجوا" بزيادة ألف بعد الواو، والصواب حذفها. الشافية: ١٠٥.

(٥) تنظر ترجمته في: البلغة: ١٨٥، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٦) جمع "فِرْدَوْس"، وهي روميَّة أو سُريانية أو عربية، تعني: البستان أو الجنة. المُعرَّب: ٤٧٠.

(٧) جاز تعدِّي "سائلاً" بـ"مِن" على معنى: الرَّجاء، لا الاستعْطاف. تاج العروس "سأل": ١٥٧/٢٩.

(٨) مستغربٌ من المؤلِّف ذلك؛ فقد سبقه إلى شرحها العيني (ت٨٥٥هـ) ، والأزهري (٩٠٥هـ) .

(٩) في الأصل: "نوره" وما أثبتُّه أولى؛ تجنُّبًا للتكرار، ولعدم الفائدة من إضافة الثَّمرات للنُّور.

مع قلَّتِي[١] لهذه البِضَاعة، بلْ وتطفُّلِي على هذه الصِّناعة، واللهَ أسأَلُ السَّدادَ[٢] في القولِ والعمل، والحفظَ من الزَّيْغِ والزَّلل، إنهُ قريبٌ مجيب، عليهِ توكَّلتُ وإليهِ أُنيب.

قال-رضي الله عنه-: (بِسْمِ اللهِ): وهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ مُناسبٍ لما ابتدأتُ فيه، وهو هنا: "أُؤَلِّف"، أو "أَفْتَتِحْ"، أَوْلى من "أَبْتَدِئ"، و"الباءُ" للمُلابسة أو الاسْتِعانة[٣]، و"الاسْمُ" مشْتقٌ من السُّموِّ، وهو العُلُو[٤]، و"اللهُ" علمٌ على الذَّاتِ، الواجبُ الوُجودِ لِذاتهِ، المُستحقُّ لجميعِ الكمالات[٥].

(الرَّحمن الرَّحيم): وهما صفتان بُنِيَتَا للمُبالغة من "رَحِمَ"، و"الرَّحمنُ" أبلغُ؛ لزيادةِ المعنى غالبًا بزيادةِ البِناء[٦]، كما في "قَطَعَ" و"قَطَّعَ"[٧]، هذا إن اتَّحدتْ الصِّفاتُ نوعًا واشْتقاقًا[٨] ولم تكنْ جِبلِّيَّة[٩]، وافتتحَ (رحمهُ اللهُ) بالبسْملةِ اقْتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بقولهِ(صلى الله عليه وسلم): {كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ فِهُوَ أَجْذَم}[١٠]، بمعنى: مقطوع البركة[١١]، والمرادُ بـ "ذِي بَالٍ" أي: حالٍ يُهْتمُّ به؛

---

(١) كذا في الأصل، والمراد: قلة زادي، وضعف قدرتي، وهذا تواضعٌ منه وتأدُّب.
(٢) طُمست في الأصل، فكتبها الناسخ على هامشه.
(٣) الفتح المبين: ١/٧٠، والمنهاج القويم: ١/٧. وكونها للاستعانة هو الأشهر في تخريجها في البسملة؛ لعدم تأتِّي الفعل على وجهه الْأَكْمَل إِلَّا بهَا. الجنى: ٣٨، والمغني: ١٣٩.
(٤) هذا مذهب البصريين، وهو الأرجح، ووافقهم المؤلف. الإنصاف: ١/٦، والتَّبيين: ١٣٢.
(٥) هذه عبارة شيخه ابن حجر في كتابيه: الفتح المبين: ١/٧٠، والمنهاج القويم: ١/٧.
(٦) يراجع: الخصائص:٣/٢٦٩. وقيل: الرَّحْمَنُ: تعمُّ رحمته الدُّنْيَا والآخرة، وَالرَّحِيمُ: تخُصُّ الْآخِرَةِ، والرَّحْمَنُ تعمُّ رحمته كافة خَلْقه، وَالرَّحِيمُ تختصُّ رحمته بالْمُؤْمِنِين. البحر المحيط:١/٣١.
(٧) فتكرير عين الفعل "قَطَّعَ" دلَّ على زيادة معناه، وهو تكرير وقوع الفعل. السابق: ٢/ ١٥٧.
(٨) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: ٢٩.
(٩) أي: فطرية غريزية، وهذا تلميحٌ بمذهب شيخه ابن حجر. يراجع: الفتح المبين: ١/٧١.
(١٠) ورد بهذا اللفظ في: الكواكب الدَّراري للكرماني: ١/٧٠، وعمدة القاري للعيني: ١/١٠٢.
(١١) شرح سنن أبي داود لابن رسْلان: ٨/ ٣٤٥، والفتح المبين: ١/٧٠.

لإطلاق البَالِ على الحَال[١]، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾[٢]، أي: حالَهُم[٣]، ولم يأتِ المُصنِّفُ بالحمدِ بعدَها، بل قال: (العواملُ في النحوِ مائةُ عاملٍ...إلى آخره)-كما في أكثرِ النُّسخ[٤]- لحُصولِ الابتداءِ الحقيقيِّ بالبسملةِ، لكنْ رأيتُ في بعضِ [٢/ ب] النُّسخِ خطبةً عَقِبَ البسْمَلة، وهي:

(الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين) و"الحمدُ" لغةً: الثناء، وعُرْفًا: فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المُنْعِم من حيثُ إنهُ مُنعمٌ[٥]، و"اللامُ" في "للهِ" للاخْتِصاصِ أو الاسْتِحقاق[٦]، وعلى كلٍّ فالحمدُ على الحقيقةِ مُختصٌّ باللهِ تعالى، ومُسْتحَقٌّ له، و"الرَّبُّ" هو المالكُ[٧]، و"العَالَمِين" اسمُ جمعٍ لـ"عَالَمٍ"، وهو ما سِوى اللهِ تعالى.

(والصَّلوةُ)[٨] وهي من اللهِ رحمةٌ مقرونةٌ بتعظيمٍ، ومن الملائكة[٩] اسْتغفارٌ، ومن الآدميّين تضرُّعٌ ودُعاء[١٠]، (والسَّلام) بمعنى: التَّسليم.

(على سيِّدِنا ونَبِيِّنا مُحمَّد) بنْ عبدِ اللهِ بن عبدِ المُطَّلب، (و) على (آلِهِ)، وهُم المُؤْمنون من بني هاشمٍ والمُطَّلِب[١١]، وعلى أصْحابِهِ (أَجْمَعين).

(وبَعْدُ) أي: أمَّا بعدُ، وهي فصْلُ الخِطابِ، يُؤْتَى بها للتَّنَقُّلِ من أسلوبٍ إلى آخر، والأصلُ فيها: "مَهْمَا يكنْ من شيءٍ

---

(١) تفسير السَّمعاني: ٥/ ١٦٧، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ١٥٥.
(٢) محمَّد: ٢.
(٣) قاله قَتَادَة، ومعناه عند مُجَاهِد "شَأْنُهُمْ"، وعند ابْنِ عَبَّاسٍ "أَمْرُهُمْ". البحر المحيط: ٩/ ٤٥٩.
(٤) أي: بعدم وجود خطبة للكتاب، وواضحٌ اطِّلاع المؤلِّف على نسخٍ متعدِّدة لمتن العوامل.
(٥) السِّراج المنير للشِّربيني: ٣/٥٠، وحاشية الخفاجي على البيضاوي: ٤/٢.
(٦) يمكن حملها على أحدهما باعتبار أن الاستحقاق اختصاص. الجنى: ٩٦، والمغنى: ٢٧٥.
(٧) الكشاف: ١/١٠. وقيل: معناه: السَّيِّدُ، والمَعْبُودُ، والْخَالِقِ. البحر المحيط: ١/٣٣.
(٨) كذا كتبت في الأصل بالرَّسم العثماني؛ اعتمادًا من المؤلِّف على نسخ مخطوط متن العوامل.
(٩) في الأصل بلفظ: "الملئكة"؛ كرسْم المصحف، وهو مُستغرب؛ لكونه ليس في نصٍّ قرآني.
(١٠) تفسير السَّمعاني: ٤/ ٣٠٤، والمحرر الوجيز: ٤/ ٣٩٨.
(١١) أوضح المسالك: ١/ ٢٩، والتصريح: ١/٩، وشرح الأشموني: ١/١٨.

بعدَ ما ذُكِر[١].

(فَهَذِهِ العَوَامِلُ)، وهي جمعُ عَامِل، والعاملُ في النَّحْوِ هو ما عَمِلَ في غيرِهِ شيئًا من: رفْعٍ أو نصْبٍ أو خفْضٍ[٢] أو جزْم، على حَسَبِ اختلافِ العَوامِلِ[٣] (مائةُ عاملٍ: لفظيَّةٌ) وهي: ما تُدْرَكُ ويُتلفَّظُ بها[٤] ، (ومعْنَوِيَّةٌ): وهي ما لا تُدْرَكُ ولا يُتلفَّظُ بها.

(واللَّفْظِيَّةُ منها) أي: من المِائةِ العاملِ (على ضرْبَيْن) أي: نوْعين: أحدِهِما: (سماعيَّةٍ)، وهي: ما يُسْمعُ منْ كلامِ العربِ[٥]، ولمْ يُقَسْ[٦] عليه.

(و) ثانيهِما (قياسيَّةٍ)، وهي: ما يُسْمعُ منْ كلامِهم، ويُقَاسُ عليه[٧].

(فالسَّماعيَّةُ منها) أي: من المائةِ العامل (أحدٌ وتسعونَ عاملاً، والقياسيةُ سبعةُ عوامِل)، وكلٌّ من القياسيَّةِ والسَّماعيَّةِ إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرف، (والمعنويَّةُ منها) أي: من المائةِ العامل (عدَدَان)، أي: اثنان.

(و) تتنوَّعُ (السَّماعيَّةُ ثلاثةَ عشرَ نوعًا: النوعُ الأوَّل: حروفٌ تجرُّ الاسْمَ فقط)، وهي المُسمَّاةُ[٨] بحروفِ الجرّ، (وعدَّتُها تسعةَ عشرَ[٩] حرفًا):

---

(١) الكتاب: ١٣٧/٣، ومخطوط:" نتيجة أفكار ذوي المجد": ل١، وإحراز السَّعد بإنجاز الوعد بمسائل "أمَّا بعد" لإسماعيل بن غنيم الجوهري- المكتبة العصرية: ٣٨-٤٠، وبحث: أسلوب "أمَّا بعد" د/أيمن غباشي - حولية كلية الدراسات بالإسكندرية : ع٣١ /مج٣ /٨٢٤.

(٢) الخفض مصطلح كوفي، يقابله الجر عند البصريين. مدرسة الكوفة للمخزومي: ٣١١..

(٣) كذا عرَّفه ابن الخباز في: توجيه اللمع: ٦٦، والشيخ خالد في شرحه العوامل: ٧٣.

(٤) في المخطوط بلفظ: "به"، بالتذكير، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٥) وقُدِّم على القياسي لسهولةِ حصرِ أفرادِه لقلتها. شروح العوامل: ٣٣٧.

(٦) في المخطوط بلفظ: "يقاسُ"، بالرفع، والصواب جزمه كما أثبت. ومثاله حروف الجر؛ فإنها تعمل فيما بعدها الجر سماعًا، ولا يُقاس عليها غيرها من الحروف. شروح العوامل: ٤٨٩.

(٧) فلا يتوقَّفُ إعمالُه على سماع، بل يعمل قياسًا على غيره بقاعدة كلية. السابق: ٤.

(٨) في المخطوط بلفظ: "المُسمًّا"، دون تاءِ تأنيث، وهو سهوٌ.

(٩) حروف الجر عند الجرجاني سبعة عشر في: مخطوطتي العوامل بجامعة الملك سعود، رقم (٤٩٥٠) : ل١، (٥٠٠١) : ل١، وتسعة عشر في مخطوطتها الثالثة بها، رقم (١٥٤٣) : ل١.

الأولُ: (الباءُ) المُوحَّدةُ، تأتي لمعانٍ منها: المُصاحبةُ[١]، نحو: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٢]، أي: مُصاحبًا للحقِّ، والمُقابلةُ[٣]، نحو: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[٤]، وتقولُ: "اشْتريتُ الدَّارَ بمائةٍ"، والإلْصَاقُ[٥]، حقيقةً نحو: "بِقلبِي غرامٌ"، و"بزيدٍ داءٌ"، أو مجازًا، نحو: "مررْتُ بزيدٍ"[٦]، والتَّعدِيةُ[٧]، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [٨]، أي: أَذْهَبَهُ[٩]، والتَّبْعِيضُ بمعنى "مِنْ"[١٠]، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ﴾ [١١]، ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[١٢]، وقال الشّاعرُ:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بقُرُونِها[١٣] .....

وقال الآخر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ[١٤] .....

---

(١) وعلامُتها: حُسن وقوع "مع" موقعها، وإغناء الحال عنها وعن مصحوبِها. الجنى الداني: ٤٠.

(٢) النساء :١٧٠. والمراد: مع الحق أو مُحقًا. شرح التسهيل: ٣/١٥٠، والجنى الداني: ١/٤٠.

(٣) أو العِوَض، وهي الدَّاخلة على الأثْمان والأعْواض. شرح التسهيل: ٣/١٥١.

(٤) يوسف:٢٠.

(٥) وهو أصل معانيها، ولم يذكر لها سيبويه غيره. الكتاب: ٤/ ٢١٧، و المغني: ١/ ١٣٧.

(٦) أَي: ألصقتُ مروري بمَكَانٍ يقرُب منه، وقيل: بمعنى: مرَرْت عليه. الجنى الداني: ٣٦.

(٧) وتسمى بَاء النَّقْل كذلك، وتقوم مقام الهمزة فِي تصيير الْفَاعِل مَفْعُولا. الجنى الداني: ٣٦.

(٨) البقرة :١٧.

(٩) ويؤيِّدُهُ قراءة اليَمَانِيُّ: "أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ". الكشَّاف: ١/ ٧٤، والبحر المحيط: ١/ ١٣٠.

(١٠) أثبته الكوفيون والأصمعي والفارسي وابن مَالك. الجنى الداني: ٤٣، والمغني: ١٤٢.

(١١) الإنسان: ٦. وقيل: الباء للإلصاق، أو زائدة. البحر المحيط: ١٠/٣٥٧.

(١٢) المائدة: ٦. وقيل: الباء زائدة، وقيل: للإلصاق، وقيل: للاستعانة. الجنى: ٤٤.

(١٣) صدر بيت من الكامل، عجزه: "شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ"، وقائله عمر بن أبي ربيعة. ديوانه:٩٢، ونُسب إلى عبيد الطائي في: شرح شواهد المغني: ١/٣٢٣.

(١٤) صدر بيت من الطَّوِيل، عجزه: "مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ"، وقائله أبو ذؤيب الهذلي. ينظر في: ديوان الهذليين: ١/ ٥١، والمقاصد: ٣/ ١٢٢٥، والخزانة: ٧/٩٧.

والسببيَّةُ(١)، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٢)، والبَدَليَّةُ(٣) كقول الشَّاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمِ قَوْماً إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارةَ فُرْساناً ورُكْبانا(٤)

أي: فَلَيْتَ لي بَدَلَهُم(٥)، والاسْتعانةُ(٦)، نحو: "كتبْتُ بالقلمِ"، و"ضربْتُ [٣/أ] بالعَصَا(٧)"، والظَّرف: فالمكانيُّ نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾(٨)، والزَّمانِيُّ نحو: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾(٩)، والغايةُ(١٠)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾(١١)، أي: إليها، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾(١٢)، أي: إليَّ، على أحد الإعْرابات في الآيتين(١٣)، وتقعُ بمعنى "عَنْ"، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾(١٤)، أي: عن الغَمَام، و﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ أي: وعنْ أَيْمَانِهم، وبمعنى "عَلَى"، نحو: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ

---

(١) ويعبر عنها النحويون بباء الاستعانة". شرح التسهيل: ٣/ ١٥٠.

(٢) آل عمران:١٥٩. وبذلك قال ابن هشام في المغني: ٧٣٨.

(٣) "وعلامتها أنْ يحسُن في موضعها بدل". الجنى الداني: ٤٠، والمغني: ١٤١.

(٤) من البسيط، قاله قُرَيْط العنْبَري. المقاصد النحوية: ٣/١٠٥٨، وشرح شواهد المغني: ١/٦٩.

(٥) الارتشاف: ٤/ ١٦٩٦، والبحر المحيط: ٨/ ١٣٤، والدُّر المصون: ١/ ١٤.

(٦) وهي الدَّاخلة على آلة الفعل. الجنى الداني: ٣٨، والمغني: ١٣٩.

(٧) في الأصل بلفظ : "بالعصى" بالياء، والصَّواب ما أثبته. الشافية: ١٤٦.

(٨) آل عمران:١٢٣. أي: "في بدر". شرح التسهيل: ٣/١٥١، والجنى: ٤٠.

(٩) الذاريات :١٨. والمعنى: في الأسْحار. وفسَّرها الزجاجي بـ"عنْد". حروف المعاني: ٨٧.

(١٠) أي: بمعني "إلى". الجنى الداني: ٤٥، والمغني: ١٤٣، ومصابيح المغاني: ٢٠٤.

(١١) الأعراف: ٨٠.

(١٢) يوسف: ١٠٠. ويراجع: الجنى الداني: ٤٥، والمغني: ١٤٣، ومصابيح المغاني: ٢٠٤.

(١٣) البسيط للواحدي: ١٢/ ٢٥١، وقيل: الباءُ للتَّعدية. الكشاف: ٢/ ١٢٥، وقيل: حاليةٌ. الدُّر المصون : ٥/٣٧٠. ووُجهت الآية الثانية بأنَّ "أحْسَن" ضُمِّن معنى: "لطف". الجنى: ٤٥.

(١٤) الفرقان: ٢٥. ويراجع: معاني الفراء: ٢/٢٦٧، وشرح التسهيل: ٣/١٥٢.

مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[١]، أي: على قِنْطار، وبمعنى "مَعَ"[٢]، نحو: ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾[٣]، أي: مع جُنْدِه[٤]، وبمعنى "بَعْد"[٥]، نحو: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ﴾[٦]، أي: غمًّا بعد غمٍّ[٧]، وتقعُ للتَّوكيدِ، أي: زائدة[٨]، ومثالُها في الفاعلِ نحوُ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾[٩]، أي: كَفَى ربُّك هاديًا ونصيرًا، وفي المبتدأ نحوُ: "بِحَسْبِكَ دِرْهمٌ"، أي: حَسْبُك دِرْهمٌ[١٠]، وفي الخبر[١١] نحو: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[١٢]، أي: مثلُهَا، وفي خبرِ "مَا" النَّافيةِ، نحوُ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[١٣]، وفي مفعولِ ما يتعدَّى لاثنين، نحوُ قولِ الشَّاعِر:

..... تَسْقِي الضَّجيعَ بَبارِدٍ بَسَّام[١٤]

وفي خبر "كانَ"، قالَ الشَّاعر:

---

(١) آل عمران: ٧٥. ويراجع: معاني القرآن للأخفش: ١/١٤٠، وشرح التسهيل: ٣/١٥٢.

(٢) أي: المصاحبة، وهو سهوٌ من المؤلف؛ فقد سبق ذكره لهذا المعنى.

(٣) الذاريات: ٣٩.

(٤) مفاتيح الغيب: ٢٨/ ١٨٢، وقد ذكر صاحبه للباء وجهًا آخر، وهو أن تكون للتَّعدية.

(٥) انفرد المؤلف بذكر هذا المعنى، ولعله استنبطه من تفسير الزَّمخشري للآية: ١/ ٤٢٧.

(٦) آل عمران: ١٥٣.

(٧) الكشاف: ١/٤٢٧، وجُعلت الباء للمصاحبة أو للسببية في: البحر المحيط : ٣/ ٣٨٧.

(٨) ولها ستة مواضع. الجنى: ٤٨. وممن عبَّر بالزيادة المبرد في المقتضب: ١/٤٧، والرُّماني في معاني الحروف: ٥٥، وكان الخليل يعبِّر بـ"اللغو": الكتاب: ٢/ ٢٨٦.

(٩) الفرقان: ٣١. وزيادة الباء في فاعل "كفى" هنا جائزة في الاختيار. الجنى: ٤٩.

(١٠) المغني: ١٤٨، و الارتشاف: ٤/ ١٧٠١، وشرح الحدود في النحو: ١٩٦.

(١١) في المخطوط بلفظ: "الحصر" بحاءٍ وصادٍ مهملتين، وهو تصحيفٌ وتحريف.

(١٢) يونس: ٢٧. وهذا توجيه الأخفش في معاني القرآن:١/٣٧٢.

(١٣) فصلت: ٤٦. ومنع الفارسي زيادتها بعد "ما" التميمية، والصحيح جوازه. الجنى: ٥٤.

(١٤) عجز بيت من الكامل، صدره: "تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ"، وقائله حسان بن ثابت. ينظر ديوانه: ٢١٣، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٣٢، وشرح أبياته: ٢/٣٧٣.

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[١]

وفي المفعولِ، نحوُ: ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ﴾[٢]، ونحوُهُ: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٣]، وقال الشَّاعر: نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُوا بِالْفَرَجِ[٤]

أي: نرجُوا الفرجَ، وفي خبر "لَيْسَ"، نحوُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٥]، ومن معانيها القسمُ أيضًا، نحوُ قول الشَّاعر:

بِاللَّهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلايَ[٦] مِنكنَّ أَم لَيلَى[٧] من البشَر[٨]

(و) الثاني: (مِنْ)-بكسر الميم-، وهي: لابتداءِ الغايةِ[٩] في المكانِ، نحوُ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[١٠]، وفي الزمان، نحو: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١١]، وفي غيرِهما، نحوُ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[١٢]، وتقعُ بمعنى البدل، نحوُ: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾[١٣]،

---

(١) من الطويل، وهو للشَّنفري الأزْدي. ينظر ديوانه: ٥٩، وشرح شواهد المغني: ٨٩٩/٢.

(٢) النساء: ٤٣. والباء زائدة مؤكِّدة، وقيل: للإلصاق أو للتبعيض. البحر المحيط: ٤/ ١٩٠.

(٣) البقرة: ١٩٥. وزيادة الباء مع المفعول غير مقيسةٍ، مع كثرتها. الجنى: ٥١.

(٤) رجز لمجهول، وقبله: "نحن بني ضبَّةَ أصحابُ الفَلَجْ". شرح شواهد المغني:١/ ٣٣٢.

(٥) الزمر: ٣٦. والتقدير: كافيًا عبده. شرح المفصل: ٢/ ١١٨.

(٦) في الأصل: "ليْلا" بالألف، ودون ياء المتكلم، والصواب ما أثبتُّه.

(٧) في الأصل: "ليْلا" بالألف، والصَّواب بالياء. أدب الكاتب: ٢٥٨، والشافية: ١٠٦.

(٨) من البسيط، للعرْجي، ينظر في: شرح شواهد المغني: ٩٦٢/٢، والخزانة: ٩٧/١. وانفرد المؤلِّف في استشهاده هنا بهذا البيت، وهو شاهدٌ لأمورٍ أخرى.

(٩) المقتضب:٤٤/١، والأصول: ٤٤/١، والمفصل: ٣٧٩.

(١٠) الإسراء: ١. وإفادة "من" لابتداء الغاية المكانية مجمعٌ عليه. شرح التسهيل: ٣/ ١٣٠.

(١١) التوبة: ١٠٨. وإفادة "مِن" لابتداء الغاية الزمانية قول الْكُوفِيِّينَ والأخفش والمبرد، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل: ١٣٠/٣، واختاره الشارح.

(١٢) النمل: ٣٠. و"مِن" هنا ليست بزمانٍ ولا مكان. الكتاب: ٢٢٤/٤.

(١٣) الزخرف: ٦٠.

أي: بدلكُم ملائكة[١]، وللتَّبْعِيضِ[٢]، نحوُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [٣]، أي: وبعضُهُم الذي يقُولُ آمنَّا[٤]، وللتَّعليلِ، نحوُ قولِ الشَّاعر:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ[٥] .....

وللتَّعْدِيةِ[٦]، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[٧]، وللتَّبْيِينِ[٨]، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٩]، وللتَّوكيد، أي: زائدةٌ، ومثالُها في الفاعِلِ نحوُ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم﴾ [١٠]، أي: ما يأتيهم ذكرٌ، ونحوُ: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾[١١]، أي: ما جاءنا بشير، ومثالها في المبتدأ نحو:﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[١٢]، أي: هل خالقٌ؟ ونحوُ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [١٣]، وفي المفعول، نحوُ: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[١٤]، وتقعُ بمعنى "عَلَى"، نحوُ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[١٥]، أي: على القوم،

---

(١) في الأصل: "مليكة"؛ اتباعًا لرسْم المصحف، وهو مُستغرب؛ لأنه ليس في نصّ قرآني.
(٢) وعلامتُها ألا يُقصد بها العموم، وأن يحسُن في موضعها "بعْض". شرح التسهيل:٣/ ١٣٦.
(٣) البقرة: ٨. والآية في الأصل بلفظ: "وَمِنهم مَنْ يَقُولُ آمَنَّا"، وهو سهوٌ.
(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١٣٦، والبحر المحيط: ١/ ٨٨، والدر المصون: ١/١١٨.
(٥) صدر بيت من البسيط للفرزدق، عجزه: "فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ". ينظر: ديوانه: ٥١٢.
(٦) انفرد المؤلف بذكر هذا المعنى، ولم أعثر عليه –فيما اطلعت عليه– في كتب الحروف.
(٧) البقرة :٢٢٦. وقيل: "من" بمعنى: "على"، أو "في"، أو زَائِدَةٌ، البحر المحيط: ٤٤٧.
(٨) أي: لبيان الجنس، وعلامتها أنْ يحسن جعل "الذي" مكانها. الجنى: ٣١٠.
(٩) الحج: ٣٠. والآية في المخطوط بلفظ: "وَاجْتَنِبُوا "، بواو العطف، وهو سهوٌ.
(١٠) الأنبياء: ٢. ويراجع: الجنى: ٣٢٠، والتذييل والتكميل: ١١/ ١٣٩.
(١١) المائدة: ١٩. ويراجع: الدر المصون: ٨/ ٢٣١، والتصريح: ١/ ٣٩٥.
(١٢) فاطر: ٤. ويراجع: البحر المحيط: ٩/ ١٣، والارتشاف: ٣/ ١٠٨٠.
(١٣) آل عمران: ٦٢. ويراجع: البحر المحيط: ٣/ ١٩٢، والدر المصون: ٣/٢٢٩.
(١٤) مريم: ٩٨. ويراجع: الأصول: ١/ ٦٨.
(١٥) الأنبياء: ٧٧. ويراجع: معاني الأخفش: ١/٥١، وحروف المعاني: ٥٠.

وبمعنى "الباء"، نحوُ: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾(١)، أي: بطرْفٍ خفيّ، وبمعنى "عِنْدَ"، نحوُ: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ [٣/ب] أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾(٢)، أي: عندَ اللهِ شيْئًا، وبمعنى "عَنْ"، نحو: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ۝ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ (٣)، أي: عنْ هَذَا، وبمعنى "إِلَى"، نحوُ: " قَرُبْتُ منهُ"، أي: إليهِ، وبمعنى "فِي"، نحوُ: ﴿أَرُونِىَ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾(٤)، أي: في الأرْض، ونحوُ: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ﴾(٥)، أي: في قومٍ، وبمعنى الفصْلِ – بالصَّادِ المُهْملةِ– وهو أَنْ تدخُلَ على ثانِي المُتضادَّيْن(٦)، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾(٧)، ونحوُ قولهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾(٨).

(وَ) الثالث (إِلَى): انْتِهَاءِ الغايةِ(٩) في المكانِ، نحوُ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾(١٠)، وفي الزَّمانِ، نحوُ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾(١١)، وتأْتِي بمعنى "فِي"، كما في قول الشَّاعِر:

---

(١) الشورى: ٤٥. وهذا رأي يونس في: معاني الأخفش: ٥١٢/٢، والارتشاف: ٤/ ١٧٢١.

(٢) آل عمران: ١٠. وهذا رأي أبي عبيدة في: البحر المحيط: ٣/ ٣٥، والمغني: ٤٢٤.

(٣) ق: ٢٢. وقيل: "من" لابتداء الغاية. أمالي ابن الحاجب: ٢٥٣/١، والمغني: ٤٢٣.

(٤) فاطر: ٤٠. ويراجع: حروف المعاني: ٧٦، والمغني: ٤٢٤، ومصابيح المغاني: ٤٦٠.

(٥) النساء: ٩٣. والآية في المخطوط بلفظ: "وَإِنْ كَانَ"، بواو العطف، وهو سهوٌ. وقد انفرد المؤلف بالاستشهاد بتلك الآية، وتوجيهها بذلك، وقال بذلك الكفوي في الكليات: ٨٣٢.

(٦) قاله ابن مالك في: شرح التسهيل: ١٣٧/٣.

(٧) آل عمران: ١٧٩. و"مِنْ" في الآية للابتداء أَو بِمَعْنى "عنْ". المغني: ٤٢٥.

(٨) البقرة: ٢٢٠. ويراجع الهامش السابق.

(٩) الزمانية أو المكانية، وهذا أصلُ معانيها، ولذا اكتفى بذكره سيبويه في الكتاب: ٢٢٤/٤..

(١٠) الإسراء: ١. ويراجع: مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢٩٢، والبحر المحيط: ١٠/٧.

(١١) البقرة: ١٨٧. والآية في المخطوط بلفظ: "وَأَتِمُّوا "، بواو العطف، وهو سهوٌ.

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ(١)

أي: في الناسِ، وبمعنى "مَعَ"، نحوُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾(٢)، أي: مع أموالِكُم، وبمعنى "اللام" نحوُ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾(٣)، بمعنى: لكِ، وبمعنى "مِنْ"- بكسْرِ المِيمِ- كما في البُخَارِيّ(٤) أنه (ρ) قال: {يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ(٥) هَذَا، قَالُوا: لَا واللهِ(٦)، لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ}(٧)، أي: إلا منَ اللهِ(٨).

(وَ) الرابعُ (فِي)، وهي: للظرفِ المكانيّ حقيقةً، نحو: "زيدٌ في الدَّارِ"، وقال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾(٩)، أو مجازًا، نحو: "نَظَرْتُ في الكِتَابِ"، وللظَّرْفِ الزَّمانيّ، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾(١٠)، وتأتي للمُقايسة(١١)، نحوُ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(١٢)، وبمعنى "عَنْ"، نحوُ:﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾(١٣)، أي: عنْ أسْمَاءٍ، وبمعنى "الباء"، نحوُ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾(١٤)،

---

(١) من الطويل، للنابغة الذبياني. ينظر: ديوانه: ٧٣، وشرح شواهد المغني: ١/٢٢٣.

(٢) النساء: ٢. ويراجع: معاني الأخفش: ١/٢٤٤، وقيل: معناها الانتهاء. المفصل: ٣٨٠.

(٣) النمل: ٣٣. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/ ١٤٢، والدر المصون: ١/ ٩٨.

(٤) محمّد بن إسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ) . تذكرة الحُفَّاظ: ٢٠٧، وطبقات الحُفَّاظ: ٢٥٢.

(٥) "ثَامِنُونِي" أي: اذكروا لِي ثَمَنَهُ، أو ساوِمُوني: والحائط: البستان. فتح الباري: ١/٥٢٦.

(٦) في الأصل: "يا رسول الله"، وليست من نصّ الحديث، بل هي زيادة من المؤلف.

(٧) رواه أنس بن مالك: صحيح البخاري(٢٦٢٢) :٣/١٠٢٠، وصحيح مسلم(٥٢٤) :١/ ٣٧٣.

(٨) فتح الباري: ١/٥٢٦، واللامع الصبيح: ٨/ ٣٦٣، وإرشاد الساري: ١/ ٤٣١.

(٩) البقرة: ١٨٧. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦٢٤.

(١٠) البقرة: ٢٠٣. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/١٥٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦٢٣.

(١١) في المخطوط: "للمقابلة"، وهو تصحيف وتحريف. ويراجع: المغني: ٢٢٥، والهمع: ٢/٤٤٦.

(١٢) التوبة: ٣٨. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/١٥٦، والجنى: ٢٥١، والمغني: ٢٢٥.

(١٣) الأعراف: ٧١. وانفرد المؤلف بذكر هذا المعنى؛ وتوجيه الآية به -فيما اطَّلعت عليه-.

(١٤) البقرة: ٢١٠. ويراجع: حروف المعاني: ٨٤، والبحر المحيط: ٢/ ٣٤٢.

أي: بظُلَلٍ من الغَمَامِ، وبمعنى "مَعَ"، نحوُ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾(١)، وبمعنى "اللامِ"، نحوُ: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾(٢)، أي: للهِ، وبمعنى "عِنْدَ"، نحوُ: ﴿وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗا﴾(٣)، أي: عِنْدَنَا، وبمعنى "عَلَى"، نحوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾(٤)، أي: على جذوع النخل، وبمعنى "إِلَى"، نحوُ: ﴿أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(٥)، أي: إلى السَّماءِ، وبمعنى "مِنْ"- بكسْرِ الميم-، نحوُ: "هَذَا ذراعٌ في الثَّوْبِ"، أي: منه، وقال تعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٦)، وبمعنى "نحوِ"، قال تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ(٧) تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(٨)، أي: نحوَ السَّماءِ، وسببيَّةٌ(٩)، نحوُ: ﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾(١٠)، ونحو قولِهِ (صلى الله عليه وسلم) كما في البُخَارِيِّ:- {عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا}(١١)، أي: في سَبَبِ هِرَّةٍ(١٢).

(وَ) الخَامِسُ (اللَّامُ)، وتكونُ: للاخْتِصَاصِ المِلْكِيِّ(١٣)، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ

(١) الأعراف: ٣٨. ويراجع: الكشاف: ١٠٣/٢، والدر المصون:١/ ٨٨.
(٢) الحج: ٧٨. وانفرد المؤلف بذكر هذا المعنى؛ وتوجيه الآية به -فيما اطَّلعت عليه-.
(٣) هود:٩١. سبق العوتبيُّ المؤلفَ إلى هذا المعنى، ووجَّه به تلك الآية في الإبانة: ٣٧٠/١.
(٤) طه: ٧١. ويراجع: المقتضب: ٣١٩/٢، وقيل: "في" حقيقية. المفصل: ٣٨١.
(٥) الإسراء: ٩٣. انفرد المؤلف بتوجيه الآية على هذا المعنى-فيما اطَّلعت عليه-.
(٦) النمل: ٢٥. ويراجع: حروف المعاني: ٨٤. "الخَبْء" القطْر من السَّماء والنَّبات من الأرض.
(٧) في الأصل: "تَرَا "، بالألف، والصواب ما أثبته. أدب الكاتب: ٢٥٥، والشافية: ١٠٦.
(٨) البقرة: ١٤٤. وسبقه إلى هذا المعنى الزَّجاجي في حروف المعاني: ٨٤.
(٩) وهي التعليلية. شرح التسهيل: ١٥٥/٣، ومعناهُما واحد عند ابن مالك. المقاصد: ٣/ ٦٢٥.
(١٠) الأنفال: ٦٨. ويراجع: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٥٦، والمقاصد الشَّافية: ٣/ ٦٢٥.
(١١) رواه عبد الله بن عمر. صحيح البخاري(٢٣٥٦) : ١١٢/٣.
(١٢) عبارةٌ ركيكة، والمراد: في شأنها أو بسببها. شواهد التوضيح: ١٢٣.
(١٣) رجَّح بعض النحويين أن الملك نوعٌ من الاختصاص. رصف المباني:٢٩٤، والمغني: ٢٧٥.

مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(١)، وغيرِ المِلْكيّ(٢) ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾(٣)، وتقول: "السِّرْجُ للدَّابَّةِ" (٤)، وللتَّبْلِيغِ، نحوُ: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ﴾(٥)، وللتَّمليكِ، نحوُ: "وهبْتُ لزيدٍ ثوْبًا"، أي: ملَّكْتُهُ إيَّاهُ، وللصَّيْرُورَةِ والعَاقِبَةِ، نحوُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٦)، وتكونُ أَيْضًا بمعنى "فِي"، نحوُ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٧)، أي: في يومِ القيامة، وقالَ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾(٨)، أي: في حياتِي، وبمعنى "عَلَى" [٤/أ]، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾(٩)، أي: فَعَلَيْهَا، ونحوُ: ﴿يَخِرُّونَ(١٠) لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾(١١)، أي: على الأذْقَانِ، وللتَّعليلِ، نحوُ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾(١٢)، ونحوُ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾(١٣)، وللتَّوكيدِ، نحوُ: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾(١٤)، أي: رَدِفَكُم،

---

(١) الرُّوم: ٤.
(٢) يشمل معاني: الاسْتحقاق، والنسب، والتبعيض، والفعل. رصف المباني: ٢٩٤.
(٣) النحل: ٧٢. و"اللام" لشبه التمليك. شرح التسهيل: ٣/ ١٤٤، والارتشاف: ٤/١٧٠٧.
(٤) "اللام" هنا للاستحقاق. رصف المباني: ٢٩٤، وشرح التسهيل: ٣/ ١٤٤.
(٥) طه: ٩٠. ولام التبليغ هي الجارَّة لاسم السَّامع لقولٍ أو معناه. مصابيح المغاني: ٣٧٥.
(٦) القصص: ٨. ويراجع: معاني الزجاج: ٢/٢٨٠، والدر المصون: ٦/ ٢٥٩.
(٧) الأنبياء: ٤٧. ويراجع: معاني الفراء: ٢/٢٠٥، والأزهية للهروي: ٢٨٨.
(٨) الفجر: ٢٤. وقيل: للتَّعْلِيل، أَي: لأجل حَيَاتِي فِي الْآخِرَة. الجنى: ٩٩، والمغني:٢٨١.
(٩) الإسراء: ٧. ويراجع: المغني: ٢٨٠، وأنكره النَّحاس. إعراب القرآن: ٢/٢٦٦.
(١٠) في الأصل: "ويَخِرُّونَ"، بزيادة واو العطف، وهو وهْم.
(١١) الإسراء: ١٠٩. ويراجع: الجمل للزجاجي: ٢٧٥، وأمالي ابن الشَّجري: ٢/٦١٦.
(١٢) الطلاق: ١٢. ويراجع: إعراب القرآن للنحاس: ٤/٣٠١.
(١٣) الإنسان: ٩. ويراجع: الصاحبي لابن فارس: ٧٥، والأزمنة والأمكنة: ٤٧.
(١٤) النمل: ٧٢. ويراجع: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠٠، وللأخفش: ٢/٤٦٧.

ونحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١]، أي: فعَّالٌ مَا يُريدُ، وللتعجُّبِ، نحوُ: "للهِ دَرُّهُ فَارِسًا"، وبمعنى "عَنْ"، نحوُ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٢]، وبمعنى "إِلَى"، نحوُ: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[٣]، أي: إلى بلدٍ ميّتٍ، وبمعنى "مِنْ" – بكسْرِ المِيمِ–، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾[٤]، أي: رَضِيَ منهُ قوْلاً، وتقولُ: "سَمِعْتُ لهُ صُرَاخًا"، أي: منهُ، وبمعنى "بَعْد"، نحوُ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٥]، أي: بعد دُلُوكِ الشَّمْسِ، وبمعنى "عِنْدَ"، قال تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾[٦]، أي: عند الرَّحْمَنِ، ونحو قول الخَنْسَاءِ[٧]:

يُذَكِّرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَبْكِيهِ لِكُلِّ مَغِيبِ شَمْسِ[٨]

أي: أَبْكِيهِ عِنْدَ كُلِّ مَغِيبِ شَمْسِ.

(وَ) السَّادِسُ (رُبَّ): للتَّقليلِ[٩]، نحوُ قولِ الشَّاعرِ:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَه أَبٌ وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[١٠]

ونحوُ قولِ النَّابغة الذُّبياني[١١]:

أَتَى أَهْلَهُ مِنْهُ حِبَاءٌ وَنِعْمَةٌ وَرُبَّ امْرِئٍ يَسْعَى لآخَرَ قَاعِدِ[١٢]

---

(١) هود: ١٠٧. واللام لتقوية العامل الضعيف بفرعيته في العمل. شرح التسهيل: ٣/١٤٨.

(٢) العنكبوت: ١٢. الكافية: ٥١، وجعلها ابْنُ مَالك للتَّعْلِيل. شرح التسهيل: ٣/١٤٥.

(٣) الأعراف: ٥٧. ويراجع: الجنى:٩٩، وقيل: اللام بمعنى: "لأجل". اللامات للزجاجي: ١٤٤.

(٤) طه:١٠٩. وهذا توجيه الفراء في معانيه: ٢/١٩٢، وقيل: بمعنى "لأجل". الكشاف: ٣/٨٩.

(٥) الإسراء: ٧٨. ويراجع: شرح التسهيل:٣ /١٤٧، والبحر المحيط: ٧/٩٧.

(٦) طه:١٠٨. ويراجع: حروف المعاني:٨٤، أو للتعليل. البحر المحيط: ٧/٣٨٤.

(٧) تماضُر بنت عمرو السُّلميَّة (ت٢٤هـ) ، صحابيَّة وشاعرة. الشعر والشعراء: ١/٣٣١.

(٨) من الهزج. ينظر: ديوان الخنساء: ٧٢، والكامل: ١/١٦، والخصائص: ٣/٣٢١.

(٩) قيل: هي للتقليل، وقيل: للتكثير، وقيل: للتقليل غَالِبا والتكثير نَادرا. التذييل: ١١/٢٨٥.

(١٠) من الطويل، لرجل من أزد السَّراة، وقيل: لعمرو الجنبيّ. شرح شواهد المغني: ١/ ٣٩٨.

(١١) نسبه الشَّارح للنُّعمان بن المُنذر، وهو سهو، وترجمة النابغة في الشعر والشعراء: ١/١٥٦.

(١٢) من الطويل، ينظر ديوانه: ١٨٩، وانفرد المؤلِّف بالاسْتشهاد به على إفادة "رُبَّ" للتَّقليل.

وللتَّكْثِير، نحوُ قولهِ تَعَالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ (١)، أي: في يومِ القيامةِ؛ لكثرةِ(٢) تمنّيهِم لذلك، ونحْوُ قولِ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ تُمْسِ(٣) مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُودُ(٤)

(تَجُرُّ النَّكِرَةَ): اعْلَمْ أنَّ "رُبَّ" لا تجُرُّ إلا النَّكِراتِ(٥)، كمَا في الأمثلةِ المذكُورةِ. (و) السَّابعُ (واوُ "رُبَّ" المُضْمَرةِ)، أي: وتُجَرُّ بواوٍ مُضمرَةٌ "رُبَّ" بعْدَها(٦)، نحوُ قولِ امرئِ(٧) القيسِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عليَّ بِأَنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي(٨)

أي: "ورُبَّ ليلٍ"، وكذا يُجَرُّ بالفاءِ و"بَلْ" مضمرةٌ "رُبَّ" بعدَهُما، وتُجَرُّ بإضْمَارِها محْذُوفةً(٩)، فمثالُها بعدَ "الفَاءِ" نحوُ قول الشَّاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ(١٠) نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ(١١)

أي: فرُبَّ حُورٍ(١٢)، ومِثالُها بعد "بلْ" قولُ الشَّاعرِ:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ(١٣) الفِجَاجِ قَتَمُهْ

---

(١) الحجر: ٢. وخرَّجه الزَّمخشري على التَّقليل. الكشَّاف: ٢/ ٥٦٩.

(٢) في الأصل: "لكثر"، دون تاءِ تأنيثٍ، وهو سهوٌ.

(٣) في الأصل: "يُمس" بالياء، وهو تحريف، والتصويب من كتب التخريج في الهامش التالي.

(٤) من الطويل، لأبي عطاء السِّندي: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٣٠٠، والخزانة: ٩/٥٣٩.

(٥) المفصل: ٢٨٢، والكافية: ٥١، والجنى: ٤٤٨، والمغني: ١٨١.

(٦) هذا قولُ المبرِّد والكوفيين، وتبعهم ابْن الْحَاجِب والشارح. الإنصاف:١/٣١١، والكافية:٥١.

(٧) في الأصل: "امْرِء"، بهمزةٍ مفردةٍ على السَّطْر، والصَّوابُ ما أثْبَتُّه. الشافية: ١٠٤. وهو: امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندىّ. طبقات فحول الشُّعراء: ١/٥١.

(٨) من الطويل. ينظر في الديوان: ٤٨، وشرح شواهد المغني: ٢/٥٧٤، والخزانة: ٢/ ٣٩٦.

(٩) والجرُّ بـ"رُبَّ" المحذوفةِ بعد الفاء كثيرٌ، وبعد "بلْ" قليل، ودونهما أقل. التسهيل: ١٤٨.

(١٠) في الأصل: "عينًا" بالنصب، والصواب ما أثبته، وفي رواية: "وَحْدِي".

(١١) في الأصل: "بالرِّياض" بضاد معجمة، وهو تحريف. والبيت من الوافر، قاله المتنخِّل الهذليّ. يراجع: جمهرة أشعار العرب:١/٤٧٨، وديوان الهذليين: ٢/١٩.

(١٢) أمالي ابن الشجري: ١/٢١٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٤.

(١٣) في الأصل: "مِلْؤُ" برسم الهمزة على الواو، والصواب ما أثبته. الشافية: ١٠٤.

لَا يَسْتَوِي فيهِ الَّذِي يَعْلَمُهْ[١]

أي: بلْ رُبَّ بلدٍ، ومثالُ جَرِّهَا محذوفةً نحوُ قولِ جميلِ بنِ مَعْمَر[٢]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ[٣] مِنْ جَلَلِهْ[٤]

أي: رُبَّ رسْمِ دارٍ[٥]، ولمْ يذْكُرِ المؤلِّفُ هذهِ الثلاثةَ الأخيرةَ – وهي "الفَاءُ" وما بعدَها؛ لِقِلَّتِهَا في الاستعمال[٦].

(و) الثَّامن (عَنْ)، وهي: للمُجَاوزةِ، نحوُ: "رَمَيْتُ عنِ القَوْسِ"، وقال تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾[٧].

وتقعُ للتَّعليلِ، نحوَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[٨]، وبمعنى "بعْدَ"، نحوُ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٩]، أي: طبقًا بعدَ طبقٍ، وبمعنى "عَلَى"، نحوُ: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[١٠]، أي: على نفسِهِ، وبمعنى "مِنْ"– بكسْرِ المِيمِ– نحوُ قولِهِ [٤/ ب] تعالى: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[١١]، أي: منْ عبادِهِ، وبمعنى "بَاء" السَّبَبِيَّة،

---

(١) من الرَّجز لرُؤْبة. يراجع في: ديوانه: ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٤٧، ولم أعثر على رواية المؤلِّف لشطره الثاني، بل المشهور بعده: "لا يُشْتَرى كتَّانُهُ وجَهْرُمُهْ".

(٢) من بني عذرة، وهو أحدُ أشهر عُشَّاق العرب، وصاحبته بثينة. الشِّعر والشُّعراء: ١/٤٢٥.

(٣) في الأصل: "الحَيَوة" برسمها كرسم المصحف، وليست في نص قرآني. وفي رواية: "الغَدَاة".

(٤) البيت من الخفيف. يراجع في: ديوان جميل: ١٠٥، وشرح شواهد المغني: ١/٤٠٣.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١/١٤٣، والخصائص:١/٢٨٦، وضرائر الشعر: ١٤٥.

(٦) القولُ بأنَّ الجار هو الفاء و"بلْ" لنيابتِهما مناب "رُبَّ" قولُ بعض النحويين، أما جمهورهم فقد اتفقوا على أَن الْجَرّ فيهمَا بـ"رُبَّ" محذوفة بعدهما. الهمع:٢/٤٧٠، وشرح الأشموني: ٢/١١١.

(٧) النجم: ٢٩. ويقال: "أَعْرَضَ عَنِ الشيء" إذا ولَّاه ظَهْرَهُ، وجاوزه. اللسان:٧/١٧٦.

(٨) التوبة: ١١٤. أي: إلا لأجل موْعِدة. الدُّر المصون: ٦/٣٤٢، وشرح التسهيل: ٣/١٦٠.

(٩) الانشقاق: ١٩. أي: حالا بعد حال. معاني القرآن للفراء: ٣/٢٥١، والكشاف: ٤/٧٢٧.

(١٠) محمد: ٣٨.

(١١) التوبة: ١٠٤. ويراجع: مجاز القرآن: ١/٢٦٨، وتأويل مشكل القرآن:١/ ٣٠٢.

نحوُ: ﴿بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾(١)، أي: بقوْلِك.

(و) التاسعُ ("عَلَى")، وهي: لِلاسْتِعْلاءِ(٢): حِسًّا نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٣)، أو معنىً نحوُ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٤)، وتأتِي بمَعْنَى "مِنْ"- بكسْرِ المِيمِ- نحوُ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾(٥)، أي: إلا من أزْوَاجِهِمْ، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾(٦)، أي: اكْتَالُوا من النَّاسِ، وبمعنى "عَنْ"، قال الشَّاعرُ:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو(٧) قُشَيْرٍ لَعَمْرُ(٨) اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا(٩)

أي: إذا رَضِيَتْ عَنِّي(١٠)، وبمعنى "مَعَ"، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾(١١)، أي: مع ظلمهم، ونحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾(١٢)، أي: مع حُبِّه، وبمعنى "فِي"، نحوُ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (١٣)، أي: في حِينِ غَفْلَةٍ، وبمعنى "البَاءِ" نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾(١٤)- في قراءة السَّبعِ

---

(١) هود: ٥٣. ويراجع: تفسير السَّمعاني:٢/٤٣٥، والبحر المحيط: ٦/١٦٧.
(٢) في الأصل: "للاستعلى" بالياء، والصَّوابُ ما أثْبَتُّه. وهو أصلُ معانيها. الأصول: ٣/١٧٦.
(٣) الرحمن: ٢٦. ويراجع: البحر المحيط:١/٤٦، وشرح التسهيل: ٣/١٦٢.
(٤) الإسراء: ٥٥. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/١٦٢، والجنى: ٤٧٦، والمغني: ١٩٠.
(٥) المؤمنون: ٥، ٦. وهذا رأي الفراء في معانيه: ٢/٢٣١..
(٦) المطففين: ٢. وهذا رأي الفرَّاء في معانيه: ٣/٢٤٦، وابن قتيبة في تأويله: ١/٢٢٠.
(٧) في الأصل: "بنوا"، بالألف، والصَّوابُ حذفها للإضافة.
(٨) في الأصل: "لعمرُو"، بالواو، والصَّوابُ ما أثْبَتُّه.
(٩) من الوافر، للقُحيف العقيلي في: خزانة الأدب: ١٠/١٣٢، والدُّرر اللوامع: ٢/ ٥٤.
(١٠) مجاز القرآن: ٢/٨٤، والمقتضب: ٢/٣٢٠.
(١١) الرعد: ٦. ويراجع: المسائل السفرية: ١٢، والبحر المحيط:٦/ ٣٥٣.
(١٢) البقرة: ١٧٧. ويراجع: الدُّر المصون: ١/٦٩، وشرح التسهيل: ٣/١٦٣.
(١٣) القصص: ١٥. ويراجع: شرح التسهيل: ٣/١٦٤، وشرح الكافية الشَّافية: ٢/٨٠٨.
(١٤) الأعراف: ١٠٥.

إلا نافعًا[١]-، ومعناهُ: بِأَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ[٢]، وللتَّعْلِيلِ، نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[٣]، وزائدةٌ، كما في قولهِ(صلى الله عليه وسلم): [لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا][٤]، أي: لا أحلفُ يمينًا، وقليلٌ وُرودُها اسْمًا بمعنى "فَوْقَ"[٥]، نحْوُ: "سِرْتُ من عَلَى السَّطْحِ"، أي: "من فَوْقِ السَّطْحِ".

(و) العاشِرُ (الكاف)، وهي: للتَّشْبيهِ[٦]، قالَ تعالى: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[٧]، وتأتي للتَّعْليلِ[٨]، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٩]، وزائدةٌ، نحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١٠]، أي: ليس مثلَهُ شيءٌ، بمعنى: ليسَ لهُ مثلٌ [١١].

(و) الحادي عشر ("مُنْذُ")، وهي كلمةٌ تكونُ لابتداءِ الغايةِ في الماضِي[١٢]، (و) الثاني عشر ("مُذْ")، وهي مثل "مُنْذُ"، نحوُ: "ما رأيتهُ مُذْ يومِ السَّبتِ" ومُنْذُ يومِ السَّبتِ"، أي: بمعنى: منْ يومِ السَّبْتِ، وتَأْتِيَانِ بمعنى "فِي" إذا كانتَا للحَالِ أو الاسْتِقْبَال، تقولُ: "مَا رأيْتُهُ مُذْ يَوْمِنا"، و"مُنْذُ يَوْمِنا"،

---

(١) هو نافع بن أبي نُعيم، قارئ المدينة، وأحد القراء السَّبعة (ت١٩٩هـ) . معرفة القراء الكبار: ٦٤، وقد قرأ بتشديدِ ياء "علىَّ"، وخفَّفها الْبَاقُونَ. السَّبعة: ١/٢٨٧.

(٢) معاني الفراء: ١/٣٨٦، ومعاني الأخفش: ١/٣٣٤، وشرح التسهيل: ٣/ ١٦٥.

(٣) البقرة: ١٨٥. أي: لأجل هدايته إيَّاكُم. الدُّر المصون:١/٦٩، وشرح التسهيل: ٣/١٦٤.

(٤) صحيح البخاري (٣١٣٣) : ٤/٨٩، ومسند أحمد (١٩٥٥٨) : ٣٢/٣٢٨.

(٥) وذلك إذا دخلت عليها "مِنْ" الجارة. المغني: ١٥٥، ومصابيح المغاني: ٢٨٠.

(٦) لم يُذكر لها سواه في: الكتاب: ٤/ ٢١٧، والمقتضب: ١/٣٩، واللمع: ٧٥.

(٧) الرحمن: ٣٧. ويراجع: المحرَّر الوجيز: ٥/٢٣١، وعمدة الحفَّاظ: ٢/ ٢٨.

(٨) "أثبت ذَلِك قوم ونفاه الْأَكْثَرُونَ. مغني اللبيب: ٢٣٤.

(٩) البقرة: ١٩٨. ويراجع: البحر المحيط: ٢/٤٥، وعمدة الحفَّاظ: ٣/ ٢٦٢.

(١٠) الشورى: ١١. ويراجع: معاني القرآن للأخفش: ١/١٩٧، والبحر المحيط: ٩/ ٣٢٧.

(١١) الجنى: ٨٦. وقيل: الزائد هو: "مثل"، ورُدَّ في: البحر المحيط: ٩/ ٣٢٧، والمغني: ٢٣٧.

(١٢) توضيح المقاصد: ٢/٧٧٠.

أي: في يومِنا، واعلمْ أنَّهما لا يجُرَّانِ من الأسْماء الظَّاهرةِ إلا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ، كالأَمْثِلةِ المَذْكُورةِ، فإنْ جاءَ شيءٌ خلافَ ذلكَ أُوِّلَ، نحوُ: "مَا رأيْتُهُ مُذْ قُدُومِ الحَاجِّ"، أي: "مُذْ وقتِ قُدُومِ الحَاجِّ"(١).

(و) الثالث عشر (حَتَّى)، وهي لانْتِهاءِ الغايةِ(٢)، بمعْنى "إِلَى"(٣)، وتعلِيليَّةٌ، وهي التي بِمَعنى "كَيْ"، واسْتِثْنَائيَّةٌ بمَعْنى "إلاَّ"(٤)، إلا أَنَّ مَا بعْدَ "حَتَّى" داخلٌ في حُكْمِ مَا قبْلَها(٥)، قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (٦)، أي: إلى مطْلَعِ الفَجْر، وقالَ تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٧)، أي: كَيْ لا تَكُونَ فِتْنةٌ، وقالَ تعالى: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾(٨)، إلا أَنْ يُقاتِلُوكم فيهِ.

(و) الرَّابع عشر ("واوُ" القَسَم)، أي: الواو الدَّاخلة على المُقْسَمِ بهِ الظَّاهِرِ دُون المُضْمرِ؛ إذْ لا تدْخُلُ عليهِ، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾(٩).

(و) الخَامِسَ عشر ("باؤُهُ)، أي: القَسَم، وتدخُلُ على المُقْسَمِ بهِ الظَّاهِرِ والمُضْمرِ، وتُسْتَعْملُ مع الفعلِ ودُونهُ، نحوُ: "أُقْسِمُ بِالله لأفْعَلنَّ، و"بِاللهِ لأَفْعَلنَّ، و"بِكَ لأَفْعَلنَّ".

---

(١) فـ "قدوم الحاج" مؤوَّل بظرف زمان؛ أي: "وقت قدوم الحاج". التذييل والتكميل: ٢٥٧/٧.

(٢) لم يُذكر لها إلا هذا المعنى في: حروف المعاني للزجاجي: ٦٤، ورصف المباني: ٢٥٧.

(٣) فتكون بمنزلة "إلى" معنى وعملا، وتفيدُ انتهاءَ الغاية المكانية والزمانية. المغني: ١٦٦.

(٤) "تنظر المعاني الثلاثة في: المغني: ١٦٦، ومصابيح المغاني: ٢٣٣.

(٥) أشار المصنف إلى فرقٍ بين "حتَّى" و"إلى"، وكان الأوْلَى به تقديم ذكره ليكون شرحًا لمعناها الأول، وبيانه: أنَّ ما بعد "حتَّى" يدخل فيما قبلها على الأصح، بخلاف "إلى". المغني: ١٦٨.

(٦) القدر: ٥. ويراجع: المحرر الوجيز: ٥/ ٦٠٥.

(٧) البقرة: ١٩٣. قيل: و"حَتَّى" هُنَا لِلْغَايَةِ، أَوْ لِلتَّعْلِيلِ". البحر المحيط : ٢٤١/٢.

(٨) البقرة: ١٩١. وذكر أبو حيَّان أنَّها للغاية. المرجع السابق: ٢٤٤/٢.

(٩) الأنعام: ٢٣. ويراجع: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٥.

(و) السَادِسَ عشر (تَاؤُهُ)، أي: القَسَم[١]، ولا تَدْخُلُ إلا على لفْظِ الجَلالةِ، و"رَبّ" فقط، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ﴾[٢]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٣]، وتقول: " تَرَبِّ الكَعْبةِ"، و"تَرَبِّي"[٤].

(و) السَّابِعَ عشر (حَاشَا) بلُغَاتِها[٥]، ومَعْنَاهَا التَّنْزيهُ[٦]، نحوُ: "أَسَاءَ القومُ حَاشَا زيدٍ"، و"حَاشَ [٥/ أ] زيدٍ"، و"حَشَا زيدٍ"[٧].

(و) الثَّامِنَ عشر (عَدَا)، (و) التَّاسع [عشر][٨] (خَلا)، وهُمَا بمعنى "إِلَّا"[٩]، نحوُ: " قامَ القومُ خَلا زيدٍ، و"عَدَا زيدٍ"[١٠]، واعلمْ أنه يجوزُ النَّصبُ بـ"حَاشَا" و"عَدَا" و"خَلا"- إنْ جُعِلْنَ أَفْعَالًا[١١]- كالمُسْتَثْنَى بـ"إِلَّا"؛ لأنَّها أدواتُ اسْتِثْناءٍ[١٢]، والاسْتِثْناءُ هو: إخْراجُ الشَّيءِ عنْ حُكمِ ما قبلهِ[١٣]، فتقولُ: "قامَ القومُ حَاشَا زيدًا"، و"خَلا زيدًا".

---

(١) وهي بدلٌ من واو القسم، وتأتي للقسم مع التَّعجب أو دونه. السابق: ٢٢٠.

(٢) النحل: ٦٣. في المخطوط بلفظ: "تالله"، بزيادة ألف بعد التاء، وهو مجانبٌ للصَّواب.

(٣) الأنبياء: ٥٧. وفي التاء معنى التعجب. الكشاف: ١/١٢٢، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤٤.

(٤) الذي حكى دخولها على "رُبَّ" هو الأخفش. الارتشاف: ٤/١٧١٧.

(٥) في "حَاشَا" التنزيهية أربع لغات: "حَاشَا"، و"حَشَى"، و"حَاشَ"، و"حَاشْ". الجنى: ٥٦٧.

(٦) خلط الشارح هنا بين "حَاشَا" الاستثنائية والتنزيهية؛ فمفهوم حديثه وتمثيله يفيد أنَّها "حَاشَا" الاستثنائية، وليس التنزيهية؛ إذ التنزيهية لابدَّ أنْ يليها اللام، ولم يتحقَّق ذلك في الأمثلة المذكورة، وأيضًا: فالصحيح أنها اسم وحديثه في حروف الجر. يراجع: الجنى: ٥٥٨.

(٧) لم يمثِّل الشارح للغة الأخيرة، وقد زادها ابنُ مالك في تسهيله: ١٠٦، فلعله لم يطَّلعْ عليها.

(٨) زيادةٌ يستقيمُ بها السِّياق.

(٩) "خلا وعدا" مشتركان بين الحرفية والفعلية، وهما-في الحالين- للاستثناء. الجنى: ٤٣٦.

(١٠) في المخطوط بلفظ: "وعَدَا عمروٍ"، واسْتَدْرك النَّاسخ على ذلك بما أثبتُّهُ، وأعقبه بـ"صح".

(١١) وافق الشارحُ المُبَرِّدَ في أنها فعل أو حرف، خلافًا للبصريين والكوفيين. الإنصاف: ١/٢٢٦.

(١٢) ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنَّ "حَاشَا وعَدَا وخَلا" ينتصبُ الاسم بعدها في الاستثناء ويُجر، فإذا جُرَّ كُنَّ حروفًا، وإذا انتصب كن أفعالاً. الارتشاف: ٣/ ١٥٣٤.

(١٣) يراجع: أسرار العربية: ٢٢٥، والحدود للأُبَّذي: ٤٧٤.

(النَّوعُ الثَّانِي: حروفٌ تنْصِبُ الاسْمَ) الذي كانَ مبتدأً على أنه اسْمُها، وترفعُ الخبرَ الذي كانَ قبلَ دُخُولِهَا خبرًا للمُبتدأ على أنه خبرٌ لها[١]، (وهي) أي: التي تنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ (ستَّةُ أَحْرفٍ)[٢]، وهذهِ الحُروفُ تُسَمَّى الحُروفُ المُشَبَّهَةُ بالفعلِ؛ لِمُشابهتِها لهُ في عمل الرَّفعِ والنَّصبِ مَعًا[٣]، والاخْتِصَاصُ بالدُّخُولِ على الأَسْماءِ، أي: الجُملِ الاسْميَّةِ، ولأنَّ كلِمَتيْ: "إنَّ" و"أَنَّ" بمعنى: "حَقَّقْتُ"، و"كَأَنَّ" بمعنى: "شَبَّهْتُ"، و"لَكِنَّ" بمعنى: "اسْتَدْرَكْتُ"، و"لَيْتَ" بمعنى: "تَمَنَّيْتُ"، و"لَعَلَّ" بمعنى: "تَرَجَّيْتُ".

(وهي: "إنَّ")- بكسْرِ الهمْزةِ والتَّشْدِيدِ-، نحوُ: "إنَّ زيدًا قَائِمٌ"، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[٤]، فالجلالةُ الكريمةُ: اسمُها، و"بَصِيرٌ": خبرُها، و"بِالعِبَادِ": جارٌّ ومجرورٌ مُتعلّقٌ بهِ، ولا يجوزُ تقْديمُ خبرِهَا إلا إنْ كانَ ظرْفًا، نحوُ: "إنَّ أمامكَ زيدًا"، أوْ مجْرُورًا، نحوُ: "إنَّ فِيكَ خيرًا"[٥].

وقدْ تدخُلُ لامُ الابْتِداءِ على اسمِهَا بشرْطِ تَأَخُّرِهِ عن الخبرِ[٦]، نحوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٧]، وعلى خبرِهَا بشرْطِ أنْ يكونَ فعلاً مُثبتًا غيرَ ماضٍ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾[٨]، وعلى معْمُولِ الخبرِ بشرْطِ تَقَدُّمِ المَعْمُولِ عليهِ، نحوُ: "إنَّ زيدًا لعمْرًا ضَارِبٌ"،

---

(١) وافق المصنف مذهب البصريين، أما مذهب الكوفيين- والسُّهيلي- فهو أنَّ الخبر باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهن. الإنصاف: ١/١٤٤، والارتشاف: ٣/ ١٢٣٧.

(٢) هذا قول الأكثرين، وقيل: هي خمسة فقط: الكتاب: ٢/١٣١، والمقتضب: ٤/١٠٧.

(٣) فالفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وهي تنصب مبتدأ وترفع خبرًا. شرح المفصل: ٤/٥٢١.

(٤) غافر: ٤٤.

(٥) لأنهما يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما. المرتجل: ١٦٩، وشرح التسهيل: ٢/ ١٢.

(٦) شرح المفصل: ٤/ ٥٣٦، والمساعد: ١/ ٣١٩، والتصريح: ١/ ٣١٤.

(٧) آل عمران: ١٣.

(٨) النمل: ٧٤. وجاز دخول اللام على الخبر لاستيفاء الشُّروط المذكورة.

وعلى ضمير الفَصْلِ[١]، نحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[٢]، هذا إنْ لمْ تُعْرَبْ "هو" مبتدأً[٣]، ودُخولُ هذهِ اللامِ على هذه المَذكُوراتِ تزيدُ الجملةَ توْكيدًا[٤].

(فائدة): قدْ تخفَّفُ "إنَّ" هذهِ، فيكونُ الأكثرُ إهْمالُهَا[٥]، ويصْحبُ خبرَهَا هذهِ اللامُ كثيرًا[٦]، نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٧]، وأَمَّا إعْمالُها مع التخفيف فقليلٌ[٨]، نحوُ: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٩]، في قراءَةِ نافعٍ وابنِ كثير[١٠].

(و"أَنَّ") -بفتحِ الهمْزةِ والتَّشْديدِ أيْضًا- نحوُ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١١]، فالجلالةُ الكريمة: اسمُها، و"غَفُورٌ رَحِيمٌ": خبرُها.

واعْلمْ أَنَّ هذهِ المفْتُوحةَ إنْ خُفِّفَتْ جاز[١٢] إعْمَالُها، بشرْطِ أنْ يكونَ اسمُهَا ضميرَ شَأْنٍ[١٣] محذوفٍ، وخبرُهَا جملةً اسميَّةً أو فعليَّةً،

---

(١) عبر المصنف بمصطلح البصريين، وأسماه الكوفيون ضمير العماد. الإنصاف: ٢/ ٥٧٩.

(٢) آل عِمْران: ٦٢. ويراجع: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٩٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧.

(٣) تلميحٌ من المصنف لوجهٍ إعرابي آخر، ذكره العكبري في التبيان: ١/ ٢٦٨. مفادُه أنْ يعرب "هو" مبتدأ، و"القصص" خبرًا، وتكونُ الجملة الاسمية في محل رفع خبر لـ"إنَّ" الناسخة.

(٤) المغني: ٣٠٠، والتصريح: ١/ ٣١١.

(٥) ويقل عملها؛ لزوال اختصاصها بالأسماء. التصريح: ١/ ٣٢٦، وشرح الأشموني: ١/ ٣١٦.

(٦) وهي اللام الفارقة؛ للتفريق بينها وبين "إنْ" النافية. شرح الأشموني: ١/ ٣١٦.

(٧) الطارق: ٤. ويراجع: الكتاب: ٢/ ١٣٩، والمقتضب: ١/ ٥٠، والأصول: ١/ ٢٣٧.

(٨) وإنما عملت استصحابًا للأصل، ومع قلة عملها فإنه ثابتٌ بنقل سيبويه. الكتاب: ٢/١٤٠.

(٩) هود:١١١. فـ"إن" مخففة من الثقيلة، و"كلاًّ" اسمها، و"ما" خبرها. التصريح:١/ ٣٢٦.

(١٠) إسماعيل بن جعفر، قارئ المدينة، وأحد القراء السبعة،(ت١٨٠هـ) . غاية النهاية: ١/١٦٣، وَقَرَأَ عَاصِم بتخفيف "إنْ"، وتشديد "لمَّا"، وقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع بتخفيفهما.السبعة: ٣٣٩.

(١١) المائدة: ٩٨.

(١٢) كان الأولى التعبير بوُجوب الإعمال؛ دفعًا لتوهُّم جواز الإعْمال والإهمال حال تحقُّق الشروط.

(١٣) كما أوجبهُ ابن الحاجب، وكما أجازه ابن مالك. الكافية: ٥٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٤١.

فإنْ كانت اسْميَّةً لمْ يُحْتجْ لفَاصِل بينَ "أَنْ" وخبرِها(١)، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٢)، أوْ كانتْ فعليَّةً: فإنْ كانَ فعلَ دُعاءٍ أو فعلاً جامدًا لمْ يُحْتَجْ كذلك(٣)، فالأولُ نحوُ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾(٤)-في قراءة نافع(٥)، والثَّاني نحوُ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٦)، أو فعلاً غيرَهما وَجبَ الفصْلُ(٧) بـ"قَدْ"، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(٨)، أو بـ"لا" النَّافية، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٩)، أو بـ"لمْ"، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾(١٠)، أو بحرف التَّنْفِيسِ(١١) [٥/ ب] نحو(١٢): ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ (١٣)، أو بـ"لَنْ"، نحوُ: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (١٤)، أو بـ"لَوْ"، نحوُ:

---

(١) لأنه جِيء بعدها باسمٍ وخبر، كما جِيء بهما بعد "أنَّ" الناصبة. التصريح: ١/ ٣٣١.

(٢) يونس: ١٠. فـ"أَنْ" مخفَّفةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ محذوفٌ.الكشاف: ٢/ ٣٣٠.

(٣) لمشابهتهما للاسم في الجمود، والاسم غير محتاج إلى فصل. المقاصد الشافية: ٤٠٦/٢.

(٤) النـور: ٩.

(٥) قرأ نافع بتخفيف "أَنْ"، و"غضِب" فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعل، وقرأ الباقون بتشديد النُّون، و"غَضَب" مصدرٌ منصوبٌ مضافٌ لـ"الله". السبعة:٤٥٣، والحجة للفارسي: ٣١٤/٥.

(٦) النجـم: ٣٩. ويراجع: معاني القرآن للزجاج: ٣٣/٤، والبحر المحيط: ٨/ ١٤.

(٧) وإنما وجب الفصل- في غير ما ذكر- لأنهم جعلوه عوضًا مما حذفوا من "أنّه"- وهو أحد النونين والاسم- فكرهوا ترك العوض. شرح التسهيل: ٢/ ٤٢، والمقاصد الشافية: ٤٠٦/٢.

(٨) المائدة: ١١٣. وفُصل بـ""قدَّ" لأنَّ الخبر مُصدَّرٌ بماض. يراجع: البحر المحيط: ٤/ ٤١٢.

(٩) المـائدة: ٧١. بضم نـون "تكـونُ"، علـى أنَّ "أنْ" مخففـة مـن الثقيلـة، واسـمها ضـمير الشـأن محذوف، وهذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. الإتحاف: ٢٥٥.

(١٠) البـلد: ٧.

(١١) ويراد به السين وسوف. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ٢/ ٢٢.

(١٢) مطموسة في المخطوط، وقد كتبها الشارح في ذيل الصَّفحة السَّابقة على أنها تعقيبة.

(١٣) المزَّمل:٢٠. و"أنْ" مخففة من الثقيلة، والفاصل حرف التنفيس. الدُّر المصون:١٠/ ٥٣١.

(١٤) البلد: ٥.

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾(١)، وأما تركُ الفصْلِ فنادرٌ(٢)، نحوُ قولِ الشَّاعِرِ:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ(٣)

ومعنى "إنَّ" بالكسْرِ و"أَنَّ" بالفتْحِ التَّوكيدُ(٤) والتَّحقيق(٥).

(و"كَأَنَّ") – بالتَّشديد–، ومعناها التشبيهُ، نحوُ: "كأنَّ زيدًا أسدٌ"، قال تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾(٦)، وتُخفَّفُ أيضًا فيبقى عملُها(٧)، وإذا خُفِّفَتْ جازَ ذكْرُ اسْمِها وحذْفُهُ(٨)، نحوُ قولِ الشَّاعِرِ:

ويَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ(٩)

فإنْ رفعْتَ "ظبْيةً" فقد حذفْتَ اسْمَهَا؛ إذِ التقديرُ: "كأنَّهَا ظبيةٌ"، وإنْ نصبْتَها كانتْ هي الاسْمُ، وجملةُ ما بعْدَهَا صفةٌ لها، وخبرُها محذوفٌ، تقديرُهُ: "كأنْ ظبْيةً عاطِيةً هذه المرأة"(١٠)، وجازَ أيضًا الفصْلُ بينها –بـ"قَدْ" أوْ "بـ"لَمْ"– وبينَ خبرِها إذا حُذف اسْمُها وكانَ خبرُها فعلًا، نحو قول الشاعر:

---

(١) الجن: ١٦. و"أنْ" مخففة، و"لو" فاصلة بينها وبين الخبر. الدُّر المصون: ١٠/ ٤٩٥.

(٢) وأشار سيبويه إلى ضعفه. الكتاب: ١٦٧/٣، ويراجع شرح التسهيل: ٤٢/٢.

(٣) في الأصل: "سؤلي"، بياء إشباع بعد اللام المكسورة، والمشهورُ في كتب النحويين عدم الإشباع. والبيت من الخفيف، وقائله مجهول. ينظر: تخليص الشواهد: ٣٨٣،والدرر: ١/ ٣٠٢.

(٤) في الأصل: "للتوكيد"، بزيادة اللام، والسياقُ مستقيمٌ دونها.

(٥) أي: توكيد النسبة بين جزأي الجملة، ونفي الشك عنها. التصريح: ١: ٢٩٤.

(٦) الأعراف: ١٨٧. والجملة التشبيهية في محل نصب حال. الدر المصون: ٥/ ٥٣١.

(٧) استصحابًا للأصل. شرح التسهيل: ٤٥/٢، والتصريح: ١/ ٣٣٣.

(٨) إذا خُففت "كأنَّ" بطل عملها "عند الكوفيين، وأجازه البصريون. الارتشاف: ١٢٧٨/٣.

(٩) من الطويل، لأرقم اليشكري في: الخزانة: ١٠/ ٣٩٩، والدرر: ١/ ٣٠٤.

(١٠) وجَّه المصنف إعراب روايتي الرفع والنصب، وفي البيت روايةٌ ثالثةٌ بالجر، ووجهها أنَّ "أنْ" زيدت شذوذًا بين الكاف ومجرورها. شرح المفصل: ٤/ ٥٦٧، وشرح التسهيل: ٤٦/٢.

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْبِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا[١]

وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٢].

(و"لَكِنَّ") -بالتَّشديد- للاسْتِدْراكِ[٣]، اعلمْ أنَّ "لكنَّ" تتوسَّطُ بين كلمتينِ قد تغايرتا نفْيًا وإثباتًا، فيُسْتدْركُ بها النَّفْيُ بِالإِثْباتِ، والإِثْباتُ بالنَّفي[٤]، نحوُ قوْلِكَ: "مَا جَاءَنِي زيدٌ لكِنَّ عمْرًا جاءَ"، و"جاءَنِي عمروٌ لكنَّ بكْرًا لمْ يَجِئْ"[٥].

(فائدة): إذا خُفِّفَتْ "لَكِنَّ" وجبَ إهمالُهَا -على الصَّحيحِ-[٦]، نحوُ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[٧]، بتخفيفِ "لَكِنَّ"، ورفعِ الاسْمِ الكريمِ في قراءةِ ابنِ عامرٍ[٨] وحمزةَ[٩] والكِسَائيِّ[١٠].

(و"لَيْتَ") وهي للتَّمنِّي، وهو: طلبُ ما فيهِ بُعْدٌ، نحوُ: "ليْتَ زيدًا قادِمٌ"، ومنه قول زرقاء اليمامة [١١]:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيَهْ[١٢]

أو ما هو مُحالٌ، نحو قول الشَّاعر: لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[١٣]

---

(١) من الخفيف، وقائله مجهول. ينظر في: شرح التسهيل: ٢/ ٤٥.

(٢) يونس: ٢٤.

(٣) وقيل: معناها كذلك التوكيد. وقيل: تفيدُهما معا. الجنى الداني: ٦١٥.

(٤) والمراد: تعقيبُ الكلام برفع ما يُتوهَّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق. التصريح: ١/٢٩٤،

(٥) نقل المصنِّفُ هذه العبارة بمضمونها من: المفصل: ٣٠٣.

(٦) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها لفظ الفعل. الارتشاف: ٣/١٢٧٣.

(٧) الأنفال: ١٧. وهذه قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف. الإتحاف: ٢٩٧.

(٨) هو: عبد الله بن عامر اليحصبي، قارئ الشام، توفي (١١٨هـ) . معرفة القراء الكبار: ٤٦.

(٩) هو: حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة، توفي (١٥٦هـ) . غاية النهاية: ١/ ٢٦٤.

(١٠) هو: علي بن حمزة، قارئ الكوفة، توفي (١٨٧هـ) . معرفة القراء الكبار: ٧٧..

(١١) امرأةٌ من بني جُديس، من أهل اليمامة بنجد، عاشت قبل الإسلام. الأعلام للزركلي: ٣/٤٤.

(١٢) من الرَّجز، قالته زرقاء اليمامة. تخليص الشَّواهد: ٣٦٣، وشرح شواهد المغني: ١/٧٧.

(١٣) من الرَّجز لرؤبة. ديوانه: ١٧١، وتخليص الشَّواهد:٤٩٥، وشرح شواهد المغني: ٢/٨١٩.

(و"لعلَّ") وهي للتَّرجّي في المحبُوب، نحوُ: "لعلَّ زيدًا حاضِرٌ"، قال تعالى:﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾(١)، وللتَّوَقُّعِ والإشْفاقِ في المكْروهِ(٢)، نحوُ: "لَعَلَّ العدوَّ قادمٌ"، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾(٣).

(فائدة): قدْ تتَّصِلُ "مَا" النَّافية بهذهِ الأَحْرُف، وهي: "إنَّ" و"أَنَّ" وما بعْدَهُمَا، فيبْطُلُ عمَلُها-على الصَّحيحِ-(٤)، ويزُولُ اخْتِصاصُها بالجُمل الاسْمِيَّة، وتصيرُ حرْفَ ابتداءٍ، تدخُلُ على كُلٍّ من الجملةِ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّة، فمثَالُ دُخُولِها على الجملةِ الفِعْليَّةِ نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (٥)، ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ﴾(٦)، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾ (٧)، وقال الشَّاعرُ:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ(٨)

وقال الآخرُ:

..... لَعَلَّما أَضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا(٩)

ومثالُ دُخُولها على الجملةِ الاسْمِيَّةِ نحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾(١٠)، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾(١١)، وتقولُ: "كأَنَّمَا زيدٌ قائمٌ"، و"لَكنَّمَا عمروٌ جالسٌ"، و"لعلَّمَا بكْرٌ ذاهبٌ"، إلا "ليْتَ"، فيجوزُ فيها الإعْمَالُ والإهْمالُ(١٢)، ومثالُهما في قولِ النَّابغةِ:

---

(١) الطلاق: ١. ويراجع البحر المحيط: ١٠/ ١٩٧.
(٢) زاد الكسائي والأخفش-وتبعهما ابن مالك-: لها معنى التعليل. الارتشاف: ٣/١٢٤٠.
(٣) الشعراء: ٣. وقال الكوفيون: إنها للاستفهام، وقيل: للنهي. البحر المحيط: ٧/ ٤٤٢.
(٤) ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش والفرَّاء، فيما عدا "ليْت". الارتشاف: ٣/ ١٢٨٥.
(٥) فاطر: ٢٨.
(٦) الأنفال:٤١. قيل: "ما" موصولة، وقيل: شرطية، وقيل: مصدرية. الدر المصون: ٥/ ٦٠٥.
(٧) الأنفال: ٦.
(٨) من الطويل، نُسب للأَفْوَه الأَوْدِي في الدُّرر:٢٠٣/١، ولم يُنسب في المقاصد: ٤٠٧/١.
(٩) من الطويل، أوله: "أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ"، قاله الفرزدق. ديوانه: ١٦١، والدُّرر: ٣٠٩/١.
(١٠) النساء:١٧١. و"الله": مبتدأ، و"إله": خبره، و"واحدٌ": نعت أو توكيد. الدُّر المصُون:٤/ ١٦٧.
(١١) الكهف: ١١٠. ويراجع: الدر المصون: ٧/ ٥٥٨.
(١٢) فيجوزُ إعمالها استصحابًا للأصل، وإهمالها حملاً على أخواتها. التصريح: ٣١٧/١.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا [٦/ أ] إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[١]

رُوِيَ بنصبِ "الحَمَامِ" على الإعْمَال، وبرفْعِهِ على الإهْمَالِ[٢]، ومعنى: "فَقَدِ"، أي: "فَحَسْبِي".

(طريفة[٣]): وقعَ أنَّ بعضَ القُضاةِ طلبَ منهُ السُّلْطانُ مالاً فامْتَنَعَ، وقَالَ: "مَا أُعْطِي"، فعزلهُ السُّلْطانُ، فقالَ فيهِ ابنُ عُنَيْن[٤]:

عَزَلُوكَ لَمَّا قُلْتَ: مَا أُعْطِي وَوَلَّوا مَنْ بَذَل

أَوَمَا عَلِمْتَ بِأَنَّ "مَا" حَرْفٌ يَكُفُّ[٥] عنِ العَمَلْ[٦]

(النوع الثالث) من الثَّلاثةَ عشَرَ نوعًا[٧] (حرفان يرْفعانِ الاسْمَ وينْصِبَانِ الخبر، وهُمَا: "مَا" و"لَا" المُشَبَّهتَانِ بـ"لَيْسَ")[٨] في العمل، في رفع الاسم ونصب الخبر، نحو: "ما زيدٌ قائمًا"، و"ما رجلٌ أفضلَ منك"، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[٩]، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[١٠]، وتقول: "لا رجلٌ حاضرًا عندنا"، وقال الشَّاعرُ:

---

(١) في الأصل: "فقدي"، والبيت من البسيط، ينظر: الديوان: ٢٤، وخزانة الأدب: ١٠/ ٢٥١.

(٢) فجاز الإعمال والإهمالُ، والإهمال أقيس. شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٠٨.

(٣) سها الناسخ، فأهمل نقط جميع الأحرف المعجمة في الكلمة.

(٤) محمد بن نصر الله الدِّمشقي، لغوي أديب شاعر، توفي (٦٣٠هـ) . معجم الأدباء: ٦/٢٦٦١.

(٥) في المخطوط: " يكفُّ أنَّ"، وقد استدرك الشارح على جانب المخطوط بما أثبتـه، وهو الرِّواية الصَّحيحة في ديوان ابن الوردي: ٢٦٢.

(٦) بيتان من مجزوء الكامل، انفرد المصنِّفُ بنسبتهما إلى ابن عنين؛ فلم أعثر على من نسبهما إليه–مع كثرة البحث والتَّنقيب، وقد عثرت عليهما في ديوان ابن الوردي: ٢٦٢.

(٧) وهي أنواع العوامل اللفظية السَّماعيَّة. البحث: ٦.

(٨) بيَّن الشارحُ أوجُهَ مُشابهتهما بقوله: "من حيثُ إنَّهما للنَّفي ونفي الحال، والدُّخول على المعارف والنكرات، والمبتدأ والخبر، ودخول الباء على خبرهما، كما أنَّ "ليس" كذلك".

(٩) يوسف: ٣١. وإعمالُ "ما" لغة الحجازيين، ولغةُ تميم الإهمالُ. الدر المصون: ٦/٤٨٨.

(١٠) المجادلة:٢. قرأ العامَّةُ "أمَّهاتِهم" بالنصب على اللهجة الحجازية. السابق: ١٠/٢٦٢.

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[١]

واعلمْ أنَّ "مَا"[٢] و"لا"[٣] لا يعْملان عمل "لَيْسَ" إلا عند الحجازيين، لكن بشروط[٤]: أحدها:ألا يقترن خبرهما[٥] بـ"إلا"[٦]. ثانيها:ألا يتأخَّر اسمهما ويتقدَّم خبرهما[٧] ولا معموله[٨]، واغتفر تقدُّم معمول الخبر إذا كان مجرورًا، نحو:"ما في المسجد رجلٌ معتكفًا"، أو ظرفًا، نحو: "ما عندك خلقٌ مذمومًا"[٩].

وثالثها: ألا يقترنا[١٠] بـ"إنْ" الشَّرطية[١١]، ويشترطُ في "لا" شرطٌ رابعٌ، وهو أنْ يكونَ اسمُها[١٢] وخبرُها نكرتينِ[١٣]، والله أعلم.

(النوع الرابع) من الثلاثة عشر نوعًا (حروفٌ تنصبُ الاسم فقط، وهي) سبعة أحرف[١٤]:

أولها: (الواو) الواقعةُ (بمعنى "مَعَ")، تنصبُ المفعول معه بما تقدَّمهُ من فعلٍ وشبهِهِ

---

(١) من الطويل، جاء بلا نسبة في: تخليص الشواهد: ٢٩٤، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٣٧٧.

(٢) وتعمل في الجزأين معًا عند البصريين، وفي الأول فقط عند الكوفيين. الإنصاف: ١/ ١٣٤.

(٣) مذهب سيبويه أنها تعمل عمل "ليس"، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه. التصريح:١/ ٢٦١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٣٠، والارتشاف: ٣/١١٩٧.

(٥) في المخطوط: "خبرها" بإفراد الضمير، والسياق يقتضي ما أثبته.

(٦) لأنه إذا اقترن بها انتقض معنى النفي في "ما"، فيبطُل عملها. التصريح: ١/ ٢٦٢.

(٧) خلافًا للفراء، ولا إن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، خلافًا لابن عصفور. التصريح: ١/٢٦٤.

(٨) دمج المصنف شرطين معًا: شرح الكافية الشافية: ١/٤٣١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٠٧.

(٩) يلاحظُ أن المصنِّف مثَّل بالمثالين لـ"مَا" فقط، دون "لا"، وكان ينبغي التمثيل لكلٍّ منهما.

(١٠) يُؤخذ على الشَّارح عدم اشتراط النَّحويين لهذا الشَّرط في إعْمال "لا"؛ لأنَّ "إنْ" لا تزادُ بعدها أصلاً، فلا حاجة لاشتراطه فيها. التصريح: ١/ ٢٦٨.

(١١) إذ اقترانهما بها مزيل لشبهها بـ"ليس"؛ ومبطل لإعمالها وجوبًا. شرح التسهيل:١/ ٣٦٩.

(١٢) أجاز ابنا جني والشَّجري كون اسمها معرفة، مستدلين ببيت للنابغة. الارتشاف: ٣/١٢٠٩.

(١٣) الارتشاف: ٣/ ١٢٠٩، والتصريح: ١/ ٢٦٧.

(١٤) بحكم الاستقراء، فلا ترفع الاسم ولا تجرُّه، ولا تنصب اسمين معًا. شروح العوامل: ٤٢٧.

على الصَّحيح(١)، خلافًا للمصنِّفِ في جعله الواو هي العاملُ بنفسها(٢)، نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، و"ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ"، و"سرْتُ والنيلَ"، و"أنا سائرٌ والنيلَ"، و"جلسْتُ والسَّاريةَ"، وقال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾(٣)، فالواو في هذه المذكورات كلِّها واوُ المعيَّة، لا يجوز أن تكون عاطفةً(٤)، وقد تأتي هذه الواو بمعنى "مع" وعاطفةً، والعطفُ أرْجح، نحوُ: "جاء الأمير والجيشُ"، والأرجحُ أن يقولَ: "والجيشُ" بالرفع(٥)، وقد يكونُ النصبُ أرجح، نحو: "قمتُ وزيدًا"(٦).

(و) ثانيها: (إلا)، وهي حرف استثناءٍ(٧)، تثبتُ الحُكمَ لما قبلها، وتنفيهِ عمَّا بعدَها، نحو: " قامَ القومُ إلا زيدًا"(٨)، (و) الخمسةُ الباقيةُ هي حروفُ النِّداء، وهي: ("يَا" و"أَيَا"، و"هَيَا"، و"أَيْ"، والهمزة المفتُوحة)(٩)، فهذهِ تنصبُ(١٠) الاسمَ المضافَ المُنادى، نحو: "يا عبدَ اللهِ"، وكذا: شبهَ المُضاف(١١)، نحو: "يَا طالِعًا جبلاً"، و"يَا حسنًا وجْهُهُ"(١٢)،

---

(١) هذا قول البصريين، وقد اختار الشارح قولهم تبعًا للإنصاف: ١/٢٠٠، والتبيين: ٣٧٩.
(٢) خالف الشارح المصنف هنا تبعًا لكثير من النحويين.شرح التسهيل:٢/٢٥٠، والجنى: ١٥٥.
(٣) يونس: ٧١. أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم. معاني الزجاج: ٣/٢٧، والكشاف: ٢/ ٣٥٩.
(٤) لامتناع العطف من جهة المعنى"؛ لاقتضائه التشريك، ولا يصح ذلك في الأمثلة المذكورة.
(٥) على العطف، وهو الأرجح؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف. أوضح المسالك: ٢/ ٢١٥.
(٦) إذْ لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو بأي فاصل، ولا فصل، فترجَّح النصب؛ تجنبًا لما فيه ضعف. التصريح: ١/ ٥٣٤.
(٧) هذا قول المبرد والزجاج، وقد وافقهما المصنف، وتبعه الشَّارح، أما البصريون فناصبه عندهم الفعل بتوسُّط "إلا"، وعند الكسائي شبهه بالمفعول. الإنصاف: ١/ ٢١٢.
(٨) فـ"زيدًا" منصوبٌ وجوبًا لوقوعه بعد إيجاب. توضيح المقاصد: ٢/ ٦٦٩.
(٩) وزاد الكوفيون: "آ، وآيْ" بالمد. الارتشاف: ٤/ ٢١٧٩، والتصريح: ٢/ ٢٠٥.
(١٠) خالف الشارح تبعًا للمصنِّف مذهب الجمهور، في أنَّ ناصبه فعلٌ مضمر، تقديره: "أنادي".
(١١) هو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه: بعمل أو عطف قبل النداء. التصريح: ٢/ ٢١٤.
(١٢) في المخطوط: " يا حسن الوجه"، وهو سهوٌ من الشَّارح؛ وما أثبته الصَّواب؛ لأنَّ مثال الشَّارح للمنادى المضاف، وليس الشَّبيه بالمضاف.

و"يا لطيفًا بخلقِهِ"(١)، والنكرةَ غيرَ المقصودة، نحوُ قولِ الأَعْمى: "يا رجلاً خُذْ بِيَدي"، واعلم أنَّ "أَيَا"، و"هَيَا" لنداءِ البعيدِ، و"أَيْ"، والهمزة المفتُوحة لنداءِ القريبِ(٢)، و"يَا" تستعملُ لهما، كذا قسَّمَها المبرِّدُ(٣)، وقسَّمَها غيرهُ إلى غيرِ ذلك(٤)، واللهُ أعلمُ.

(النوعُ [٦/ ب] الخامسُ) من الثلاثةَ عشرَ نوعًا: (حروفٌ تنصبُ الفعلَ المضارعَ) فقط، (وهي أربعةُ أحرفٍ)(٥):

أوَّلُها: (أنْ) بفتحِ الهمزةِ، وتخفيفِ النُّونِ السَّاكنةِ، وهي حرفٌ مصدريٌّ(٦)، ينصبُ الفعلَ المضارع، ويجعلُ المستقبل في تأويلِ المصدر(٧)، تقولُ: "أحبُّ أنْ تقْرأَ"، أي: "أحبُّ قراءتكَ"، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾(٨).

(و) ثانيهَا: (لَنْ)، وهي حرفُ نصْبٍ(٩) لتأكيدِ النَّفْيِ في المستقبلِ المضارعِ(١٠)، تقولُ: "لا أفعلُ"، فإذا أكَّدْتَ قلتَ: "لنْ أفعلَ"، وقالَ تعالى: ﴿ لَن يَخۡلُقُواْ

---

(١) يؤخذُ على الشارح أمران: الأول: ذكره المثال الثاني ضمن أمثلة الشَّبيه المضاف، وهو مثالٌ للمضاف، والآخر: عدم تمثيله للمعطوف قبل النداء، وهو مما اتَّصل به شيءٌ من تمام معناه.

(٢) زاد الشارح في الحاشية: " لكنَّ الهمزة للأقْرب".

(٣) المقتضب: ٤/٢٣٥. وردَّه ابن مالك بأنه رأيٌ لا رواية. شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦.

(٤) ذكر سيبويه أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد، وذهب ابن برهان إلى أن "أيا وهيا" للبعيد، و"الهمزة" للقريب، و"أي" للمتوسط، و"يا" للجميع. الارتشاف:٤/٢١٧٩.

(٥) العوامل للجرجاني: ٥٢، وللبركوي: ١٩، وللشريف: ٣٧، وللعصامي (بحثي) : ٦٨٢.

٦) ") أنْ" المصدريَّة: هي التي يُؤوَّل منها ومن صلتها مصدر. شرح التسهيل: ٤/ ٧.

(٧) شرح التسهيل: ٤/ ٧، والارتشاف: ٤/ ١٦٣٧.

(٨) النساء: ٢٧. ويراجع البحر المحيط: ٣/ ٦٠٢.

(٩) لمشابهتها "أنْ" في الاختصاص بالمستقبل، وأنها على حرفين. شرح التسهيل:٤/ ١٤.

(١٠) هذا قول الزمخشري في: الكشاف: ٢/ ١٥٤، والمفصل: ٤٠٧، والأنموذج: ٣٢.

ذُبَابًا﴾(١)، ﴿لَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾(٢)، ﴿لَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ (٣)، كذَا قالَ الزَّمخْشَريُّ(٤)–رحمهُ اللهُ– وتبعهُ كثيرٌ(٥)، ومنعَ المحقِّقُون إِفَادَتَها لتأْكيدِ النَّفيِ(٦) أو تأْبِيدِهِ(٧)، أي: بأصْلِ وضْعِ اللغةِ(٨)، وإلا فَقَدْ يفيدُ المقامُ ذلك، نحوُ: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾(٩).

(و) ثالثُها: ("كَيْ") المصدريَّة، التي يدخُلُ عليها اللام إما لفظًا أو تقديرًا(١٠)، نحو قولِهِ تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(١١)، فـ"تَأْسَوا" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"كَيْ"(١٢)، وعلامة نصبهِ حذفُ النُّونِ.

(و) رابعُها: ("إِذًا")(١٣)، وهي حرفُ(١٤) جزاءٍ وجواب(١٥)، ولا تعملُ(١٦)

---

(١) الحج: ٧٣. والمعنى: استحالة خلقهم له. الكشاف:٣/ ١٧١.

(٢) الحج: ٤٧.

(٣) يوسف: ٨٠.

(٤) الكشاف: ٢/ ١٥٤، والمفصل: ٤٠٧. وتنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢٧٩.

(٥) توجيه اللمع: ٣٥٨، وشرح الكافية: ٤/ ٣٨، ومصابيح المغاني: ٤٢٦.

(٦) الارتشاف: ٤/ ١٦٤٤، والجنى: ٢٧٠، والمغني: ٣٧٤.

(٧) رُدّ في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٣١، وذيل شرح التسهيل: ١٤/٤، والمغني: ٣٧٤.

(٨) وهو أنها لنفي الفعل المستقبل فقط. الصِّحاح: ٦/ ٢١٩٧، واللسان: ١٣/ ٣٩٢.

(٩) آل عمران: ١٧٦. وتأبيدُ النفي هنا مأخوذٌ من أمر خارجي. التصريح: ٢/ ٣٥٧.

(١٠) مثَّل الشَّارح لـ"كى" التي دخلت عليها اللام لفظًا فقط، ومثال ما دخلت عليها تقديرًا قولك: "جئتك كي تكرمني"، أي: "لكي"، ثم حذفت اللام استغناءً عنها بنيَّتِها. التصريح: ٢/ ٣٥٩.

(١١) الحديد: ٢٣.

(١٢) لِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا، وعدم مجيءِ "أنْ" بعدها. التبيان: ١٢١٠/٢، والأشموني: ١٨٢/٣.

(١٣) في رسمها ثلاثة أقوال: فقال المازني: تكتب بالألف، وقال المبرد: تكتب بالنون، وقال الفراء: إنْ أعملت كتبت بالنون، وإن ألغيت كتبت بالألف. رصف المباني: ١٥٥.

(١٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم. الجنى: ٣٦٣، والمغني: ٣٠.

(١٥) هذا قول سيبويه. الكتاب: ١٣/٣.

(١٦) ذهب الخليل والزجاج والفارسي إلى أنَّ الناصب هو "أنْ" مقدَّرةٌ بعدها. الجنى: ٣٦٣.

إلا بهذهِ الشُّروطِ الثلاثةِ: الأول: أنْ تقعَ في صدْرِ الكلامِ. الثاني: أنْ يكونَ معمُولَها مقْصُودًا مستقبلًا. الثالث: ألا يُفْصلَ بينها وبين معمُولها[١]، نحوُ قولكَ -لمنْ قالَ: "أزُورِكَ"-: "إذًا أُكرمَك"، فقد أجبتهُ، وجعلتَ إكرامكَ لـه جزاءَ زيارتِـه، وقد اغتُفِرَ الفصْلُ بالقسمِ، وذلك كقولِ الشَّاعرِ:

إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[٢]

وكذا بـ"لَا"، نحو قولك -جوابًا لمن قالَ لك: "إذَا قدِمَ زيدٌ تفعلُ كَذَا"-: "إذًا لا أفعلُ"[٣]، وتوسَّعَ بعضُهم، فزادَ الاغْتِفارَ في الفصْلِ بالجارِّ والمجرورِ، وبالنِّداءِ، وبالظَّرْفِ، وبالدُّعاءِ[٤]، وبعضُهم أَلْغَاها مع وجودِ الشُّروطِ، وليسَ هذَا محلُّ ذكرِهِ؛ لإطالةِ الكلامِ في ذلكَ مع ضعفِه[٥].

(النوع السَّادس) من الثلاثة عشر نوْعًا (حروفٌ تجزمُ الفعلَ المضارع، وهي خمسة[٦]): أولُها: (لَمْ)، وهي حرفٌ، تجزمُ[٧] الفعلَ المضارع، وتقلبُهُ إلى معنى الماضي[٨]، وتجعلُ الإثْباتَ نفْيًا، نحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٩]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[١٠]، لكنَّ النَّفْيَ هنا ثابتٌ في الماضِي

---

(١) لضعفها عن العمل فيما بعدها مع الفصل. التصريح: ٢/ ٣٦٩.

(٢) من الوافر، لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه: ٤٤٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٧٠.

(٣) وافق الشَّارح هنا قول ابن هشام؛ فهو الذي اغتفر الفصل بـ"لا" النافية في المغني: ٣١.

(٤) اغتفر ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدُّعاء. الجنى: ٣٦٢.

(٥) وإلغاءُ عملها مع استيفاء شروطه لغيَّةٌ نادرة حكاها سيبويه. الكتاب: ٣/ ١٦، وهو القياس، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على "ظنَّ"، والمرجع في ذلك كله إلى السَّماع. التصريح: ٢/ ٣٧٠.

(٦) في المخطوط "خمس"، وما أثبته من نصِّ العوامل للجرجاني: ٥٤، ومثله في: شرح المفصل: ٢٦٣/٤، وشرح التسهيل: ٥٧/٤؛ وقيل بذلك اعتمادًا على تقسيم الجوازم إلى حروفٍ وأسماء.

(٧) تأنيث الحرف وتذكيره وجهان جائزان: الكتاب: ٢٥٩/٣، والمقتضب: ٤٠/٤.

(٨) وفاقًا للمبرد وأكثر المتأخرين، وليس الماضي إلى المضارع. توضيح المقاصد: ١٢٧٠/٣.

(٩) التوبة: ١٨.

(١٠) الإخلاص: ٣.

والحَالِ والمُسْتقْبَل[١].

(و) ثانيها: (لمَّا)، وهي مثل "لـمْ"[٢]، تقولُ: "لمَّا يقُمْ زيدٌ"، قال اللهُ تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[٣]، فـ"يخْشَ" و"يقْضِ" مجزومانِ بحذفِ آخرِهما، وتدْخُلُ همزةُ الاسْتفْهامِ عليْهِما، ويَجزِمانِ أيضًا، نحوُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[٤]، قالَ الشّاعرُ: إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ أَلَمّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا[٥]

فـ"تعرِفُوا" مجزومٌ بحذفِ النُّون، وقدْ يُفْصَلُ بين هذهِ الهمزةِ و"لَمْ" أوْ "لمَّا" بـ"فاءٍ" أو "واوٍ"[٦]، نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾[٧]، ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾[٨]، ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَٰبَتْكُم﴾[٩]، فهذه الثلاثة مجزومةٌ، الأولانِ بحذْفِ النُّون[١٠].

(و) ثالثها: (لام الأمر)، وهي تدخُلُ على الفعلِ المُضارعِ فتجزم[١١]، وتجعلُ الخبرَ إِنْشاءً[١٢]، ويكونُ من الأعلى إلى الأَدْنى غالبًا، نحو قولهِ تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ

---

(١) هذا تصريح من الشَّارح بأنَّ النفي في الآية مستمرٌّ في الأزمنة الثلاثة.
(٢) فكلاهما حرف نفي، مختص بالمضارع، ويقلب زمنه إلى المضي. شرح التسهيل: ٤/ ٦٣.
(٣) عبس: ٢٣.
(٤) العلق: ١٤. و"ألمْ" حرف جزم، "يعلمْ" جزم بـ"ألم". إعراب ثلاثين سورة: ١٣٩.
(٥) من الوافر لعمرو بن كلثوم، في ديوانه: ٢٧١، وشرح القصائد السبع للأنباري: ٤١٣.
(٦) وهما حرفا عطف، يعطفان ما بعد "لم" و "لمَّا" على ما قبل الهمزة. الارتشاف: ٤/ ١٨٦١.
(٧) يوسف: ١٠٩.
(٨) الأعراف: ١٨٥. وجاءَ على الحاشية: "قال سيبويه: "الواو" حرف عطف".
(٩) آل عمران: ١٦٥. ويُؤخذُ على الشَّارح أنَّه سها؛ فمثَّل لـ"لمَّا" الجازمة بمثالٍ لـ"لمَّا" التعليقية، وهي حرف وجوب لوجوب؛ بدليل أنها وليها فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى. والجنى: ٥٩٤.
(١٠) وهما: "يسيرُوا"، و"ينظرُوا"، أما الثالث فلم يبين علامة جزمه؛ لأنه ماضٍ مبنيٌّ على الفتح.
(١١) لأنَّ الفعل بعدها شبيهٌ بالأمر المبنيّ على السُّكون، فحُمل عليه، فأُعْرب بالجزم الشَّبيهِ بالبناء. شرح التسهيل: ٤/ ٥٧.
(١٢) فيفيد الأمر أو الدُّعاء أو الالتماس. التصريح: ٢/ ٣٩٥.

مِّن سَعَتِهِۦ﴾[١]، [٧/ أ] فـ"يُنْفِق" مجزومٌ بـ"لام" الأمر، وعلامة جزْمِهِ السُّكون.

(و) رابعُها: ("لا" في النَّهْي)، وهي تجزمُ الفعلَ المُضارعَ[٢]، وتجعلُ الخبرَ إنشاءً[٣]، والإثْباتَ نفْيًا[٤]، نحو: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾[٥]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾[٦]، و:﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[٧]، وهي من الأَعْلى كـ"لام" الأمْر[٨].

(و) خامسها (إنْ)- بكسْرِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ- (في الشَّرطِ)، أي: في حال كونها شرطيةً[٩] لا غائية، ولا التي بمعنى "مَا"، فإذا جاءت شرطيةً جزمتْ فعل الشَّرط (و) فعل (الجزاء)[١٠] إنْ كانا مضارعين، ومعنى الشَّرطِ والجزاء هو: تعليقُ وقوعِ شيءٍ بحُصولِ آخر[١١]، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾[١٢]، فـ"يَنْتَهُوا" مجزومٌ بحذفِ النُّون؛ لأنه فعلُ الشَّرْطِ، و"يغْفِرْ" مجزومٌ بالسُّكونِ لأنه فعلُ الجزاءِ، وقدْ عُلِّقت المغفرةُ على حصولِ الانتهاءِ عن الشِّرْكِ.

وإنْ كانا ماضيين حُكِمَ على محلِّهما

---

(١) الطَّلاق: ٧.

(٢) لأنَّ النهي نقيضُ الأمر، والأمر مبنيٌّ على السّكُون، فَجُعل النَّهْي نظيرًا له في اللَّفظ، فَخُصَّ بِالْجَزْمِ. علل النحو للورَّاق: ١٩٨، وشرح التسهيل: ٤/ ٥٧.

(٣) إذ النهي: طلب الترك، سواءٌ أكان حقيقةً أم دعاءً أم التماسًا. شرح العوامل للفطامي: ٥٤٣.

(٤) فالنهي يُراد به النفي كما أنَّ الأمر يُراد به الإيجاب. الأصول: ٢/١٥٧، ١٨٠.

(٥) الإسراء: ٣٣. ويراجع: التبيان: ٢/ ٨١٩، والبحر المحيط: ٧/ ٤٤.

(٦) طه: ٨١.

(٧) لقمان: ١٣.

(٨) هذا إذا كان للنهي، وليس للدُّعاء أو للالتماس. التصريح: ٢/ ٣٩٥.

(٩) وهي التي تقتضي جملتين: الشرط والجزاء، وتعمل الجزم فيهما. شرح التسهيل: ٤/ ٥٧.

(١٠) هذا مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، وقيل: بالجواب، وهو مذهب الكوفيين. الإنصاف: ٢/ ٤٩٣.

(١١) فـ"إنْ" الشرطية دالةٌ على تعليق الجواب على الشَّرط. شروح العوامل (الفطامي) : ٥٤٣.

(١٢) الأنفال: ٣٨.

به[١]، وإنْ كانَ فعلُ الشَّرطِ مضارعًا وفعلُ الجزاءِ ماضيًا جزمْتَ المضارع- وهو فعلُ الشِّرْطِ-، وحكمْتَ بجزْمِ الماضِي، نحوُ: "إنْ تقْرأْ قَرَأْتُ"[٢]، وإنْ كانَ فعلُ الشَّرْطِ ماضيًا وفعلُ الجزاءِ مضارعًا لمْ يُجْزمْ فعلُ الشَّرطِ، وجازَ لكَ في فعلِ الجزاءِ الجزْم وعدمُه[٣]، نحو: "إنْ ضَرَبَ أَضْرِبْهُ وأَضْرِبُهُ"، والأحْسنُ الجزْمُ[٤].

(النوع السَّابع: أسماءٌ) أي: إلا "إذْمَا" عند سيبويه[٥] والجمهور[٦]؛ فإنَّها حرفٌ، خلافًا للمصنِّفِ كغيْرِه[٧]،(تجزمُ[٨] الفعلَ المضارعَ على معنى "إنْ") أي:[٩] تضمُّنِهَا معنى "إنْ" الشَّرْطية[١٠].

(وهي) أي: هذه الأسماء (عشَرةٌ):

أولها: (مَنْ)-بفتح الميمِ- الشَّرْطيَّة[١١]، وهي تجزمُ فعلينِ، نحوُ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[١٢]، فـ "يُؤْمِنْ" مجزومٌ بالسُّكون، وهو فعلُ الشِّرْطِ، و"يَهْدِ" مجزومٌ بحذفِ الياءِ من آخرِه، وهو فعلُ الجزاء.

---

(١) فهما مجزومان تقديرًا. شرح الكافية الشافية: ١٥٨٨/٣.

(٢) الكناش: ٢٥/٢.

(٣) أي: الرفع، وهو جائز كثير. شرح الكافية الشافية: ١٥٨٨/٣.

(٤) السابق: الموضع نفسه، والارتشاف: ٤/ ١٨٧٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٦، ٥٧. وتنظر ترجمته في: طبقات النحويين: ٦٦، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٤٦.

(٦) المقتضب: ٢/ ٤٦، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٤.

(٧) المقتصد: ١١١٣/٢، ونُسب إلى المبرد-في أحد قوليه- وابن السراج والفارسي القول بأنها ظرف زمان. شرح التسهيل: ٤/ ٦٧، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٢.

(٨) سها الناسخ، فأهمل نقط جميع حروف تلك الكلمة.

(٩) في المخطوط: "إنْ"، وهي زيادةٌ يستقيم السِّياق دونها.

(١٠) أي: في اقتضائها جملتي شرط وجزاء، وجزمها إياهما، فتجرى مجراها في التعليق والعمل. شرح التسهيل: ٤/ ٦٧.

(١١) وهي اسمٌ غير ظرف، لتعميم أولي العقل. شرح التسهيل: ٤/ ٦٨، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٣.

(١٢) التغابن: ١١. ويراجع: البحر المحيط: ١٠/ ١٩١، والدُّر المصون: ١٠/ ٢٤٩.

(و) ثانيها: (مَا) الشَّرْطيَّة[١]، وهي جازمةٌ لفعلينِ أيضًا، نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[٢]، فـ"نَنْسَخْ" مجزومٌ وعلامةُ جزمِهِ السُّكونُ، و"نَأْتِ" مجزومٌ أيضًا بحذْفِ آخِرِه.

(و) ثالثُها (أيَّ) -بالتَّشْديدِ- الشَّرْطيَّة، وهي بحسْبِ ما أُضِيفَتْ إليه[٣]، قالَ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٤]، فـ "تَدْعُوا" مجزومٌ بحذف النُّون، وجملة "فَلَهُ" محلُّها الجزم، جوابُ الشَّرط[٥].

(و) رابِعُها (مَتَى) الشَّرْطيَّة، نحوُ: "مَتَى تَفْعَلْ أفْعَلْ"، قال الشَّاعر:

مَتى تَأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا[٦]

فـ "تَأْتِنَا" مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلَّةِ من آخره، وهي الياء؛ لأنَّ أصلَه: "تَأْتِينَا"، وهو فعلُ الشَّرط، و"تُلْمِمْ" بدلٌ منه، و"تَجِدْ" مجزومٌ بالسُّكونِ، وهو فعلُ الجزاء.

(و) خامسها: (مَهْمَا) الشَّرطيَّة[٧]، نحو: "مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ"، وقالَ الشّاعرُ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[٨]

---

(١) وهي اسمٌ غير ظرف، دالةٌ على الإبهام، لتعميم غير العقلاء. شرح التسهيل: ٤/ ٦٨.

(٢) البقرة: ١٠٦. ويراجع: البحر المحيط: ١/ ٥٥٢، والدُّر المصون: ٢/ ٥٥.

(٣) فتُعربُ ظرف مكان إنْ أضيفت إلى مكان، وظرف زمان إنْ أضيفت إلى زمان، ومفعولاً إن أضيفت إلى مفعول. شرح التسهيل: ٤/ ٧٣، والتصريح: ٢/ ٣٩٩.

(٤) الإسراء: ١١٠.

(٥) التبيان للعكبري: ٢/ ٨٣٦، والبحر المحيط: ٧/ ١٢٧.

(٦) من الطويل، نسب لعُبيد الله الجُعْفي في: الخزانة: ٩/٩٠، والدرر: ٢/٤٠٧. واستشهد به الشارح على جزم "متى" لفعلي شرط وجزاء، ولكن النحويين استشهدوا به على شاهدين آخرين، هما: جواز إبدال فعلٍ من فعل الشَّرط إذا كان بمعناه، وإبدال النون ألفا في "تأجَّجا".

(٧) وهي اسمٌ وشرطية، ولا تقع ظرف زمان. شرح التسهيل: ٤/ ٦٩، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٤.

(٨) من الطويل، لزُهير بن أبي سُلمى، الديوان: ١١١، والخزانة: ٩/٢٦، والدرر: ٢/٨٧. واستشهد به الشارح على جزم "مهْما" لفعلي شرط وجزاء، ولكن المنقول أنَّ السُّهيْلي وَابْن يسعون استشهدوا به على حرفية "مهْما"، وفيه شاهد آخر، وهو: جواز زيادة "من" إذا تقدَّم عليها شرط.

فـ "تَكُنْ" فعلُ الشَّرط، وهو مجزومٌ بالسُّكون، و"تُعْلَمِ" جواب الشَّرْط مجزومٌ كذلك، كُسِر للرَّويّ(١).

(و) سادسُها: (أيْنَ) الشَّرْطِيَّة(٢)، نحوُ: "أَيْنَ تَذْهَبْ أَذْهَبْ"، وقالَ تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾(٣)، فـ"تَكُونُوا" فعل الشَّرط، مجزومٌ بحذْفِ النون، و"يَأْتِ" جزاء(٤) الشَّرْطِ، مجزومٌ بحذفِ الياءِ من آخِرِه.

(و) سابعُهَا: (أنَّى) الشَّرْطِيَّة(٥)، نحو: "أَنَّى تكُنْ أَكُنْ"، قال الشَّاعر:

فَأَصْبَحْتَ [٧/ب] أَنَّى تَأْتِهَا تَبْتَئِسْ بِهَا(٦) .....

فَـ" تَـأْتِ" مجزومٌ بالحذف، وهو فعلُ الشَّرط، و"تَبْتَئِسْ": جزاؤُه، وهو مجزومٌ بالسُّكون(٧).

(و) ثامنها: (أَيَّانَ) الشَّرطية(٨)، قال الشَّاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا(٩)

فـ"نُؤْمِنْكَ" فعلُ الشِّرطِ، وهو مجزومٌ بالسُّكونِ، وكذا جزاؤُه، وهو "تَّأْمَنْ".

(و) تاسعُها: (إِذْمَا)

---

(١) الرَّويُّ: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة. القوافي للأخفش: ٢، وهو الميم، فجاء الفعل "تُعلم" مجزومًا بسكونٍ مقدَّر، منع من ظهوره الكسرة العارضة لمراعاة القافية.

(٢) وهي لتعميم الأمكنة، ولا تنفكُّ عن الظرفية، وتكونُ شرطيةً واستفهاميةً، وإذا كانت شرطيةً عملت الجزم. شرح التسهيل: ٤/ ٧٢، والارتشاف: ٤/ ١٨٦٦.

(٣) البقرة: ١٤٨.

(٤) في المخطوط: "جواب"، وتدارك الشارح على الحاشية بلفظ: "جزاء"، وأعقبه برمز: "صح".

(٥) "أَنَّى" معناها "متى"، و"أين"، وتكون استفهاميةً وشرطيةً. شرح التسهيل: ٤/ ٧٠.

(٦) من الطويل، وتمامه: كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ. قاله لبيد بن ربيعة. ديوانه: ٤٣، ونسب إليه في: الكتاب: ٣/ ٥٨، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٥٦.

(٧) تحصيل عين الذهب: ٤٠٦ ، وخزانة الأدب: ٧/ ٩١.

(٨) "أَيَّانَ" لتعميم الأزمنة، ولا تفارق الظرفية، وترد شرطية واستفهاميةً. الارتشاف: ٤/ ١٨٦٥.

(٩) من البسيط، جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤/ ٧١، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٩١٢.

الشَّرطية[١]، نحوُ قولِ الشَّاعر:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٢]

فـ "تَأْتِ" و"تُلْفِ" مجزومان، وعلامةُ جزْمِهما حذفُ آخرِهما، والأولُ فعلُ الشَّرط، والثاني فعلُ الجزاء.

(و) عاشرُها: (حَيْثُمَا) الشَّرطية[٣]، نحوُ: "حَيْثُمَا تَمْشِ أَمْشِ"، قال الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[٤]

فـ"تَسْتَقِمْ" و"يُقَدِّرْ" مجزومان، وعلامة جزْمِهما السُّكون.

(النوع الثامن: أسماءٌ تنصبُ أسماءَ نكراتٍ على التمييز، وهي أربعة:

أحدُها[٥]: "عَشَرَة" إذا رُكِّبَتْ مع "أحدَ" و"اثنين" إلى "تسعة وتسعين") نحو: "أحدَ عشرَ رجلاً"، وقال تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٦]، و"إحدى عشرةَ امرأةً"، و"اثني عشرَ رجلاً"، قال تعالى: ﴿اثْنَا[٧] عَشَرَ شَهْرًا﴾[٨]، و"اثنتي عشر[٩] امرأة"، و"ثلاثةَ عشرَ رجلاً"، و"ثلاثَ عشرةَ امْرأة"، فـ"رجلاً" و"كوكبًا"–وما بعدهما– تمييزٌ منصوبٌ بالعدد المذكور[١٠].

(وثانيها: "كَمْ")

---

(١) تبع الجرجاني هنا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي في أنَّ "إذْما" ظرف زمان بمنزلة "متى"، ومذهب سيبويه أنها حرف بمنزلة "إنْ" الشرطية، وتبعه الشَّارح. الارتشاف: ٤/١٨٦٢.

(٢) من الطويل، جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤/ ٦٧والمقاصد النحوية: ٤/ ١٩١٤.

(٣) وهي لتعميم الأمكنة، ولا تنفك عن الظرفية، وكانت قبل دخول "ما" اسم مكان، ثم لما ضُمِّنت معنى"إنْ" الشَّرطية صارت اسم شرطٍ جازم، يجزم فعلي الشرط والجواب.شرح التسهيل: ٤/٧٢.

(٤) من الخفيف، بلا نسبة في: المقاصد النحوية: ٤/١٩١٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٩١.

(٥) تصرَّف الشارح في عبارة الجرجاني. العوامل المائة: ٥٥.

(٦) يوسف: ٤.

(٧) في المخطوط: "اثني"، بالياء، وهو سهو، وما أثبته هو الموافق لنص الآية الكريمة.

(٨) التوبة: ٣٦.

(٩) في المخطوط: "عشر"، بالتذكير، وهو سهو، وما أثبته هو الصواب؛ لأنَّ المعدود مؤنث.

(١٠) الناصب لتمييز الاسم المُبهم هو الاسم المُبهم نفسه. الارتشاف: ٤/ ١٦٣٠.

الاستفهامية[١]، وهي اسمٌ لعددٍ مبهمٍ[٢]، ولا بُدَّ لها من تمييزٍ[٣] نحو: "كمْ عبدًا عندي؟ وقد يحذف بدلالة[٤]، نحو: "كمْ صُمتَ؟"، أي: كمْ يومًا صُمتَ؟ وشرْطُ مميِّزِهَا أنْ يكون مفردًا[٥] منصوبًا- كما في المثال الأول-، ويجوزُ جرُّ مُميِّزِها بـ"مِنْ" مُضمرة إنْ تقدَّمها حرفُ جرٍّ مظهر، نحو: "بكمْ درهمٍ اشتريتَ هذا؟"، أي: بكمْ من الدَّراهم، فإنْ لمْ يتقدَّمها حرف جر وجب نصبُ مميِّزِها[٦].

وتستعملُ "كمْ" خبريَّة، لكن تجرُّ تمييزها[٧]، ويكونُ مفردًا كتمييز "المائة"، نحو: "كمْ غلامٍ ملكتُ"، أو جمعًا، كتمييز "العشرة"، نحو: "كمْ رجالٍ عندك؟"، و"كمْ" للتكثير: استفهاميَّةً كانت أو خبريةً[٨]، ولها صدرُ الكلام[٩]، فلا تقولُ: "ضربتُ كمْ رجلاً"، ولا "ملكتُ كمْ غلمانٍ"، ويجوزُ الفصلُ بين "كمْ" وبين تمييزِها بالظرف وبالجار والمجرور[١٠].

(<u>وثالثها: "كَأَيِّن"</u>) وهي بمعنى "كَمْ"

---

(١) "كم" الاستفهامية من أنواع الاسم المُبهم، وهو العدد الكنائي، ولذلك عملت النصب في تمييزها؛ لأنَّ ناصب تمييز الاسم المُبهم هو المبهم نفسه-كما سبق-. التصريح: ١/ ٦١٧.

(٢) "كمْ" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، و"كم" الاستفهامية اسم بلا خلاف. الجنى: ٢٦١.

(٣) سواءٌ أكانت استفهاميةً أم خبرية؛ لدلالتها فيهما على عددٍ مجهول. التصريح: ٢/ ٤٧٣.

(٤) أجاز ابن عصفور حذف التمييز مطلقًا إذا دل عليه دليل، وقيل: يمتنع حذف تمييز "كم" الخبرية، وقيل بالتفصيل. الارتشاف: ٢/٧٧٦.

(٥) مذهب البصريين لزوم إفراده، وهو الصحيح، وأجاز الكوفيُّون جمعه. التصريح: ٢/ ٤٧٤.

(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه والجمهور، وهناك مذهبان آخران: أحدهما: لزوم نصبه، والآخر: جواز جرهِ مطلقًا؛ وهو مذهب الفراء والزجاج والسيرافي. الارتشاف: ٢/٧٧٧.

(٧) بإضافتها إليه، لا بـ"مِنْ" محذوفة على ما روي عن الخليل والفراء. الارتشاف: ٢/ ٧٨١.

(٨) حكم الشارح إجمالا بإفادة "كم" -بنوعيها- للتكثير، وليس كذلك؛ بل "كمْ" الخبرية هي التي تفيد التكثير، أما الاستفهامية فمبهمة. توضيح المقاصد: ٣/١٣٤١.

(٩) شرح ابن الناظم: ٥٢٦. وتقع "كمْ" في الحالين مُبْتَدأ. الهمع:٢/ ٦٠٣.

(١٠) يُفصل بين "كمْ" الاستفهامية ومميزها بالظرف وشبهه في السَّعة، بخلاف "كم" الخبرية، فلا يفصل بالظرف وشبهه بينها وبينه إلا في حال الضرورة. شرح التسهيل: ٢/ ٤١٩.

الخبرية[١]، لكنَّ مُميِّزَها منصوب، نحو: "كَأَيِّن[٢] رجلًا عندي"، أو مجرورٌ بـ"مِنْ"، وهو أكثر[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[٤]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾[٥]، ولها صدرُ الكلام أيضًا، بخلافِ "كَذَا"[٦].

(ورابعها: "كَذَا") وهي مثل "كَمْ" و"كَأَيِّنْ" في الدَّلالة على التَّكثير[٧]، نحو: "عندى كَذَا دينارًا"، و"عندي كَذَا كَذَا كتابًا"، وتُستعملُ مفردةً وكذا مُركَّبةً – كما في المثال الثاني–، ومعطوفًا عليها مثلُها، نحو: "عندي كَذَا وكَذَا درهمًا"[٨].

(النوع التاسع: كلماتٌ تُسمَّى أسماء الفعل[٩]، بعضُها يرفع وبعضُها ينصب، وهي تسعُ كلماتٍ، فالرافعةُ على الفاعليَّةِ منها)[١٠]–أي: من التِّسع الكلمات– (ثلاثةٌ)، أولُها: (هَيْهَات)، وهو اسمُ فعلٍ [٨/ أ] بمعنى بَعُدَ[١١]، نحو: "هَيْهَاتَ الأَمْرُ"، وقال الشَّاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ[١٢]

فـ "الْعَقِيقُ" و"خِلٌّ" رُفعا بـ"هَيْهَاتِ"

---

(١) وهو الدَّلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار. التصريح: ٢/ ٤٧٧.
(٢) في المخطوط: "كأي"، وتداركها الناسخ بالتصويب على الحاشية.
(٣) الارتشاف: ٢/ ٧٨٩، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٢، والتصريح: ٢/ ٤٧٧.
(٤) الحج: ٤٨.
(٥) آل عمران: ١٤٦. ويراجع: التبيان للعكبري: ١/ ٢٩٨.
(٦) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣، وشرح ابن الناظم: ٥٢٩.
(٧) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢، وقيل: "كذا" يكنَّى بها عن القليل والكثير". التصريح: ٢/ ٤٧٨.
(٨) كلام الشارح هنا موافق لمذهب الكوفيين، فقد أجازوا مجيئها مفردة ومركبة، وهذا غير مسموعٍ عن العرب، ومخالف للجمهور. التذييل: ١٠/ ٦٦.
(٩) ذهب البصريون إلى أنها أسماء لألفاظ الأفعال، وقيل: لمعانيها، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال، وقيل: هي أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال. التصريح: ٢/ ٢٨١.
(١٠) ذكر الشَّارح مضمون عبارة الجرجاني. العوامل المائة: ٥٧.
(١١) خلافًا لأبي إسحاق؛ فقد عدَّها اسمًا، وللمبرد؛ فقد عدَّها ظرفًا. الارتشاف: ٥/٢٣٠٢.
(١٢) من الطويل لجرير في ديوانه: ٣٨٥، ونسب إليه في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/١٩٢.

على الفاعليَّة[١].

(و) ثانيها: (شَتَّانَ) وهو اسمٌ لـ"افْتَرَقَ"[٢]، نحو: "شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو"، أي: تباينا وافترقا.

(و) ثالثُها: (سَرْعَانَ) -بفتْحِ السِّين المُهملة، وسكون الرَّاء، وبالعين المُهملة[٣]-اسمٌ للمُبالغةِ في السُّرْعة، نحو: "سَرْعَانَ زيدٌ"، أي: بالَغَ في السُّرْعةِ.

(والنَّاصبةُ) على الإغْراء (منها) أي من التِّسع الكلمات، (ستٌّ):

أولها: (رُوَيْدَ)، وهو اسمُ فعل، تقولُ: "رُوَيْدَ زيدًا" بمعنى: "أَمْهِلْ زيدًا"[٤].

(و) ثانيها: (بَلْهَ)[٥]، وهو اسمُ فعلٍ أيضًا بمعنى: "دَعْ"، تقولُ: "بَلْهَ زيدًا"، أي: "دَعْ زيدًا". (و) ثالثُها: (دُونَكَ)[٦]، نحو: "دُونَكَ زيدًا".

(و) رابعُها: (عَلَيْكَ)[٧]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٨]، أي: الزمُوا أَنفُسَكُم.

(و) خامسُهَا (هَا) اسمٌ لـ"خُذْ"، تقولُ: "هَا زيدًا"، {أي: "خُذْ زيدًا"} [٩]، (و) سادسُهَا (حَيْهَل)[١٠] بمعنى: "أَقْبِلْ"، (وهو مبنيٌ على الفتح)، وقد يُنوَّن، نحو: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلاً بعُمَرَ»[١١]،

---

(١) شرح المفصل: ٣/١٩، وشرح الألفية للشَّاطبي: ٢/٥٣٥ ، والتصريح: ٢/ ٢٩٠.

(٢) "شتَّان" اسم فعل ماض، وقال الزجاج: هو مصدرٌ على "فَعْلان". الارتشاف: ٥/٢٣٠٤.

(٣) "سَرْعَان" : سينُه تُفتح وتضمُّ وتُكسر، ونونه تُفتح وتُضم. الارتشاف: ٥/ ٢٣٠٣.

(٤) "رُويد" اسم فعل أمر، صغَّروه تصغير ترخيم، وأقاموه مقام فعله. التصريح: ٢/ ٢٨٧.

(٥) اسم فعل أمر، منقولٌ من مصدر أهمل فعله؛ وفعله المهمل بمعنى "دعْ". التصريح: ٢/٢٨٨.

(٦) اسم فعل أمر منقول من ظرف مكان، يستعمل متعديًا ولازمًا. الارتشاف: ٥/ ٢٣٠٩.

(٧) اسم فعل أمر منقول من جار ومجرور، يتعدَّى بنفسه أو بالباء. السابق: الموضع نفسه.

(٨) المائدة: ١٠٥. ويراجع: التبيان: ١/ ٤٦٥، والدُّر المصون: ٤/ ٤٥٠.

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط، وتداركه الشارح على الحاشية. الهمع: ٣/ ١٠٥.

(١٠) اسم فعل مركب من "حيَّ" و"هل"، معناه: أقبل، أو عجِّل. توضيح المقاصد: ١/ ٢٩٤.

(١١) أثرٌ في مسند الإمام أحمد: ٤٢/٧٧. وعُدِّي "حَيَّهَلًا" بالباء، وحذف المضاف.

لكن على الأول تقول: "حَيْهَلَ الصَّلاة"، بمعنى: ايتِ الصَّلاة.

واعلمْ أنَّ هذه الأسماءَ منها ما هو اسمُ فعلٍ في الأصلِ، كـ"هَيْهَاتَ" ونحوِه، ومنها ما هو منقولٌ عن ظرفٍ أو مجرورٍ، كـ"دونك" و"عليك"، ومنها ما هو منقولٌ عن مصدرٍ، كـ"رُوَيْدَ" و"بَلْهَ"(١).

(النوع العاشر: أفعالٌ ناقصةٌ ترفعُ الاسم) الذي كان قبل دُخُولها مبتدأ، (وتنصِبُ الخبرَ)(٢) الذي كان قبل {دُخُولها أيضًا خبرًا لمبتدأ}(٣)، (وهي ثلاثةَ عشرَ(٤) فعلًا): أولُها (كان)، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(٥)، وتأتي "كَانَ" بمعنى "لَمْ يَزَلْ"(٦)-كهذا المثال-، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾(٧)، وبمعنى "صَارَ"، نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾(٨)، أي: صارتْ هباءً، وبمعنى "وُجِدَ"، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(٩)، أي: وإنْ وُجِدَ، وبمعنى "هو"، نحو: ﴿قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ

---

(١) مثَّل الشارح لكل أنواع اسم الفعل، المرتجل منها، كـ"هيْهَات"، والمنقول: سواء أكان منقولا من ظرف للمكان، نحو: "دُونَك"، أو من جار ومجرور، نحو: "عليْك"، أو من مصدر، سواء أكان فعله مستعملا، نحو: "رُوَيْد"، أو مهملا نحو: "بَلْهَ". التصريح: ٢/ ٢٨٦.

(٢) نقل الشَّارح عبارة الجُرجاني بمضمونها. العوامل المائة: ٥٨. وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح، ووافقه الشارح، وذهب الكوفيون إلى أنها لم ترفع مدخولها، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ونصب الثاني على الحال. الارتشاف: ٣/ ١١٤٦.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط، وتداركه الشارح على الحاشية.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٨١، وزاد: "وَنَى" و"رام" في: شرح التسهيل: ١/ ٣٣٣.

(٥) النساء: ٩٦ .

(٦) معاني الفراء: ٢/ ٤٠٣، والبسيط للواحدي: ٦/ ٣٨٧.

(٧) الأحزاب: ٤٣.

(٨) الواقعة: ٦. ونصُّها في الأصل: (فكانت هباءً منثُورا) ، وهو سهوٌ من المؤلف؛ فقد خلط بين آيتي: (فجعلناه هباءً منثورا) ، و(فكانت هباءً منبثا) .

(٩) البقرة: ٢٨٠. ومعناه: "حدث" في: البسيط: ٤/ ٤٤٧، و"حضر" في: القاموس: ١٢٢٨.

صَبِيًّا﴾[١]، أي: مَنْ هو في المَهْد صبيًّا[٢]، وبمعنى: "يَنْبَغِي"، نحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾[٣]، أي: ما يَنْبَغِي[٤].

(و) ثانيها (صَارَ)، نحوُ: "صارَ زيدٌ عالِمًا".

(و) ثالثُها: (أَصْبَحَ)، تقولُ: "أَصْبَحَ عمروٌ صائِمًا".

(و) رابعُهَا (أَمْسَى)، نحوُ: "أمْسَى زيدٌ غنيًّا".

(و) خامسُها: (أَضْحَى)، نحو: "أَضْحَى خالدٌ قارِئًا"[٥].

(و) سادسُها (ظَلَّ): وتستعملُ للاسْتِمرارِ بالنَّهار، نحو: "ظلَّ بكرٌ ماشِيًا"، وتأتي بمعنى "صَارَ"، قالَ تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[٦]، أي: صارَ وجهُهُ.

(و) سابِعُها (باتَ): وهي للاستمرارِ في الشَّيءِ بالليل[٧]، نحوُ: "باتَ زيدٌ مُصلِّيًا".

(و) ثامنُها: (مَا زَالَ)[٨]، نحو: "مَا زالَ زيدٌ كريمًا".

(و) تاسعُها: (مَا بَرِحَ)، تقولُ: "مَا بَرِحَ بكرٌ جوادً".

(و) عاشرُها: (مَا فَتِئَ)، نحو: "ما فَتِئَ خالدٌ مُصلِّيًا".

(و) الحَادي عشرَ: (مَا انْفَكَّ)[٩]، تقولُ: "ما انفكَّ عمروٌ صَائِمًا"، و"مَا" في هذه الأربعةِ نافيةٌ،

---

(١) مريم:٢٩.

(٢) تفسير السَّمعاني: ٣/٢٨٩، وقيل: زائدةٌ، أو تامةٌ، أو ناقصة. البيان للأنباري: ٢/ ١٢٤.

(٣) آل عمران: ٧٩. ويراجع: تفسير الطبري: ٥/ ٥٢٣.

(٤) انفرد الشَّارح بجمع تلك المعاني اللغوية لـ"كان" من بين شرَّاح العوامل للجرجاني.

(٥) "أَمْسَى" وأَضْحَى" هنا معناهما "صَارَ". شرح المفصل: ٤/ ٣٥٦.

(٦) النحل: ٥٨. ويراجع: الكشاف: ٢/ ٦١٢، والبحر المحيط: ٦/ ٤٥٨.

(٧) قاله الزمخشري في المفصل: ٣٥٣، وردَّه ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٤.

(٨) قيَّد ابن مالك "زَالَ" بكون مضارعها "يزال". شرح التسهيل: ١/٣٣٤.

(٩) "انفكَّ" تُستعمل تامَّة، بمعنى: انفصل، و"خلَّص"، وتُستعمل ناقصة. السابق: ٣/ ١١٥٩.

فتَلِي هذه الأفعالَ الأربعةَ [٨/ ب] النفيَ[١] كما ذُكِرَ، وكذلك تلي شبه النَّفي، وهو النَّهي والدُّعاء[٢]، تقولُ: "لا تَزَلْ ذاكرَ اللهِ"، "لا زالَ جنابُكَ محْرُوسًا"، "لا تنْفَكُّ مشتَغِلًا باللهِ"، "لا انْفَكَّ بيتُكَ عَامِرًا"، "لا تَفْتَأْ عابدًا"، "لا فَتِئَ حُكْمُكَ نافذًا"، "لا تَبْرَحْ قارئًا للعلمِ"،"لا بَرِحَ ربْعُكَ مَأْنُوسًا"[٣].

(و) الثاني عشر(مَا دَامَ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٤]، أي: مدَّة دَوَامي حيًّا[٥]؛ لأنَّ "مَا" هذهِ تكونُ هي وما بعدَها في تأويل المصدر، وهي المُسَمَّاةُ بالمصدريَّة[٦]

(و) الثالث عشر: (لَيْسَ)، وهي نافيةٌ للحالِ لا للاسْتِقْبال[٧]، تقولُ: "ليْس زيدٌ مُنْطلقًا"، أي: الآن.

(و) حُكمُ (ما تصرَّف منهنَّ) من مضارعٍ وأمرٍ ومصدر ووصْفٍ حُكمُ ماضيه، نحو: "يكونُ عمروٌ جالسًا"، و"كنْ زاهِدًا"، وما أشبهَ ذلك[٨].

واعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ في التَّصرُّف على ثلاثةِ أقسام[٩]: قسمٌ يتصرَّفُ إلى مضارعٍ وأمرٍ ومصدرٍ ووصفٍ، وهو:

---

(١) سواءٌ أكان لفظًا أم تقديرًا، واشترط فيها ذلك لأن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره، وهي معناها النفي، فكان لابد من دخول النفي عليها ليحصل الإثبات. شرح المفصل: ٤/٣٦٣.

(٢) وشابَهَا النفي في كونِ المطلوب بهما ترك الفعل؛ وترك الفعل نفي. التصريح: ١/ ٢٣٧.

(٣) شرح شذور الذهب: ٢٤٠.

(٤) مريم :٣١ . فـ "ما" مصدرية ظرفية، والتاء اسم "دامَ"، و"حيًّا" خبرها. التصريح: ١/ ٢٣٧.

(٥) الدُّر المصُون: ٧/ ٥٩٦، والمغني: ٤٠٠.

(٦) المصدرية الظرفية. أوضح المسالك: ١/ ٢٣٣، والتصريح: ١/ ٢٣٧.

(٧) هذا قول جمهور النحويين –ووافقهم الشارح–، وقيل: للنفي مطلقًا، وذهب المبرد وابن السراج إلى أنها قد تنفى في الاستقبال، وقيل غير ذلك. الارتشاف: ٣/ ١١٥٧.

(٨) فمثال المصدر قول الشاعر: بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
ومثال اسم الفاعل قوله: وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

(٩) التصريح: ١/ ٢٣٩، وشرح الأشموني: ١/ ٢٢٨.

"كَانَ"، و"صَارَ"، و"أَصْبَحَ"، و"أَمْسَى"، و"أَضْحَى"، و"ظَلَّ" و"بَاتَ"[١]، وقسمٌ يتصرَّفُ لمُضارعٍ ووصفٍ، دونَ أمرٍ ومصدرٍ، وهو: "زَالَ"، و"بَرِحَ"، و"فَتِئَ" و"انْفَكَّ"[٢]، قسمٌ لا يتصرَّفُ لشيءٍ، وهو "لَيْسَ" بِإِجْماعٍ[٣]، و"دَامَ"–على رأيِ بعضهم[٤]–، وقال المحقِّقُون: تتصرَّفُ لمُضارعٍ فقط[٥].

(فائدة): يجوزُ توسُّطُ خبر هذه الأفعال كلِّها بينها وبين اسْمِها[٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٧]، وقال الشاعر:

لا خيرَ في العَيْشِ[٨]مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[٩]

وقال الآخر:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُوْلُ[١٠]

لا توسُّطُهُ بين نحو "ما" النافية و"زَالَ" و"فتِئَ"، ونحوهما، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: "مَا قَائِمًا زالَ زيدٌ"، و"ما قارِئًا فَتِئَ عمروٌ"، وما أَشْبَهه[١١]،

---

(١) بناءً على أنَّ لها مصادر؛ فمصدر "كانَ": الكوْن والكينونة، ومصدر "أَضْحى، وأمْسى، وأصبح": الإضْحاء، والإمْساء، والإصْباح، ومصدر "صار": الصَّيرورة. التصريح: ١/ ٢٣٩.

(٢) فلم يستعمل منها أمرٌ لأن شرط عملها النفي، والنفي لا يدخل الأمر، ولم يستعملْ منها مصدرٌ لعدم دلالتها على الحدث عند البصريين. التصريح: ١/ ٢٣٩.

(٣) لأنها أشبهت الحروف في كونها لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلَّقها. التصريح: ١/ ٢٣٩.

(٤) هذا مذهب الفراء، وجزم به ابنُ مالك، وتبعهُ كثير من الْمُتَأَخِّرين. الهمع: ١/ ٤٢٢.

(٥) فهي ممَّا يتصرَّفُ تصرُّفًا ناقصًا؛ فقد أُثبت لها مضارعٌ، هو "يَدُوم". التصريح: ١/ ٢٣٩.

(٦) هذا مذهب البصريين، ومنعه الْكُوفِيُّونَ، ومنعه ابْن معط فِي "دامَ"، وهو مخالف للقياس وللإجماع، ومنعه ابْن درسْتوَيْه في "ليْس"؛ وهو محجُوج بِالسَّمَاعِ. الارتشاف: ٣/ ١١٦٨.

(٧) الروم: ٤٧. فـ"حَقًّا" خبرُها، و"نَصْرُ" اسمُها: إعراب النحاس: ٣/ ١٨٨، والتبيان: ٢/١٠٤١.

(٨) انفرد الشَّارح بتلك الرِّواية –فيما اطَّلعتُ عليه–، والمشهُور في روايته: "لا طِيب للعيشِ".

(٩) من البسيط، وقائله مجهول، يراجع في: تخليص الشواهد: ٢٤١، والدرر: ١/ ٤٢٩.

(١٠) من الطويل، للجلاج الحارثي، وقيل: للسَّموأل. تخليص الشواهد:٢٣٧، والخزانة:١٠/ ٣٣١.

(١١) مما توسَّط فيه الخبر بين "ما" النافية والنواسخ الأربعة، وقد أجازه الأكثرون، وهو الصحيح، ومنعه بعضهم، وتبعهم الشَّارح. الارتشاف: ٣/ ١١٧١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٩٧.

وأما تقديمُ خبر هذهِ الأفعال عليها فإنْ كانَ اسمَ استفهامٍ وَجَبَ، نحو: "أينَ كانَ زيدٌ؟"، و"مَتَى كانَ القتال[١]؟" وإنْ كانَ غيرَ ذلك جاز تقديمُه[٢]، تقولُ: "راكِعًا كانَ زيدٌ"[٣]، وقالَ الشَّاعر:

..... وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ[٤]

وكذا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ عليها[٥]، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ﴾[٧]، وما ذُكِرَ من تقديمِ الخبرِ أو معمولِه هذا في غير "دَامَ" و"لَيْسَ"، أما "دَامَ"، فلا يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها ولا معمولُه بإجْماع[٨]، وأما "لَيْسَ" فكذلك عند جمهورِ البصريّين[٩]، لكن يجوزُ تقديمُ معمولِ خبرِها عليها إذا كانَ جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١٠]، فـ"يومَ" معمولٌ للخبر، الذي هو [٩/أ] "مَصْرُوفًا"، واسمُها مستترٌ فيها، يعودُ على العذابِ[١١].

(النوع الحادي عشر: أفعال المُقاربة، ترفعُ اسمًا، وهي) أفعال المقاربة

---

(١) ووجب تقديم الاستفهام للزومِه الصَّدارة. الارتشاف: ٣/ ١١٦٩، والهمع: ١/ ٢٢٨.

(٢) لم يذكر الشارح حالة الامتناع، وذلك إن كان واجب التوسيط أو التأخير. الارتشاف:٣/ ١١٦٩.

(٣) أجاز ذلك الكسائي والفراء، ولم يسمع ذلك عن العرب. الارتشاف: ٣/ ١١٧٠.

(٤) عجز بيتٍ من ملحة الإعراب للحريري، صدره: مِثَالُهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ. الملحة: ٥٢.

(٥) بدليل الآيتين التاليتين؛ فـ"إياكم"و"أنفسكم" معمولان لخبر"كان"، وقد تقدَّما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، قاله البصريون، ورُدَّ قولهم بأنه غير لازم. التصريح: ١/٢٤٤.

(٦) سبأ: ٤٠. ويراجع: التبيان: ٢/ ١٠٧٠، والبحر المحيط: ٨/٥٥٦.

(٧) الأعراف: ١٧٧. الدُّر المصون: ٥/ ٥١٩.

(٨) منع جمهور النحويّين تقديم خبر "ما دام" عليها وعلى "ما" معًا. توضيح المقاصد:١/ ٤٩٦.

(٩) من متأخِّريهم، وذهب متقدِّمُوهم إلى جوازه، ونُسب القولان إلى سيبويه.الارتشاف:٣/ ١١٧٢.

(١٠) هود: ٨.

(١١) التبيان للعكبري: ٢/ ٦٩٠. وقد اسْتُدِلَّ بالآية على جَوَازِ تَقْدِيمِ خبر "لَيْسَ" عليها، فقيل: تَقَدُّمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقَدُّمِ الْعَامِلِ، ورُدَّ ذلك بأمور تراجع في: البحر المحيط: ٦/ ١٢٧.

تعمل عمل "كانَ"، ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبر، لكن بشرْط أنْ يكونَ خبرُها فعلاً مضارعًا(١) مُؤَخَّرًا عنها، مقترنًا بـ"أنْ" في بعضها(٢)، وعددُها (أربع)(٣):

الأول: (عَسَى)، نحو: "عسَى زيدٌ أنْ يقومَ"، قالَ تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ (٤).

(و) الثاني: (كَادَ) نحو: "كَادَ زيدٌ أنْ يقومَ"، وقالَ تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ [يَفۡعَلُونَ]﴾ (٥) .

(و) الثالث (كَرَبَ) (٦)، قالَ الشَّاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ(٧) .....

(و) الرابع (أَوْشَكَ)، تقولُ: "أَوْشَكَ زيدٌ أَنْ يقومَ"، وقال- صلَّى اللهُ عليه وسلَّم-: (كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)(٨).

واعْلمْ أنَّ "عَسَى" و"أَوْشَكَ" الأَكْثَرُ فيهما أنْ يقْتَرِنَ خبرُهما بـ"أَنْ"(٩)، و"كَادَ" و"كَرَبَ" الأكثرُ ألا يقْتَرِنَ خبرُهُما بـ"أنْ"(١٠)، واللهُ أعْلم.

---

(١) الارتشاف: ٣/ ١٢٢٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥١٥.

(٢) يقترنُ بـ"أنْ" وُجوبًا مع الفعلين "حرى واخْلوْلق"، وغالبًا مع "عسى وأَوْشكَ"، وقليلاً مع "كاد وكرب"، ويتجرَّدُ منها مع أفعال الشُّروع. أوضح المسالك: ١/ ٢٩٧.

(٣) بتذكير العدد مع أنَّ المعدود مذكر، وهو جائز؛ لأنه محذوف. التصريح: ٢/ ٤٤٨. وعدَّها الشريف في عوامله سبعة: ٤١، والعصامي ستة عشر: شرح رسالة الإعراب: ٧١٧.

(٤) البقرة: ٢١٦. و"عسى" تامَّةٌ، و"أَنْ تَكْرَهُوا" في موضع رفع فاعلها. البحر المحيط: ٢/٣٨٠.

(٥) البقرة:٧١. وما بين الحاصرتين زيادةٌ يتَّضحُ بها وجهُ الاستشهاد. يراجع البحر: ١/ ٤١٦.

(٦) المشهور في "كَرَبَ" فتح الراء، وقد حكي كسرها. توضيح المقاصد: ١/ ٥١٩.

(٧) من الخفيف، وتمامه: حِيْنَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوْبُ. جاء بلا نسبة في: تخليص الشواهد: ٣٣٠، ونُسب لرجل من طيِّئ، أو لكلْحبة اليربُوعي في: المقاصد النحوية: ٢/ ٦٩٥.

(٨) رواهُ النعمان بن بشير بلفظ: (كَرَاعٍ .. أن يواقعهُ) في: صحيح البخاري (٥٢) : ١/٢٠.

(٩) لأنَّ "عَسَى" من أفعال الرجاء، فالقياسُ وجوب اقتران خبرها بـ"أنْ". الارتشاف: ٣/ ١٢٢٤.

(١٠) لأنهما يدلان على شدَّة مُقاربة وقوع الفعل، فقلَّ اقترانُ خبرهما بها. التصريح: ١/ ٢٨٢.

(النوع الثاني عشر: أفعالُ المدحِ والذَّم، {وهي}[١] ترفعُ اسم الجنس المعرَّفِ بالألفِ واللام)[٢] أي: بـ"أَلْ" الجنسيَّة، أو ترفعُ ما أُضيفَ إلى المعرَّف بها، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، أي: الجنة، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٤]، أي: النار، "ساءَ غلامُ القومِ زيدًا"[٥]، أو مُضمرًا مُفسَّرًا بنكرةٍ بعدهُ منصوبةٍ على التَّمييز، نحو: "نِعْمَ قومًا معْشَرُه"[٦]، ففي "نِعْمَ" ضميرٌ مستترٌ يُفسِّرهُ " قوْمًا معْشَرُه"، وكذا: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[٧]، ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[٨]، والمرفوعُ في هذهِ كلّها فاعلُ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" و"سَاءَ" مثلاً".

(وهي) أي: أفعال المدح والذم (أربع[٩]: "نِعْمَ"، و"بِئْسَ"، و"سَاءَ"، و"حَبَّذَا")، أما "نِعْمَ" و"بِئْسَ" فهما[١٠] لإنْشاءِ المدحِ والذَّمِّ مبالغةً[١١]، تقولُ: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" إذا بالغْتَ في مدحه، و"بِئْسَ الرجلُ عمروٌ"، إذا بالغْتَ في ذمِّه، فإنْ أردْتَ الماضي قلْتَ: "قدْ كانَ زيدٌ نعْمَ الرَّجُل"، أو المستقبل تقول: "سيكونُ زيدٌ نعْمَ الرَّجُل"، و"سَاءَ" مثلَ "بِئْسَ"[١٢]، نحو: "ساءَ الرجلُ زيدٌ"،

---

(١) زيادةٌ يستقيم بها السِّياق، من نصِّ العوامل للجرجاني: ٦١.

(٢) تصرَّف الشَّارح في عبارة الجُرجاني. العوامل: ٦١. وواضحٌ أنَّ الجرجاني قال بمذهب المتأخِّرين في أنَّ المعرِّف هو لام التعريف، بينما خالفه الشَّارح وقال بقول سيبويه فيه.

(٣) النحل: ٣٠. ويراجع: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٤٩، والدُّر المصون: ٧/ ٢١٥.

(٤) الزمر: ٧٢. ويراجع: الفريد للهمذاني: ٥/٤٧٣.

(٥) فرفعت "ساءَ" ما أُضيفَ إلى مضافٍ إلى المُعرَّفِ بها، ودمج الشَّارح هذا النوع مع سابقه.

(٦) من أمثلة ابن مالك في ألفيته: ١٢٩.

(٧) الكهف: ٥٠. ففاعل "بِئْسَ" ضمير مستتر يُفسِّرهُ "بدلًا". البحر المحيط: ٧/ ١٩٠.

(٨) الأعراف: ١٧٧. و"مَثَلًا" تَمْيِيزٌ لفاعل "سَاءَ"، وهو ضمير مستتر. البحر المحيط: ٥/ ٢٢٦.

(٩) جاز تذكير العدد لأنَّ المعدود محذوف، أو اعتدادًا بلفظ الجمع. التصريح :٢/٤٥١.

(١٠) مذهب البصريين أنهما فعلان جامدان، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان. التبيين: ٢٧٤.

(١١) المفصل: ٣٦١، والتصريح: ٢/ ٧٥.

(١٢) "سَاءَ" متصرِّف، ضمِّن معنى" "بئس" فصار جامدًا مماثلاً لها معنىً وحكمًا.السابق:٢/٨٦.

و"حَبَّذَا" مثلَ "نِعْمَ"(١)، والأَكْثرُ في "حَبَّذَا" أنَّ الفاعلَ هو "ذَا"، والمرفوعُ بعدُ هو المخْصُوصُ بالمدْحِ، نحوُ: "حَبَّذَا الرجلُ خالدٌ"(٢)، وقدْ تأتي "حَبَّذَا" للذَّمِّ إنْ تقدَّمَها "لا"(٣)، نحوُ قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا(٤)

(النوع الثالث عشر: أفعالُ الشَّكِّ واليقين، تدخلُ) أي: هذه الأفعالُ (على اسْمين)، أي: على الجملةِ الاسْميَّةِ، المبتدأ والخبر (ثانيهما عبارةٌ عن الأول، تنصِبُهُما) معًا على أنَّهما مفعولان لها(٥)، (وهي) أي: أفعالُ الشَّكِّ (سبعٌ)(٦): الأول: (حَسِبَ) وهو للشَّكِّ(٧)، نحو: "حَسِبْتُ زيدًا قائمًا"، قالَ تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾(٨)، وقال الشَّاعر:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً(٩) [٩/ ب] عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا(١٠)

---

(١) في الدلالة على المدح العام، ولكنَّ "حبَّ" تزيد عليها بإشعار أنَّ الممدوح محبوبٌ وقريب من القلب، ولذا جعل فاعله "ذا" ليدل على الحضور في القلب. شرح التسهيل: ٣/ ٢٦.

(٢) قال بذلك الخليل وسيبويه، وذهب المبرد إلى أنهما تركبا وصارا اسمًا، وذهب الأخفش إلى أنهما تركبا وصارا فعلاً، والصحيح القول بعدم التركيب. الارتشاف: ٢/ ٢٠٥٩.

(٣) فتحصل موافقة "بئس" معنى. التسهيل: ١٢٩. قيل: ولكنَّ دخولها على "حبَّذا" مشكل؛ لأنَّها لا تدخل على ماضٍ جامد، ولا تعمل إلا في اسم جنس، ولا تكون غير مكررة. التصريح: ٢/٨٨.

(٤) في المخطوط: "هما"، وهو تحريف. والبيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه: ٢٩٢، ونسب إليه في الدُّرر:٢/ ٢٨٧، وإلي كَنْزَةَ أُمِّ شَمْلَةَ الْمِنْقَرِيِّ في: المقاصد النحوية: ٤/ ١٥١٢.

(٥) هذا قول الجمهور، وقال الفراء: ثانيهما منصوبٌ على التشبيه بالحال. التصريح:/ ٣٥٨.

(٦) بتذكير العدد مع أنَّ المعدود مذكر، وهو جائز؛ لأنه محذوف. السابق: ٢/ ٤٤٨.
وقد تصرَّف الشَّارح في عبارة الجرجاني تصرُّفًا كبيرًا. العوامل المائة: ٦٢.

(٧) أي: عدم التَّيقُّن، وهو الأغلب فيها، وقد تُستعمل في المتيقَّن .الارتشاف: ١/ ٣٦٢.

(٨) سورة النور: ١١.

(٩) في المخطوط: "حشيمةً"، وهو مجانبٌ للصواب، وتصويبه من مراجع الهامش التالي.

(١٠) من الطويل، لزفر بن الحرث الكلابي، ينظر في: المقاصد النحوية: ٢/ ٨٣٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٣٠، وشرح أبياته: ٧/ ٣٣٠.

(و) الثاني (ظَنَنْتُ)، وهي للشَّكِّ في الظَّاهر، وفي الباطن تحْتَملُ اليقين[١]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [٢]، ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[٣]، ومثالُ الأول قولُ الشَّاعر:

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِيَا[٤] .....

(و) الثالث (عَلِمْتُ) وهو لليقين، نحو: "عَلِمْتُ زيدًا قائِمًا"، وقدْ يأْتي بمعنى ظَنَّ"[٥]، كما في قولِه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[٦]، وقالَ الشَّاعرُ:

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ فانْبعَثَتْ إِلَيكَ بي وَاجِفَاتُ[٧] الشَّوْقِ والأَمَل[٨]

(و) الرابع: (رَأَيْتُ) بمعنى: اعتقدتُ[٩]، لا بمعنى: أبصرتُ، وهو لليقين أيضًا[١٠]، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[١١]، قالَ الشَّاعرُ:

---

(١) المشهورُ استعمالُها في الرُّجحان وعدم اليقين، وقد تستعمل قليلًا في المتيقَّن، ورُدَّ ذلك بأنه غير مشهور في لسان العرب. الارتشاف: ٤/ ٢١٠٠.

(٢) الحاقة: ٢٠. و"ظَنَنْتُ" أي: أَيْقَنْتُ، ولو كان ظَنًّا فيه تجويزٌ لكانَ كُفْرًا. البحر: ١٠/٢٦١.

(٣) سورة التوبة : ١١٨. قال الزمخشريُّ: أَيْ: عَلِمُوا، وقال ابنُ عطية: أَيْقَنُوا. البحر: ٥/ ٥١٩.

(٤) صدر بيتٍ من الطويل، عجزه: فَعَرَّدَتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا. جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢/ ٨٠، والمقاصد النحوية: ٢/٨٣٤.

(٥) الغالب في "عَلِمَ" إفادتُها لليقين، وقد ترِدُ للرُّجْحان، وتنصب مفعولين. التصريح: ١/ ٣٦٢.

(٦) الممتحنة :١٠. وأطلق العلم على الظَّنِّ الغالب. البحر المحيط: ١٠/ ١٥٨.

(٧) في المخطوط: "واجبات"، بالباء المعجمة، وهو تحريف.

(٨) من البسيط، جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢/ ٧٨. ويؤخذُ على الشَّارح تمثيله به لإفادة "علم" للرُّجحان، مع اقتضاء السِّياق إفادَتها لليقين، وهو ما أيَّده جلُّ شُرَّاحه.

(٩) يقصد: إفادتها للرُّجحان كـ"ظنَّ"، وإنْ كانت بهذا المعنى فمذهب الفارسي أنها تنصب مفعولا واحدًا، ومذهب غيره أنها تنصب مفعولين. الارتشاف: ٤/ ٢١٠٢.

(١٠) وتنصب مفعولين، وإفادتُها لليقين هو الغالب، أما للرُّجْحان فقليل. الارتشاف :٤/٢١٠٢.

(١١) المعارج: ٦، ٧. ومثَّل الشارح بالآية الثانية منهما لدلالة "رَأَى" على اليقين ، ويلاحظ أن "رأى" في الآية الأولى أفادت الرُّجحان، فاجتمع المعنيان في الآيتين. الارتشاف: ٤/ ٢١٠٢.

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا[١]

(و) الخامس: (خِلْتُ)، وهو بمعنى: ظننت[٢]، قال الشاعر:

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُم ضَمِنًا أَشكُو إِلَيكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ[٣]

(و) السادس: (وَجَدْتُ) وهو لليقين، نحو: "وجدتُ عمرًا مصلِّيًا"، قال تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[٤]

(و) السابع: (زَعَمْتُ) وهو للشَّك والاعْتقاد[٥]، قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [٦]، وقال الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ..... [٧]

(فائدة): اعلم أنَّ لهذه الأفعال ثلاث حالات: الحالة الأولى: إعمالها، وهو الأصل[٨]، الحالة الثانية: إلغاؤها، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا[٩]، وهو جائز، ويكون ذلك لضعفها: إما بتوسُّطها بين اسمها وخبرها، نحو: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ"، لكنَّ الإعمالَ هنا أقوى[١٠]، وإمَّا بتأخُّرها عنهما، نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ"،

---

(١) من الوافر، نُسب لخِدَاش بن زهير العامريّ في المقاصد النحوية: ٢/٨٢٢.

(٢) الغالبُ في "خال" إفادتُه للرُّجحان كـ"ظنَّ"، وقد يفيد اليقين، وهو نادر. التصريح: ١/ ٣٦٢.

(٣) من المنسرح، جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١/ ٣٣٥، وشرح أبيات المغني: ٦/٢٢٢. واستشهد به الشَّارح على مجيء "خِلْتُ" بمعنى: ظننتُ؛ وقيل: "خِلْتُ" فيه بمعنى: أيْقنتُ.

(٤) المزمل: ٢٠. ووَجَدَ" بمعنى "عَلِمَ" اليقينيَّة، ونصبت مفعولين. التصريح: ١/ ٣٥٩.

(٥) "أي: الرُّجحان، قال السِّيرافي: الزَّعم قولٌ مقرونٌ باعتقاد". توضيح المقاصد:١/ ٥٥٦.

(٦) التغابن: ٧. و"أنْ" وما في حَيِّزها سدَّ مسدَّ مفعولي "زَعَمَ". الكشاف: ٤/٥٤٨.

(٧) صدر بيتٍ من الخفيف، لأبي أميّة أوْس الحنفي، عجزه: "إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا". يراجع في: تخليص الشَّواهد: ٤٢٨، والمقاصد النحوية: ٢/ ٨٣٢، وشرح شواهد المغني:٢/٩٢٢.

(٨) والإعمال ثابتٌ لها جميعًا: الجامد منها والمتصرّف، والقلبيُّ والتَّصييري، أما الحكمان الباقيان فيختصَّان بالقلبي المتصرّف. توضيح المقاصد:١/ ٥٥٨، والتصريح: ١/ ٣٦٩.

(٩) على سبيل الجواز لغير مانع. شرح التسهيل: ٢/ ٨٨، والارتشاف:٤/٢١٠٦ .

(١٠) لأنَّ هذه الأفعال لفظيَّة، والابتداء معنوي، واللفظي أقْوى من المعنوي. التصريح: ١/ ٣٧٠.

والإلغاءُ هنا أقوى[١]، ولا يجوزُ إلغاءُ عمل هذه الأفعال مع تقدُّمها على الصحيح[٢]؛ فلا تقول: "ظننتُ زيدٌ قائمٌ" بالرفع، خلافًا للكوفيّين[٣].

الحالة الثالثة: وجوب تعليق هذه الأفعال، وهو إبطال عملها لفظًا لا محلًا[٤]؛ وذلك لمجيء ستة أشياء بعدها[٥]:

الأول: مجيءٌ ما له صدر الكلام[٦]، كـ"لام" الابْتداء[٧]، نحو: "ظننتُ لزيدٌ قائمٌ".

الثاني: مجيءُ "ما" النافية، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [٨].

الثالث: مجيءُ "إنْ" النافية[٩] أيضًا، نحو: "علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ".

الرابع: مجيءُ همزة الاستفهام، نحو: "علمتُ أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ"[١٠].

الخامس: مجيءُ "لا" النافية[١١]، نحو: "علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ".

السادس: كونُ أحدِ مفعوليْ هذه الأفعال

---

(١) وهو الأرجحُ بلا خلاف؛ لضعفِ العامل بتأخُّره. السابق: الموضع نفسه.

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين، ولم يكن بدٌّ من إعمالها لأنّ المقتضِى لإعمالِها قائمٌ، وليس هناك ما يُسوِّغ إلغاء عمله. شرح المفصل: ٤/ ٣٢٩، والارتشاف: ٤/ ٢١٠٧.

(٣) ومعهم الأخفش، والزُّبيدي، وابن الطَّراوة، والإعمال عندهم أرْجح. الارتشاف: ٤/ ٢١٠٨.

(٤) على سبيل الوجوب، وسُمي تعليقًا لأنه إبطالٌ للعمل في اللفظ مع تعلُّق العامل بالمحل، وسبب بُطلان إعماله في اللفظ اعتراضُ ما له صدر الكلام. التصريح: ١/ ٣٧٠.

(٥) وسبب التعليق كونُ المعمول تالي استفهام، .. أو تالي لام الابتداء أو القسم أو "مَا" أو "إنْ" النافيتين أو"لا") . شرح التسهيل: ٢/٨٨.

(٦) يُؤخذُ على الشَّارح هنا أنَّ عبارته مُوهمةٌ اقتصار ما له صدرُ الكلام على "لام" الابتداء، مع أنَّ المذكورات السِّتة كلَّها ممَّا له الصَّدارة في الكلام. شرح المفصل: ٤/ ٣٣١.

(٧) لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيدًا، نحو: "لزيد منطلق". شرح التسهيل: ٢/ ٢٦.

(٨) الأنبياء: ٦٥. و"علمتَ" معلَّقة، والجملةُ سدَّت مسدَّ مفعوليها. البحر المحيط: ٧/٤٤٩.

(٩) في جواب قسمٍ ملفوظ به أو مقدَّر. التصريح: ١/ ٣٧٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣٦٨.

(١٠) كلام صورته الاستفهام فقط؛ فلا يستفهمُ عمَّا أُخبر بعلمه. توضيح المقاصد:١/ ٥٦٣.

(١١) في جواب قسمٍ ملفوظ به أو مقدَّر، ولم يعدُّها المغاربة من المعلِّقات. التصريح: ١/ ٣٧٢.

اسمَ استفهام[١]، نحو: "علمتَ أيُّهم أبُوك"؟[٢]

واعلم أنه يجوز حذف مفعوليْ "ظنَّ" وأخواتها، وكذا أحدهما، لكن بدليل[٣]، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٤]، فحذف مفعوليْ "زَعَمَ"؛ لأنَّ التقدير: تزعمونَهُم شركاء[٥]، أما لغير دليل فلا يجوز[٦]، والله أعلم.

(والقياسيةُ منها) أي: من العوامل اللفظيَّة (سبع[٧] عوامل):

الأول: (الفعل)، وهو ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مختص[٨] (على الإطلاق) أي: سواءٌ أَكانَ لازمًا أم متعدِّيًا، ثلاثيًا أم رباعيًّا، معتلًا أم صحيحًا[٩]، نحو: "قام زيدٌ"، و"ضرب عمروٌ بكرًا"، و"أكرمَ زيدٌ عمرًا"[١٠]، و"كسوْتُ زيدًا ثوبًا"، و"أعطيتُ عمرًا درهمًا"[١١]، و"أريتُ زيدًا عمرًا منطلقًا"[١٢]، و"باع زيدٌ ثوبًا"،

---

(١) سواء كان الاسم مبتدأ ، أم خبرًا، أم مضافًا إليه المبتدأ. السابق: الموضع نفسه.

(٢) لمْ يذكر الشَّارح "لام" القسم ضمن المعلِّقات خلافًا لابن مالك، وقد قال أبو حيان: "وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المُعلِّقات". الارتشاف: ٤/ ٢١١٤.

(٣) حذفُ مفعولي أفعال القلوب اختصارًا- أي: لدليلٍ يدلُّ عليهما- جائزٌ بالإجماع، أما حذف أحدهما اختصارًا فأجازه الجمهور، ومنعه ابنُ ملكون وطائفة، ورُدَّ قولهم. التصريح: ١/ ٣٧٨.

(٤) سورة القصص: ٦٢.

(٥) وحُذف مفعولاها اخْتِصَارًا؛ لدلالة ما قبلَها على حذْفِهما. التبيان: ١/ ٤٨٧.

(٦) يلاحظ إجمال الشَّارح وعدم تمييزه بين حكم حذف مفعولين وحذف مفعول واحد، والتفصيل أن حذفُ مفعوليْ أفعال القلوب اقتصارًا منعه سيبويه والأخفش والجرمي، وأجازه الأكثرون، وأما حذفُ أحدهما اقتصارًا فممتنعٌ بالإجماع. التصريح: ١/ ٣٧٨.

(٧) ذكَّر الشَّارحُ العدد مع المعدُود الجمعي مراعاةً للفظه، وهذا جائزٌ وفاقًا لمذهب الكسائي والبغداديّين. الارتشاف: ٢/٧٥١، والتصريح: ٢/ ٤٥١.

(٨) أي: معنىً وزمان معيَّن. الحدود للأبذي: ٤٤٠، وشرحها للفاكهي: ٩٥.

(٩) المعتلُّ: ما وُجد فيه حرفٌ أو حرفا عِلّة، والصَّحيح ما خَلا من ذلك. الشافية: ٩.

(١٠) هذه الأمثلة للثلاثي: أولُها للمعتلِّ اللازم، والأخيران للصحيح المُتعدِّي لمفعول واحد.

(١١) هذان مثالان للفعل الثلاثي المعتل المتعدِّي لمفعولين، أولهما مجرَّد، والآخر مزيدٌ بحرف.

(١٢) هذا مثال للفعل المعتل المتعدِّي لثلاثة مفاعيل، وهو ثلاثيٌّ مزيد بحرف.

وسارَ عمروٌ فرسخًا"[١].

(و) الثاني: (اسم الفاعل)، وهو ما دلَّ على حدثٍ وفاعلِه[٢]، [١٠/ أ] جاريًا مجرى الفعل في إفادتي الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال[٣]، وهو على ضربين:

إما مقترن بـ"ألْ" الموصولة، فيعملُ ماضيًا وحالاً واستقبالاً[٤]، نحو: "جاء الضاربُ زيدًا أمس"، وكذا: "الآن" و"غدًا"، وإما مجردٌ عنها، فلا يعملُ ماضيًا، ويعمل حالًا واستقبالًا؛ بشرط اعتماده[٥] على استفهام[٦]، نحو: "أضاربٌ زيدٌ[٧] عمرًا؟"، أو نفي[٨]، نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا"، أو على موصوف، ويكون هو الصفة، نحو: "جاء زيدٌ ضاربٌ عمرًا"، و"مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا"[٩]، وقد يُحذفُ ذلك الموصوف نحو:

---

(١) هذان المثالان للفعل الثلاثي المُعتل: أوَّلهما متعدٍ لمفعول، وثانيهما ناصبٌ لتمييز.

(٢) الكافية: ٤٠، وشرح الحدود للفاكهي: ١٨٦.

(٣) اسم الفاعل العامل عمل الفعل هو الجاري مجرى المضارع لفظًا ومعنى؛ أمّا اللفظُ فلجريانه عليه في حركاته وسكَناته، وأما المعنى فلإفادتهِ الحال أوالاستقبال. شرح المفصل: ٤/ ٨٤.

(٤) لأنَّ "ألْ" موصولة، "وضاربٌ" وقع موقع "ضَرَبَ" إن أُريد به المُضي، أو "يَضْرِب" إن أُريد به غيره، والفعل يعملُ في جميع الحالات، فكذا ما وقع موقعه. التصريح: ٢/١١.

(٥) اكتفى الشَّارح هنا بذكر شرطٍ واحد، وله شروطٌ أخرى، وهي: كونه للحال أو للاستقبال، وألا يوصف، وألا يصغَّر، خلافًا للكسائي في الأخيرين. شرح الأشموني: ٢/٢١٦، والشرط المذكور هو قول جمهور البصريين، ولم يقل به الأخفش والكوفيون. الارتشاف: ٥/٢٢٧١.

(٦) اسْمًا أو حرفًا، ظاهرًا أو مُقدَّرًا. الهمع: ٣/ ٦٨. وقد مثَّل الشَّارح للاستفهام بحرفٍ ظاهر.

(٧) كُتب على هامش المخطوط: "يجوز في "زيدٍ" أنْ يكون فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، وأن يكون مبتدأً والوصفُ خبرًا مقدَّمًا".

(٨) صريحٍ -كمثال الشَّارح-، أو مؤوَّل، نحو: "غيرُ مضيّعٍ نَفسه عَاقل". الهمع: ٣/ ٦٨.

(٩) مثَّل الشَّارح بمثالين للاعتماد على موصوف، أولهما: معتمدٌ على ذي حال، والآخر معتمدٌ على موصوف، فأدرج المعتمد على ذي الحال في المعتمد على الموصوف، وهذا جائزٌ؛ باعتبار أنَّ الحال صفةٌ في المعنى. توضيح المقاصد: ٢/ ٨٥٠.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾[١]، أي: صنفٌ مختلفٌ ألوانه[٢]، أو بكونه خبرًا، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[٣]، ونحو: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا"، و"كان قيسٌ محبًا للعلماء"، و"ظننتُ عمرًا ضاربًا خالدًا"[٤]، ويجوز تقديم مفعوله عليه، نحو: "زيدًا عمروٌ ضاربٌ"، وتوسيطهُ نحو: "زيدٌ عمرًا ضاربٌ"[٥]، فإن أردتَ بهذا المُجرَّد عن "الْ" معنى المُضي أجريتهُ مُجرى الأسماء في الإضافة، ولم يجز تنوينُه، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ"[٦].

(و) الثالث (اسم المفعول)، وهو ما دلَّ على حدثٍ ومنْ وقعَ عليه[٧]، كـ: "مضرُوب"، و"مُكرَم"، ونحوِهما، يعملُ عملَ المبنيِّ للمفعُول[٨]، ويُشترطُ ما اشترط لاسم الفاعل[٩]، فإنْ كان من فعلٍ يتعدَّى لواحدٍ رفعهُ، نحو: "زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ"، وقد يضافُ إلى مرفوعهِ، نحو: "محمودُ المقاصدِ الورعُ"[١٠]؛ إذ الأصل: "الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ"، فأُضيفَ "محمود" -الذي هو اسم مفعول- إلى "المقاصد" المرفوع به، وصار المرفوعُ به في هذا المثال ضميرًا عائدًا إلى "الورع"، وهو الضمير الذي كانت "المقاصدُ" مضافةً إليه،

---

(١) سورة فاطر: ٢٨.

(٢) "مختلفٌ" صفةٌ لموصوفٍ محذوف هو مبتدأ، والجارُّ قبلَه خبرُه. البحر المحيط: ٩/ ٢٩.

(٣) سورة الطلاق: ٣.

(٤) مثَّل الشارح بأربعة أمثلةٍ لوقوعه خبرًا معتمدًا على مخبرٍ عنه، فوقع في الآية خبرًا لـ"إنَّ"، وفي الثاني خبرًا لمبتدأ، وفي الثالث خبرًا لـ"كانَ"، وفي الرابع مفعولًا ثانيًا لـ"ظنَّ"، وأصله خبر.

(٥) فيعملُ عملَ الفعل؛ لقوَّة مُشابَهته له لفظًا ومعنى. شرح المفصَّل: ٤/٨٦.

(٦) أي: لم يجُز إعمالُه عمل فعله الماضي مع كونِه بمعناه؛ لعدم مُشابهته إيَّاه لفظًا، خلافًا للكسائي؛ فقد أجاز إعماله عملَ فعله الماضي، وتبِعه هشام وابن مضاء. شرح التسهيل: ٣/ ٧٥.

(٧) أمالى ابن الحاجب: ٢/ ٥٢٩، وشرح الحدود للفاكهي: ١٨٩.

(٨) أي: يعملُ عمل الفعل الذي لم يسمَّ فاعله؛ فيرفع نائب الفاعل. توضيح المقاصد: ٢/ ٨٦٠.

(٩) أي: إنْ كان" مقرونًا "بـ"أل" عمل مطلقًا، وإن كان مجرَّدًا" منها عمل بشرطين: الاعتماد، وكونه للحال أو الاستقبال. السابق: الموضع نفسه، والتصريح: ٢/ ٢٢.

(١٠) من أمثلة ابن مالك في ألفيته: ٣٩.

نُقِلَ فجُعِلَ فاعلًا، وصارت "المقاصدُ" فضلةً[١]، فإمَّا يُجرُّ بالإضافة كالمثال، أو يُنصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به[٢].

أو كان فعلهُ ممَّا يتعدَّى لأكثر من واحدٍ رُفع الأول على أنه نائب الفاعل، ونُصب الباقي، نحو: "المُعطَي كفافًا يكتفي"[٣]، فالمرفوعُ بـ "المُعْطَى" ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى "ال"، و"كفافًا" مفعول ثانٍ، و"يكتفي"[٤] خبر "ال"[٥].

(و) الرابع (المصدر)، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل[٦]، يعملُ عملَ فعله، يرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان متعدِّيًا، نحو: "أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا"[٧]، وإعمالُه منونًا أقْيس[٨]، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾[٩]، ومضافًا أكثر[١٠]، وإضافتهُ إلى الفاعل أكثرُ منها إلى المفعول[١١]، ومثال المضاف: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[١٢]،

---

(١) أي: تحوَّل إسناد اسم المفعول "محمود" من المرفوع إلى الضمير المضاف إليه، وهو الهاء، فاستتر في "محمود"، وعُوِّض منه "أل" على رأي الكوفيين، فنصب. التصريح: ٢/ ٢٤.

(٢) وأصلُ هذه الأوجه الرفع، ثم تفرَّع عنه النصب، وعن النصب الجر. السابق: الموضع نفسه.

(٣) من أمثلة ابن مالك في ألفيته: ٣٩.

(٤) في المخطوط: "تكتفي" بالتاء المثنَّاة الفوقيَّة، وهو تصحيف.

(٥) باعتبار أنها اسم موصول موافقةً الجمهور، وهو الصحيح، وهي عند المازني حرفٌ موصول، وعند الأخفش حرفُ تعريف. توضيح المقاصد: ١/٤٣٤، والتصريح: ٢/٢٣.

(٦) هذا تعريف ابن الحاجب في الكافية: ٤٠، والأمالي: ٢/٥٣٥.

(٧) لا يعمل المصدر عمل فعله إلا إذا كان مقدَّرًا بـ"أنْ" والفعلِ، ولذلك عمل في المثال المذكور عمل فعله؛ لأنَّ التقدير: "أن ضَرَبَ زيدٌ عمرًا". شرح المفصل: ٤/ ٧٣.

(٨) وأجازه البصريون، ومنعه الكوفيون. توضيح المقاصد: ٢/ ٨٤٠، والهمع: ٣/ ٥٨.

(٩) البلد:١٤،١٥. فـ"إطعامٌ" مصدر، و"يتيمًا" مفعوله. إعراب ثلاثين سورة: ٩١.

(١٠) وهو متفقٌ عليه، ولا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين. الارتشاف: ٥/ ٢٢٥٨.

(١١) فإضافة المصدر إلى فاعله مع وجود المفعول جائزة، وهو الأرجح، وأجاز سيبويه والجمهور إضافته إلى مفعوله مع وجود فاعله، وقيل: لا يجوز ذلك إلا في الشِّعر. الارتشاف: ٥/ ٢٢٥٨.

(١٢) البقرة: ٢٥١. وهذه قراءة نافعٍ وعاصم، مصدرًا لـ"دَافعَ". السبعة لابن مجاهد: ١٨٧.

وأما إعمال المُحلَّى بـ"ال" فضعيف[١]، بل لا يكونُ إلا في الشِّعر[٢].

(و) الخامس: (الصفة المُشبَّهة) باسم الفاعل[٣]، وهي: ما صِيغ لغير تفضيلٍ من مصدر فعلٍ قاصرٍ لنسبة الحدثِ إلى الموصُوفِ به على جهة الثُّبوت[٤]، فلذا لا يكونُ للماضي المنقطع ولا للاستقبال، بل للحال الدَّائم[٥]، فإنْ أُريد بها معنى الحدوث {حُوِّلَت}[٦] إلى بناء اسم الفاعل، نحو: "زيدٌ فارحٌ بك"، فـ"فارحٌ" حُوِّل من "فَرِح"[٧]، وقد تكونُ جاريةً على لفظ المُضارع، والأكثرُ عدمُ جريانها عليه[٨]، كالموضوعةِ من الثلاثي، من نحو: "حَسُن"، و"كَرُم"[٩]، وليس معنى جريانِها على الفعلِ المضارعِ أنْ توافقهُ في حركاتهِ وسكناته بعينها، بل أنْ يُوجد [١٠/ ب] فيها مثل ما فيه مُبهمًا[١٠]، وهي تعملُ عمل اسم الفاعل المُتعدِّي لواحدٍ، فتنصبُ معمولها -الذي هو فاعلُها في المعنى-

---

(١) أي: في القياس؛ لبُعده عن مشابهة الفعل؛ لدخول "أل" عليه، ولذا اختلف في إعماله على أقوال: فأجازه سيبويه، ومنعه الكوفيون، وأجازه الفارسي على قبح. توضيح المقاصد:٢/٨٤٠.

(٢) ومنه قول الشَّاعر: ضعيف النِّكَايةِ أعداءَهُ يخال الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

(٣) في الأصل: "بالفعل"، وهو تحريف، وما أثبته هو المشهور في كتب النحويين. يراجع: شرح المفصل: ٤/١٠٦، وشرح التسهيل: ٤/٨٩. وتشبهه في: الدَّلالة على الحدث وفاعله، والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، وشرط الاعتماد حال تجرُّده من "أل". التصريح: ٢/٤٨.

(٤) الكافية: ٤١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ١٩٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٤٦.

(٥) لأنها لم تُوضع لإفادة معنى الحدوث، بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت، -كما ذكر الشَّارح-، بخلاف اسم الفاعل. توضيح المقاصد: ٢/ ٨٧٥.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادةٌ يستقيم بها السِّياق.

(٧) شرح ابن الناظم: ٣١٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٧٦.

(٨) أي: في حركاته وسكناته. التصريح: ٢/ ٤٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٤٧.

(٩) فإنها ليست مجاريةً لـ" يحسُن، ويكرُم"، ونُسب إلى الزمخشري وابن الحاجب القول بأنها لا تكون إلا غير مجارية، ورَدَّه ابن مالك بأنَّ مُوازنتَها للمضارع قليلة إنْ كانت من ثلاثي، ولازمةٌ إنْ كانت من غيره". التسهيل: ١٣٩، والارتشاف: ٥/ ٢٣٤٧، والتصريح: ٢/ ٤٩.

(١٠) أي: تقابل حركة بحركة وسكون بسكون، دون لزوم توافُقها في الأعيان. التصريح: ٢/ ٤٩.

على التشبيهِ بالمفعول- إن كان معرفةً، نحو: "زيدٌ حسنٌ وجهَهُ"، أو تجرُّهُ على الإضافة، نحو: "زيدٌ حسنُ الوجهِ" أو "وجهُ الأبِ"(١).

واشتُرط لعملها كاسمِ الفاعل ما اشتُرط له(٢)، لكن تخالف في ثلاثة(٣) أمور:

الأول: أنها لا تعملُ إلا في الاسمِ المُؤَخَّر السَّببي(٤)، أي: المُلتبسِ بضمير الموصوف لفظًا، نحو: "حَسَنٌ وجهُهُ"(٥)، أو معنًى، نحو: "حسنِ الوجهِ"، فـ"أَلْ" هنا عوضٌ عن الضمير المُضاف إليه(٦)، أو الاسمِ المُضافِ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف، نحو: "حسنٌ وجهُ أبيه"(٧)، أو إلى الاسم المُعرَّفِ بـ"الْ" والإضافة، نحو: "حسنٌ وجهِ الأبِ"(٨) أو مُجرَّدًا عنهما وثمَّ ضميرٌ مقدَّر، نحو: "حسنٌ وجهًا"، أي: وجهًا منهُ، أو المُضافِ إلى مجرَّدٍ وثمَّ أيضًا ضميرٌ معه، "حسنٌ وجهَ أبٍ"(٩)، أي: منهُ (١٠). الثاني: ألا(١١) يتقدَّمَ معمولُها عليها إلا إذا كانَ جارًا ومجرورًا،

---

(١) أي: بإضافة الصفة إليه. وهناك وجهٌ ثالثٌ أغفله الشَّارح، وهو رفعُ الصفة المُشبَّهة معمولها على الفاعلية، وقال الفارسي: بل على الإبدال من ضميرٍ مستتر فيها. شرح ابن الناظم: ٣١٩.

(٢) من وجوب الاعتماد وكونها بمعنى الحال، قيل: وينبغي عدم اشتراط الثاني؛ لأنَّه من ضرورة وضعها؛ إذْ هي دالة وضعا على الثُّبوت، والثُّبوت دالٌ على الحال. شرح الأشموني: ٢/٢٤٧.

(٣) ألمح الشارح إلى ثلاثة فروقٍ قبيل تلك الثلاثة، وهي: أنها لا تُصاغُ إلا من فعلٍ لازم، ولا تكونُ إلا للحال الدائم، وقد تكونُ جاريةً أو غير جارية على المضارع. التصريح: ٢/ ٤٨.

(٤) بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يعمل في السَّببي والأجنبي. توضيح المقاصد: ٢/ ٨٧٧.

(٥) "وجهُه" معمولٌ سببيٌّ مرفوع؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف. التصريح: ٢/٥٠.

(٦) وافق الشَّارح قول الكوفيين، في أنَّ "أَلْ" في "الوجه" عوضٌ عن الضمير المضاف إليه، وليس هناك حذف، ورُدَّ ذلك بأنه قد صُرِّح بالضمير مع "أل". شرح الأشموني: ٢/٢٥٥.

(٧) الأحسن رفعُه، ونصبُه وجرُّه ضعيفان. السابق: الموضع نفسه.

(٨) الأحسنُ جرُّه، ونصبُه ضعيف، ورفعُه قبيح. شرح الأشموني: ٢/٢٥٥.

(٩) يحسنُ نصبُه وجرُّه، ويقبحُ رفعُه. شرح الأشموني: ٢/٢٥٥.

(١٠) ذكر الشَّارح الصور السِّتة لمعمول الصفة المُشبَّهة، وجاءت كل أمثلته لها حال تنكيرها، وكلها من الصور الجائزة الحسنة. التصريح: ٢/٥٣.

(١١) في المخطوط: "أنْ لا"، بفصلهما، والصواب وصْلهما. أدب الكاتب: ٢٣٩.

نحو: "زيدٌ بك فرحٌ"(١)، و"في دار عمرو جذْلانٌ"(٢). الثالث: أنه لا يُفصل بينها وبين معمولها إلا بالظرفِ أو عديلِه(٣).

واعلم أنَّها تكونُ مجردةً عن "ألْ" ومصحوبةً بها، وكذلك معمولُها، ويكونُ(٤) أيضًا مضافًا وغيرَ مضافٍ، كما مرَّ ذلك(٥)، وصورُها ومسائلُها كثيرةٌ جدًّا(٦).

(و) السادس: (كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى اسمٍ آخر)، فإنَّ الاسم الأول يجرُّ الثاني على الإضافة(٧)، فإنْ كان الأولُ نكرةً والثاني معرفةً اكتسب الأول تعريفًا(٨)، نحو: "غلامِ زيدٍ"(٩)، أو الثاني نكرةً أيضًا اكتسبَ تخصيصًا(١٠)، نحو: "غلام رجلٍ"؛ لأنه اختصَّ بأنه لرجلٍ لا لامْرأة.

والإضافة المعنويَّة(١١) منها ما يتقدَّرُ

---

(١) وعملت فيه الصفة المشبَّهة –وفي نحوه من: الظرف والحال والتمييز– لما فيها من معنى الفعل، وهو الحدث. التصريح: ٢/٥١، وحاشية الصبَّان: ٣/٨.

(٢) في المخطوط: "جذلانٌ في دارِ عمرو"، والصَّوابُ تقديمُ الجار والمجرور؛ ليستقيم المثال، ولعل الشارح نقله عن ابن الناظم، وقد مثَّل به لغير ما أراده الشارح، ولكنه مثَّل به لعمل الصفة المُشبهة في معمولها–الجار والمجرور– حال تأخُّره. شرح ابن الناظم: ٣١٩.

(٣) وهو الجار والمجرور، وخالف الشَّارح بهذا قول الجمهور. التصريح: ٢/ ٥١.

(٤) في المخطوط" يكونُ" بإهمال نقط الياء المثنَّاة التحتية، وهو تصحيف.

(٥) في الصفحة السَّابقة من البحث.

(٦) أوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة المُشبهة مع معمولها إلى أربع عشرة ألف ومائتين وست وخمسين صورة. التصريح: ٢/ ٥٤.

(٧) وافق الشارح قول سيبويه؛ لاتِّصال الضمائر بالمضاف، ولا تتَّصل إلا بعاملها، وقال الزجاج: مجرور بمعنى "اللام"، وقال السُّهيلي وأبو حيَّان: مجرورٌ بالإضافة. التصريح: ١/ ٦٧٤.

(٨) في المخطوط " معرفةً"، وما أثبته أوْلى، ويؤيِّدُه السِّياق بعد ذلك.

(٩) فإضافة "غلام" إلى "زيد" أكسبته التعريف، فصار معرفةً بالإضافة. شرح المفصل: ٢/ ١٢٦.

(١٠) المراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف. المغني: ٦٦٣، والتصريح: ١/ ٦٧٧.

(١١) هي المفيدة تعريف المُضاف، أو تخصيصه، أو تخصيصه دون تعريفِه. التصريح: ١/ ٦٧٨.

باللام[١]، وتكونُ للملك حقيقةً، نحو: "غلامُ زيدٍ"[٢]، أو مجازًا[٣]،نحو: "زيدُ عمروٍ"، و"رجلُ بكرٍ"، وللاستحقاق نحو: "سرج الدَّابَّة"[٤]، ومنها ما يتقدَّرُ بـ"مِنْ"، نحو: "ثوبُ خزٍّ"، و"بابُ ساجٍ"، و"خاتمُ حديدٍ"، أي: ثوبٌ من خزٍّ[٥].

(و) السابع (الاسم التَّام)[٦] وهو عامل التَّمييز[٧]، وتمامُه بحصول واحدٍ من أربعة أشياء[٨]: التَّنوين، أو نون التَّثنية[٩]، أو نون الجمع، أو الإضافة، نحو: "عندي رطلٌ زيتًا"[١٠]، و"منوانِ سمنًا"، و"عشرون[١١] دينارًا"، و"ملؤُ الإناءِ عسلًا"، فهذهِ قد عملتْ كلُّها في تمييزها النصب[١٢]، والتمييزُ فيه مُضمَّنٌ معني "مِنْ"[١٣]، نحو: "رطلٌ من زيتٍ"،

---

(١) ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة تكونُ بمعناها أو بمعنى "منْ" –ووافقهم الشَّارح–، وذهب الجرجانيُّ إلى أنها تكون بمعنى "في"، وأيَّده ابن مالك. الارتشاف: ٤/ ١٨٠٠.

(٢) والإضافة هنا بمعنى لام التملُّك لأنَّ المضاف إليه يقبلُ التملُّك، ويمكنُه إيَّاه. المغني: ٢٧٥.

(٣) المراد بالمجاز هنا: شبه التمليك أو الاختصاص. الجنى: ١٠٥، ومصابيح المغاني: ٣٧١.

(٤) قد يُقال: هذا مثالٌ للاختصاص، ويمكن الاعتذار للشَّارح بأنَّ الاستحقاق نوعٌ من الاختصاص؛ لأنَّ من استحقَّ شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص. الجنى: ٩٦.

(٥) وقُدِّرت الإضافة فيها بمعنى "من" لأنَّ المضاف بعضٌ من المضاف إليه، ويصلحُ الإخبار به عنه، فالثوب بعض الخز، ويصحُّ قولك: "الثوبُ خزٌّ". التصريح: ١/ ٦٧٥.

(٦) أي: المُبهم، ولـه أربعة أنواع: العدد–صريحًا أو مكنيًّا–، والمقدار، ويشمل المساحة والكيل والوزون، وما يُشبهه فيها، وما كان فرعًا للتَّمييز. الارتشاف: ٤/ ١٦٢٧، والتصريح: ١/ ٦١٩.

(٧) مراده بالتَّمييز هنا: التَّمييز الرافع إبهام اسمٍ، دون الرافع إجمال نسبة. التصريح:١/ ٦١٧.

(٨) أغْفل الشارح نوعًا خامسًا ذكره ابن مالك، وهو: شبْه نون الجمع. شرح التسهيل: ٢/ ٣٨١.

(٩) في المخطوط: "التقييد"، وهو تحريف، والتصويب من التسهيل: ١١٤.

(١٠) مثَّل الشَّارح للتنوين الظاهر فقط، ومثال المُقدَّر: "زيدٌ أكثر مالاً". شرح التسهيل: ٢/ ٣٨١.

(١١) مثَّل به الشَّارح لنون الجمع، والصواب أنَّ نونَه نونُ شبه الجمع، وهو المُلحق به، أما نون الجمع فمثالُها نحو: "بالأخْسرينَ أعمالا". شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٠، والارتشاف: ٤/ ١٦٣٠.

(١٢) توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٧.

(١٣) ولذلك يجوزُ دخول "منْ" على ما كان تمييزًا بعد تمام الاسم. الارتشاف: ٤/ ١٦٣٢.

وما أشْبه ذلك[١].

(والمعنويَّة[٢] منها) أي: من المائة العامل (عددان)، أي: اثنان:

أحدهما: (العامل في المبتدأ، وهو) أي: الرَّافع للمبتدأ (الابتداء)[٣]، وهو تجرُّد المُبتدأ عن العوامل اللفظيَّة[٤]، وقيل: بل هو الاهتمامُ بالشَّيء، وجعله مبتدأ في صدر الجملة[٥] لفظًا أو تقديرًا[٦].

(و) ثانيهما: (العاملُ في الفعل المضارع) أي: الرَّافع له، (وهو وقوعُه موقع الاسم)، نحو: "زيدٌ يقومُ"، وزيدٌ يضربُ" من قولك: "زيدٌ ضاربٌ"، و"زيدٌ قائمٌ"، فهو مرفوعٌ لأنه صحَّ أنْ وقعَ خبرًا، وهو موضعُ الاسمِ بالأصالة، هذا قولُ سيبويه[٧] [١١/ أ]، وهو مذهب البصريّين[٨]، وتبِعهم جماعةٌ[٩] كالمُصنِّف[١٠]، وهو ضعيفٌ[١١]؛ لأنَّهم إنْ أرادوا وقوعَه في الموضع الصَّالح للاسم لزِمَ أنْ يرتفع الفعلُ بعد "إنْ" الشَّرطية[١٢]،

---

(١) ممَّا أوردهُ الشَّارح من أمثلةٍ بعد هذا المثال المذكُور.

(٢) وهي ما لا تُدْرِكُ ولا يُتلفَّظُ بها باللِّسان، بل تُفهم بالجنان. التحقيق: ٦.

(٣) وافق الشارح -تبعا للمصنف- مذهب البصريّين، أما الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر، وقيل: رافعه ما في نفس المتكلّم من الإخبار عنه. الإنصاف: ١/ ٣٨.

(٤) المفصَّل: ٤٣، والتَّعريفات للجُرجاني: ٧، والتَّوقيف على مُهمَّات التَّعاريف: ٣٥.

(٥) الكلِّيَّات للكفوي: ٣٠.

(٦) وهو ما دخل عليه حرفٌ زائدٌ أو شبهُه، فالزائد نحو قوله: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) ، وشبهُه نحو قولك: "رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه". شرح التسهيل: ١/ ٢٦٧، والتصريح: ١/ ١٩٠.

(٧) الكتاب: ٣/١٠.

(٨) غير الأخفش والزَّجاج. الإنصاف: ٢/ ٤٤٨، والتصريح: ٢/ ٣٥٦، والهمع: ١/٥٩١.

(٩) منهم: صاحب المقتضب: ١/٢، والأصول: ١٤٦/٢، والإيضاح: ٧٧، والمفصَّل: ٣٢٣.

(١٠) قال بذلك في: العوامل المائة: ٦٤، والمقتصد: ٢/ ١٠٤٦.

(١١) ضعَّف الشَّارح اختيار المصنِّف؛ إتباعًا لابن مالك في: شرحه الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٩.

(١٢) فهو موضعٌ صالحٌ للاسم في الاستعمال. تمهيد القواعد: ٨/ ٤١١٩.

وهو ممتنعٌ(١)، أو في موضعٍ هو للاسْم بالأصالة: سواءٌ استُعمِلَ فيه الاسمُ، كـ "يقومُ زيدٌ"؛ فإنَ الفعلَ هنا وقعَ موقعَ المبتدأ(٢)، أو مُنعَ من الاستعمالِ فيهِ كـ "جعلَ زيدٌ يتكلَّم"(٣)، لزِمَ ألا يرتفعَ الفعلُ بعد "لو" وحروف التَّحضيض، وهو ممتنعٌ(٤)، فعُلِمَ أنَّ الأصحَّ ما عليه الجمهور(٥)، وفاقًا للفرَّاء(٦)، من أنه مرفوعٌ بنفس التَّجرُّد من العواملِ اللفظيَّة الجازمة والنَّاصبة، لا أنَّ الرافعَ حروفُ المضارعةِ، خلافًا للكسائيّ(٧)، ولا نفس المُضارعةِ، خلافًا لثعلب(٨)، والتَّجرُّد صفةٌ وجوديَّةٌ؛ لأنَّهُ الإتيانُ بالفعلِ على حالتِهِ الأولى، قبلَ أنْ يدخُلَ عليهِ ناصبٌ أو جازمٌ(٩)، وهو المعنى الذي أُعْرِب لهُ، أي: [فليس](١٠) وقوعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ هو المعنى الذي من أجلهِ [جاءَ](١١) الفعلُ المضارعُ معربًا،

---

(١) لأنَّ "إنْ" الشَّرطية أُمُّ أدوات الشَّرط، وكلها تجزمُ المضارع بعدها، أما الاسم الواقع بعدها فترفعه على أنه فاعل لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا. شرح المفصل: ٤/٢٦٤، والتصريح: ١/ ٤٠٣.

(٢) تكملة شرح التسهيل: ٤/٥.

(٣) لأنه موضعٌ ليس للاسْم في الاستعمال. السابق: الموضع نفسه.

(٤) تكملة شرح التسهيل: ٤/٦.

(٥) نُسب هذا القول للأكثرين في: الإنصاف: ٢/٤٤٨، ولحُذَّاق الكوفيين في: توضيح المقاصد:٣/١٢٢٨. وقد اختاره الشَّارح تبعًا لاختيار ابن مالك إياه في: التسهيل: ٢٢٨.

(٦) نُسب إليه في: شرح المفصل: ٤/٢١٩. وتنظر ترجمة الفراء في: إنباه الرواة: ٤/٧.

(٧) نُسب إليه في: توضيح المقاصد:٣/١٢٢٨. ورُدَّ بأن جزء الشَّيء لا يعمل فيه. التصريح: ٢/٣٥٧. وتنظر ترجمة الكسائي في: طبقات النحويين: ٥٩، وإنباه الرواة: ٢/٢٥٦.

(٨) نُسب إليه في: توضيح المقاصد:٣/١٢٢٨. ورُدَّ بأنَّ المضارعة اقتضت إعرابه عمومًا، ولكن لا بدَّ لكل نوعٍ من الإعراب من عاملٍ خاصٍّ يقتضيه. التصريح: ٢/٣٥٧. وتنظر ترجمة ثعلب في: طبقات النحويين: ٧٤، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣.

(٩) نسب هذا القول إلى ابن مالك في: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٨، وشرح الأشموني: ٣/١٧٨، وبه رُدَّ على اعتراض ابن يعيش بأنَّ التجرُّد أمرٌ عدمي. شرح المفصل: ٤/٢٢٠.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

(١١) ينظر الهامش السابق.

وهذا على مذهبِ مَن سبق(١)، وقدْ علمْتَ ما فيهِ(٢).

(فهذه مائةُ عاملٍ لا يستغنِي عنها كلُّ طالب علم)، وهذا آخرُ ما تيسَّرَ على هذه المقدِّمة تحريرهُ، وتمَّ بحمدِ اللهِ تحبيرُه(٣)، أسألُ اللهَ تعالى من فضلهِ العميمِ أنْ ينْفعَ بهِ كلَّ طالبٍ، فهو الجوادُ الكريم، والحمدُ لله أولاً وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، حمدًا يُوافي نعمَهُ ويُكافئُ مزيدهُ، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد، خاتم الأنبياءِ والمرسلين، وعليهم وعلى آل كلٍ وصحبهم أجمعين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، أبدًا إلى يوم الدِّين، آمين.

قالَ مؤلِّفُهُ -رضي الله عنه، ونفعَ به وبعلومهِ- : كانَ تمامُ تحريرِ تأليفهِ ضحى يوم الخميس، ثاني عشر من شهر شوَّال، عام خمسٍ وأربعين وتسعمائةٍ من الهجرةِ النَّبويَّة.

---

(١) نسبه الشارح إلى سيبويه، والبصريين، والجرجاني. التحقيق: الصفحة السابقة.

(٢) ردَّه الشارح بما ردَّه به ابن مالك: التحقيق: الصفحة السَّابقة.

(٣) يُقال: "حَبَّرتُ الشَّيْءَ تَحْبِيراً": أي: حَسَّنْتَه تحسينًا. اللسان (حبر) : ١٥٧/٤.

خاتمةُ البحث

الحمدُ لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد، فأودُّ أنْ أشيرَ- في نهاية بحثي- إلى بعض النَّتائج التي توصَّلْتُ إليها خلال دراستي لفكر ابن فهد، وتحقيقي لمخطوطه، وهي كما يلي:

١) تمثَّلت قيمة تحقيق شرحه في كونه إحياءً لأحد شروح "العوامل المائة" للجرجاني التي كانت مفقودة ومندثرة، وإكمالًا لسلسلة شروحها المطبوعة.

٢) أنَّ هذا الشرح يعدُّ خير دليلٍ، وأصدق شاهدٍ على أن ابن فهد المكي لم يكن عالمًا بالفقه والحديث فقط، بل كان نحويًا مجيدًا، وقد جاء هذا البحث ليُظهر جانبًا من جوانب علمه التي لم يُعرف بها.

٣) تمثَّلت مظاهرُ منهج ابن فهد المكي في: عنايته بذكر الحدود والتعريفات النحوية، والاهتمام بضبط الصِّيغ، والعنايةِ بالتمثيلِ والاسْتشهادِ لكلِّ ما يذكُره، والاهتمام بإعرابِ الأمثلةِ إعرابًا مجملاً أو تفصيليًّا، وبيان تعدُّد التوجيهات الإعرابية، وتذييل الشَّرح بذكر فوائد أو طرف تكون وسيلةً لتوضيح بعض الأحكام، وذكر بعض الخلافات، والعناية بذكر الفروق النحوية .

٤) وافق ابن فهد المكي الجمهور في اثنتي عشرة مسألة، ولم يخالفهم إلا في مسألةٍ واحدة، ويُعدُّ بصريَّ الاتِّجاه؛ فقد وافق البصريين في إحدى عشرة مسألة، بينما لم يوافق الكوفيين إلا في خمس مسائل.

٥) مثَّل السَّماعُ المرتبة الأولى في الأصول النَّحويةِ المُعتمَد عليها في الشَّرح، وجاء الاستشهادُ بشواهد آيات القرآنِ الكريم في المرتبةِ الأولى كذلك، فقد بلغتْ مائةً وثلاثةً وثمانين شاهدًا، أما شواهدُ الشِّعر التي استدلَّ بها في مسائل النحو وقضاياه فجاءت في المرتبة الثانية بعد القرآن؛ إذْ بلغتْ ثمانيةً وأربعين بيتًا شعريًّا فقط.

٦) أظهر البحث جوانب شخصية ابن فهد، تلك التي تمثلت في بيان أساليبهِ في الاختيار والترجيح، وانفراداتِه، وموقفِه من الجُرجاني: إما بالمُخالفة له، أو الاستدراك عليه، أو التماس العُذر له.

٧) لاحظ الباحثُ على شرح ابن فهد المكي-رحمه الله- بعضَ الأمورِ التي يمكنُ أخذُها عليه، فنبَّهَ إليها-من باب الأمانة العلميّة-، وكلُّها أمورٌ لا تنقصُ من قدْر الشَّرح، ولا تُقَلِّلُ من قدْر ومكانةِ صاحبه، فالكمالُ للهِ وحده.

*****

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

ثانياً: المخطوطات:

١) العوامل في النحو لعبد القاهر الجرجاني- ثلاث نسخ بجامعة الملك سعود، أرقامها: (١٥٤٣)، (٤٩٥٠)، (٥٠٠١).
٢) نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث وبعْد" للشيخ محمد الزَّهار العزيزي- مكتبة مكة – رقمها (١٣٣).

ثالثا: الكتب المطبوعة:

١) ائتلاف النُّصرة للزبيدي- تح/ الجنابي- عالم الكتب- ط١- ١٩٨٧م.
٢) إحراز السَّعد بمسائل "أمَّا بعد" للجوهري-مكتبة العصرية-ط١، ١٤٣٢هـ
٣)الارتشاف لأبي حيَّان-رجب عثمان- الخانجي بالقاهرة- ط١-١٩٩٨م.
٤) الأزهية للهروي- تح/الملوحي- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٩٩٣م.
٥) أسرار العربية للأنباري -دار الأرقم- ط ١- ١٩٩٩م.
٦) الأصول لابن السَّراج-تح/ الفتلي- مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه- دار الكتب المصرية- ١٩٤١م.
٨) إعراب القراءات السبع لابن خالويه-دار الكتب العلمية-ط١-٢٠٠٦.
٩) إعراب القرآن للنَّحَّاس- دار الكتب العلمية-بيروت- ط١-١٤٢١هـ.
١٠) أمالي ابن الحاجب تح/ فخر قدارة- دار الجيل- بيروت-١٩٨٩ م.
١١) أمالي ابن الشجري-الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهرة- ط١-١٩٩١.
١٢) الإنصاف للأَنْبَاري-المكتبة العصرية- ط ١-٢٠٠٣م.
١٣) الأنموذج للزمخشري- تح/ سامي المنصور- ١٩٩٩م.
١٤) البحر المحيط لأبي حيَّان-تح/ صدقي جميل- بيروت- ١٤٢٠ هـ.

١٥) بغية الوعاة للسيوطي–محمد أبو الفضل–المكتبة العصرية– بيروت.
١٦) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري–طه عبد الحميد– ١٩٨٠م.
١٧) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة– دار الكتب العلمية، بيروت– ١٩٧٣م.
١٨) التبيان للعكبري– تح/ علي البجاوي– عيسى البابي الحلبي.
١٩) التبيين للعُكبري–تح د/العثيمين–دار الغرب– ط١–١٩٨٦م.
٢٠) تحصيل عين الذهب للشنتمري–زهير سلطان–بيروت–ط٢–١٩٩٤م.
٢١) تخليص الشَّواهد لابن هشام–تح/عباس الصالحي– ط١–١٩٨٦ م.
٢٢) التذييل والتكميل لأبي حيَّان–حسن هنداوي–ط١– ٢٠١٣م.
٢٣) التسهيل لابن مالك– تح/ محمد بركات– دار الكتاب العربي–١٩٦٧م.
٢٤) التَّصريح للأزْهري– دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان– ط ١–٢٠٠٠م.
٢٥) تعليق الفرائد للدَّمَاميني– تح د/محمد المفدَّى– ط ١– ١٩٨٣م .
٢٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش–على فاخر–القاهرة–ط١– ١٤٢٨هـ.
٢٧) توجيه اللُّمع لابن الخبَّاز–فايز دياب– القاهرة– ط٢– ٢٠٠٧
٢٨) توضيح المقاصد للمرادي–دار الفكر–ط١– ٢٠٠٨م.
٢٩) الجمل للزجاجي– علي توفيق الحمد–مؤسسة الرسالة–ط١–١٩٨٤م.
٣٠) الجنى الداني للمُرادي– قباوة–دار الكتب العلمية–ط١–١٩٩٢م.
٣١) حروف المعاني للزَّجاجي–علي توفيق الحمد–بيروت– ط١– ١٩٨٤م.
٣٢) خزانة الأدب للبغدادي–عبد السلام هارون–القاهرة– ط٤– ١٩٩٧م.
٣٣) الخصائص لابن جنِّي– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ط ٤.
٣٤) خلاصة الأثر للمحبي–دار صادر– بيروت.
٣٥) الدُّر المصون للسَّمين الحلبي– تح/ أحمد الخراط– دار القلم، دمشق.
٣٦) الدرر اللوامع للشنقيطي– تح/ محمد باسل عيون السود– ١٩٩٩م.

٣٧) رصف المباني للمالقى–الخرّاط– دار القلم– دمشق– ط٣–٢٠٠٢م.
٣٨) سر صناعة الإعراب لابن جني–دار الكتب العلمية–ط ١– ٢٠٠٠م.
٣٩) الشافية لابن الحاجب– تح/صالح عبد العظيم–القاهرة–ط١–٢٠١٠م.
٤٠) شذرات الذهب لابن العماد–تح/الأرناؤوط–بيروت– ط١–١٩٨٦ م.
٤١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي– دار الفكر، القاهرة ١٩٧٤م.
٤٢) شرح أبيات المغني للبغدادي–عبد العزيز رباح–دار المأمون– بيروت.
٤٣) شرح الأُشموني–دار الكتب العلمية–بيروت– ط ١– ١٩٩٨م.
٤٤) شرح التسهيل لابن مالك–عبد الرحمن السيد–دار هجر–ط١–١٩٩٠.
٤٥) شرح الحُدود للفاكهي– المتولي الدميري، القاهرة– ط ٢– ١٩٩٣م.
٤٦) شرح الشافية للرضي–محمد نور الحسن، بيروت – لبنان–١٩٧٥م.
٤٧) شرح الشيخ خالد لعوامل الجرجاني–بدراوي زهران–دار المعارف– ط٢.
٤٨) شروح العوامل– تح/ إلياس قبلان– بيروت– لبنان– ط١–٢٠١٠م.
٤٩) شرح المُفصل لابن يعيش–إيميل يعقوب–بيروت– ط١–٢٠٠١م.
٥٠) شرح ابن الناظم– تح/محمد باسل–دار الكتب العلمية–ط١–٢٠٠٠م.
٥١) شرح شواهد المغني للسُّيوطي –تح/ أحمد كوجان– ١٩٦٦ م.
٥٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك– هريدي– مكة– ط١– ١٩٨٢م.
٥٣) شَوَاهِد التَّوضيح لابن مالك– تح د/ طَه مُحسِن– ط ١– ١٤٠٥هـ.
٥٤) الضوء اللامع للسخاوي– منشورات دار مكتبة الحياة– بيروت– لبنان.
٥٥) طبقات النحويين للزبيدي– محمد أبو الفضل– دار المعارف–ط ٢.
٥٦) علل النحو للورَّاق–تح/ محمود الدرويش– الرياض– ط ١– ١٩٩٩م.
٥٧) عمدة الحفاظ للسمين–محمد باسل–دار الكتب العلمية–ط١–١٩٩٦.
٥٨) العوامل المائة للجرجاني– دار المنهاج بجدة– ط ١–١٤٣٠هـ.

٥٩) غاية النهاية لابن الجزري-برجستراسر-مكتبة ابن تيمية- ١٣٥١هـ.
٦٠) الفتح المبين لابن حجر-أحمد جاسم- دار المنهاج- ط١- ٢٠٠٨م.
٦١) فهرس الفهارس للكتاني-إحسان عباس- بيروت-ط٢- ١٩٨٢م.
٦٢) الكافية لابن الحاجب-تح د/ صالح الشاعر- القاهرة- ط١-٢٠١٠ م.
٦٣) الكامل للمبرِّد-تح/ محمد أبو الفضل- القاهرة- ط٣- ١٩٩٧م.
٦٤) الكتاب لسيبويه-تح/عبد السلام هارون- القاهرة- ط٣-١٩٨٨م.
٦٥) الكشَّاف للزَّمخشري- دار الكتاب العربي- بيروت- ط ٣- ١٤٠٧ هـ.
٦٦) الكواكب السائرة للغزي- دار الكتب العلمية، بيروت-ط ١- ١٩٩٧م.
٦٧) لسان العرب ابن منظور- دار صادر -بيروت-ط ٣-١٤٤١هـ.
٦٨) اللامات للزَّجاجي- تح/ مازن المبارك- دمشق- ط٢-١٩٨٥م.
٦٩) اللباب للعُكبري -تح/ عبد الإله نبهان- دمشق- ط ١-١٩٩٥م.
٧٠) اللمحة لابن الصَّائغ- الصَّاعدي-المدينة المنورة-ط١- ٢٠٠٤م.
٧١) اللمع في العربية لابن جني-فائز فارس- دار الكتب الثقافية -الكويت.
٧٢) المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة-بيروت-ط١- ١٤٢٢هـ.
٧٣) مدرسة الكوفة ومنهجها- مهدي المخزومي- ط ٢- ١٩٥٨م.
٧٤) المُرْتجل لابن الخشَّاب- تح/ علي حيدر- دمشق١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
٧٥) المساعد لابن عقيل-محمد بركات-جدة- ط ١- ١٤٠٥هـ.
٧٦) مصابيح المغاني للمُوزَعِي-عائض العمري-ط١- ١٩٩٣م.
٧٧) معاني الحروف للرماني-عبد الفتاح شلبي-جدة- ط٢-١٩٨١م.
٧٨) معانى القرآن للأخْفَش- هدى قراعة- القاهرة- ط ١- ١٩٩٠م.
٧٩) معاني القرآن للزَّجَّاج-شلبي- عالم الكتب – بيروت- ط ١- ١٩٨٨م.
٨٠) مغني اللبيب لابن هشام- مازن المبارك- دمشق- ط ٦-١٩٨٥م.

٨١) مفاتيح الغيب للرَّازي- دار إحياء التراث – بيروت- ط ٣- ١٤٢٠هـ.
٨٢) المفصل للزَّمخشري تح/ علي بو ملحم- بيروت- ط١- ١٩٩٣م.
٨٣) المقاصد الشَّافية للشَّاطبي-العثيمين- جامعة أم القرى- ط١-٢٠٠٧م
٨٤) المقاصد النحوية للعَيْني-علي فاخر- القاهرة – ط ١-٢٠١٠ م.
٨٥) المقتصد للجرجاني- كاظم بحر المرجان-دار الرشيد-ط١-١٩٨٢م.
٨٦) المقتضب للمبرِّد- تح/ عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب – بيروت.
٨٧) نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي- دار الكتب العلمية – بيروت- ط١-١٩٩٢م.
٨٨) همع الهوامع للسُّيوطي-تح/ عبد الحميد هنداوي- التوفيقية – مصر.

خامساً: بحوث المجلات العلميَّة:

١)أسلوب أما بعد" د/أيمن غباشي -حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية- العدد (٣١) - مجلد (٣).
٢)شرحُ رسالةِ "الإعْرابِ عن عوامِلِ الإعْرابِ" للعِصَاميّ للباحث: أحمد إبراهيم أبو الوفا- مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة- عدد (٣٨)-٢٠١٩م.
٣) وسائل الفئة للعَيْني -العامودي- الجامعة الإسلامية- عدد (٢)- م(٥)- ١٩٩٧م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	**ملخص**	١٠٧٩
٢-	**Abstract**	١٠٨٠
٣-	**المقدِّمة**:	١٠٨١
٤-	**تمهيد**: **ترجمة ابن فهد المكِّي**:	١٠٨٣
٥-	**المبحث الأول**: **دراسة المخطوط**: **ويشمل أربعة مطالب**:	١٠٨٥
٦-	**المطلب الأول**: **منهج ابن فهد في المخطوط**.	١٠٨٥
٧-	**المطلب الثاني**: **اتِّجاهُه النحوي**.	١٠٨٦
٨-	**المطلب الثالث**: **مظاهر شخصيته النحوية**	١٠٩٢
٩-	**المطلب الرابع**: **ما يُؤْخذ على الشارح**.	١٠٩٣
١٠-	**المبحث الثاني**: **التحقيق**: (**واشتمل على**: **مقدِّمة التحقيق**، **وتضمَّنت**:	١٠٩٦
١١-	**أولاً**: **نسبة المخطوط لابن فهد المكي**.	١٠٩٦
١٢-	**ثانياً**: **وصف نسخة المخطوط**.	١٠٩٦
١٣-	**ثالثا**: **منهجي في التحقيق**.	١٠٩٧
١٤-	**رابعاً**: **وصف مقدمة المخطوط**.	١٠٩٨
١٥-	**خامسا**: **صور نسخة مخطوط مكتبة الحرم المكي**	١٠٩٩
١٦-	**تحقيق شرح رسالة (الإِعْراب عن عوامل الإِعْراب)**	١١٠٠
١٧-	**خاتمة البحث**	١١٦٤
١٨-	**فهرس المصادر والمراجع**.	١١٦٦
١٩-	**ثبت الموضُوعات**.	١١٧١